

المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة

الاتفاقات الخاصة وأثرها على أحكام المسؤولية القانونية
للخبير الاستشاري إبراهيم عبدالله

حجية التوقيع الإلكتروني فى الإثبات
حاتم عبدالبارى

جرائم العنف العنيفة فى المجتمع المصرى :
دراسة استطلاعية سعاد عطفا

دراسة ثقافة تعاطى وإدمان المخدرات لدى طلاب مرحلة
التعليم الأساسى باستخدام الأسلوب الإحصائى
Discriminant Analysis
ماجدة عبدالغنى

الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية
أحمد وهدان
إيمان شريف

مؤتمر السجون والسياسة العقابية :
منظور دولى فادية أبوشهبة

تأثير غذاء ملكات النحل على بعض أعضاء صفار
فتران التجارب المغذاة على وجبات منخفضة المحتوى من
البروتينات والدهون (بالإنجليزية) . إيمان هلال
وأخرون

دراسات مناعية على إدمان وانحسار الأفيونيئات
حنان مصطفى (بالإنجليزية)



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نائباً رئيس التحرير

الدكتور حسين المكواوى الدكتور أحمد عصام مليجى

سكرتيراً التحرير

الدكتور أحمد وهدان الدكتورة ايناس الجعفرى

قواعد النشر

- ١ - المجلة الجنائية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر فى مارس ويوليو ونوفمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الجنائية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ولا تقبل بحوثاً ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أى مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضاً بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثاً ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراك السنوى

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكياً .
- قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيهاً ، خارج مصر ٤٠ دولاراً .

المراسلات

- ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس التحرير ، المجلة الجنائية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
بريد الزمالك ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، رقم بريدى ١١٥٦١ .

آراء الكتّاب فى هذه المجلة

لاتعبر بالضرورة عن اتجاهات بيتناها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٧٩

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الجنائية القومية

صفحة

- أولاً : بحوث ودراسات باللغة العربية
- ١ الاتفاقات الخاصة وأثرها على أحكام المسؤولية القانونية للخبير الاستشارى
إبراهيم عبدالله
- ٢١ حجية التوقيع الإلكتروني فى الإثباتات
حاتم عبدالبارى
- ٤١ جرائم العنف العنيفة فى المجتمع المصرى : دراسة استطلاعية
سعاد عطا
- ٧١ دراسة ثقافة تعاطى وإدمان المخدرات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى
باستخدام الأسلوب الإحصائى Discriminant Analysis ماجدة عبدالغنى

- ثانياً : حلقات نقاشية ومؤتمرات
- ٨٧ الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية الشريعة
أحمد وهدان
إيمان شريف
- ١٠٥ مؤتمر السجون والسياسة العقابية : منظور دولى
فايدة أبوشهبة

- ثالثاً : بحوث ودراسات باللغة الإنجليزية
- ١٣٢ تأثير غذاء ملكات النحل على بعض أعضاء صغار فئران التجارب
المغذاة على وجبات منخفضة المحتوى من البروتينات والدهون
إيمان هلال وآخرون
- ١٤٢ دراسات مناعية على إدمان وانحسار الأفيونيات
حنان مصطفى

الاتفاقات الخاصة وأثرها على أحكام المسئولية القانونية للخبير الاستشاري

إبراهيم عبدالله**

يتناول هذا المقال مدى مشروعية ما قد يتضمنه عقد تقديم المشورة من اتفاقات ومشارطات تنصرف إلى التشديد أو التخفيف من مسئولية الخبير الاستشاري أو الإعفاء منها ، وتأثير ذلك على الأحكام الواجبة التطبيق فيما يتعلق بهذه المسئولية .

مقدمة

إن العقد الاستشاري - قد يتضمن اتفاقات أو مشارطات ، يكون من شأنها التأثير على مسئولية الخبير الاستشاري أو التخفيف منها ، وقد يصل الأمر إلى حد إعفائه كلية من هذه المسئولية . وهنا يثور التساؤل عن مدى مشروعية مثل هذه الاتفاقات في حالة تضمينها العقد الاستشاري .

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي تقسيم هذا الجزء على النحو التالي :

أولاً : مشروعية الاتفاقات الخاصة بتشديد مسئولية الخبير الاستشاري .

- * سبق نشر الجزء الأول تحت عنوان "المسئولية القانونية للخبير الاستشاري" في المجلة الجنائية القومية ، المجلد السابع والأربعون ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٤ .
- ** وكيل أول نيابة الشؤون المالية والاقتصادية ، النيابة الإدارية .

ثانيا : مدى مشروعية الاتفاقات الخاصة بإعفاء الخبير الاستشارى من المسؤولية الناشئة عن خطئه الشخصى أو التخفيف منها .

ثالثا : مدى مشروعية الاتفاقات الخاصة بإعفاء الخبير الاستشارى من المسؤولية الناشئة عن خطأ مستخدميه .

أولا : مشروعية الاتفاقات الخاصة بتشديد مسؤولية الاستشارى

مادامنا قد سلمنا للإرادة بسلطان إبرام العقود ، وتحديد نطاقها ، فلقد بات منطقيا السماح لهذه الإرادة - ومن المنطلق ذاته - بالاتفاق على التشديد من المسؤولية الناشئة عن عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد . ذلك أن قواعد المسؤولية العقدية ليست من النظام العام ، ومن ثم يجوز الاتفاق على تخفيفها ، أو تشديدها . على أن مثل هذا الاتفاق لا بد وأن تكشف عنه عبارات واضحة الصياغة ، قاطعة الدلالة ^(١) .

ويقصد بوضوح الصياغة تلك التى تكشف - بجلاء - عن الإرادة الحقيقية للطرفين ، فلا يكفى أن تكون العبارات واضحة فى ذاتها ، طالما أنها عاجزة عن الكشف عن هذه الإرادة ^(٢) .

وانطلاقا مما تقدم ، فقد أجازت المادة ٢١٧ من القانون المدنى المصرى مثل هذا الاتفاق على تشديد المسؤولية ، فنصت على أنه "يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجئ ، أو القوة القاهرة" .

وعلى ذلك ، فإنه إذا تضمن عقد تقديم المشورة نصا من شأنه أن يشدد من مسؤولية الاستشارى ، التى قد تترتب على عدم تنفيذه أيا من التزاماته المنبثقة عن تقديم المشورة ، أو تلك الناشئة عن تقاعسه عن تنفيذ أحدها ، غدا الشرط صحيحا منتجا لآثاره .

ويندر أن يأتى هذا التشديد فى مسئولية الخبير الاستشارى دون مقابل ، بل الغالب والذى يحدث عملاً أن الاستشارى يقبل التشديد من مسئوليته ، مقابل عوض مالى يحصل عليه ، يتمثل فى الزيادة عن الأجر المستحق وقت إبرام العقد ، وعادة مايضمن هذا الوضع المالى مع الأجر ، ليظهر فى النهاية المقابل الإجمالى الذى يدفعه العميل ^(٣) .

وعلى الرغم من تعدد صور الاتفاقات المشددة من مسئولية الخبير الاستشارى فى مواجهة العميل ، فإننا نستطيع أن نقرر أكثر صور مثل هذه النوعية من الاتفاقات شيوعاً فى العمل وهى :

١ - الاتفاق على أن يتحمل الخبير الاستشارى تبعه الحادث المفاجئ ، أو القوة القاهرة .

٢ - الاتفاق على جعل التزام الخبير الاستشارى التزاماً بتحقيق نتيجة عن إطلاقه .

٣ - الاتفاق على أن يتحمل الخبير الاستشارى المسئولية عن الضرر غير المتوقع إلى جانب الضرر المتوقع .

ثانياً ، مدى مشروعية الاتفاقات الخاصة بإعفاء الخبير الاستشارى من المسئولية الناشئة عن خطئه الشخصى أو التخفيف منها

بداية نود أن نشير إلى أن البحث فى مدى مشروعية ماقد يتضمنه عقد تقديم المشورة من اتفاقات خاصة بالإعفاء من المسئولية ، إنما يفترض حتماً ألا تكون مثل هذه الاتفاقات - على فرض وجودها - هى الباعثة الدافعة على التعاقد ، وإلا غدا العقد باطلاً بطلاناً ينصرف إلى جميع آثاره ^(٤) .

١- موقف المشرع في كل من مصر وفرنسا من الاتفاقات المعفية من المسؤولية (الأحكام العامة)

لم يتبنَّ المشرع المصري مسلك المشرع الفرنسي ، هذا الأخير الذى التزم الصمت حيال هذا الموضوع ، بل جاء موقفه أكثر صراحة فى هذا الصدد . وفيما يلي نعرض للموقف الفرنسي والموقف المصرى من الاتفاقات المعفية من المسؤولية بصفة عامة ، ثم نعرض لمدى مصداقية ماتقدم على الخبر الاستثنائى .

فى فرنسا ، لم يرد بالتشريع الفرنسى نص يقرر صراحة مدى شرعية الاتفاقات على الإعفاء من المسؤولية ، الأمر الذى دفع الفقه والقضاء إلى التصدى لهذه المسألة ، وقد مر الوضع فى فرنسا بمرحلتين ، اتفقتا على صمت المشرع إزاء المسألة محل البحث ؛ ليتصدى الفقه والقضاء لهذه المسألة التى شهدت تطورا جذريا فى الموقف ، فما كان حظورا بالأمس ، بات مستباحا اليوم .

كان البطلان هو مصير الاتفاقات الخاصة برفع المسؤولية ^(٥) . وقد وجد هذا البطلان أساسه فى الارتكاز إلى فكرة النظام العام . تلك الفكرة التى كانت تقتضى من المتعاقدين تنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، وعدم التهاون فى تنفيذ العقود ؛ درءا لما قد يترتب على هذا التهاون من أضرار جسيمة ، قد تلحق بالأشخاص أو بالأموال ، أو كليهما معا ، الأمر الذى يعد تهديدا جسيما - من غير شك - للنظام العام والآداب .

غير أن هذا الاتجاه قد شهد تطورا ، وذلك فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، مقررنا شرعية هذه الاتفاقات ، استنادا إلى ماتقضى به المادة ١١٣٤ من القانون المدنى الفرنسى ^(٦) من مبدأ عام هو : "العقد شريعة المتعاقدين" . على أن الفقه الفرنسى قد استثنى من هذه القاعدة العامة - التى تقضى بصحة اتفاقات الإعفاء من المسؤولية - حالتى الغش والخطأ الجسيم .

أما فى مصر ، فقد نصت المادة ٢١٧ من القانون المدنى المصرى على أنه "يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذه التزامه التعاقدى ، إلا ما ينشأ عن غشه ، أو خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه" .

وهكذا ، فقد انتهى المشرع المصرى - باتفاق مع الفقه والقضاء ^(٧) - إلى وجوب التمييز بين حالتى الغش والخطأ الجسيم من جانب ، والخطأ اليسير من جانب آخر ، فأجاز الاتفاق على الإعفاء ، ومن ثم التخفيف من المسئولية فى الحالة الثانية ، فى حين حرمه فى الحالة الأولى .

وإذا كان الفقه - فى مصر وفرنسا - قد أجمع على جواز الاتفاقات المعفية من المسئولية ، فإن تساؤلا ما يطرح نفسه حول مدى مشروعية مثل هذه الاتفاقات ، فى حالة تضمينها للعقد الاستشارى هذا العقد المبرم بين الاستشارى من جانب ، والعميل من جانب آخر .

الواقع أن استقراء التشريعين المصرى والفرنسى يكشف عن وجوب التمييز بين الاستشارى فى مجال التشييد والبناء من ناحية ، والاستشارى فى غير هذا المجال من ناحية أخرى .

أ- الاستشارى فى مجال التشييد والبناء

لقد كان من محصلة التطور التشريعى فى مصر وفرنسا أن أخضع التقنيين جميع من يرتبط بعقد مقالة مع رب العمل - بما فى ذلك المهندس الاستشارى - للمسئولية العقدية ^(٨) .

ووفقا لما ورد بصريح نص المادة ٦٥٣ من القانون المدنى المصرى والمادة ١٧٩٢/هـ المستحدثة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٨ من القانون المدنى الفرنسى ، فإنه يقع باطلا بطلانا مطلقا كل اتفاق من شأنه إعفاء المهندس الاستشارى من المسؤولية^(٩) .

مما يعنى عدم جواز إعفاء المهندس الاستشارى من مسؤوليته عما قد يترتب عن تهدم البناء أو ظهور عيب فيه ، خلال مدة الضمان ، والتي تبدأ من تاريخ التسليم . إذ إن ذلك هو مايتفق وقصد المشرع من تقريره الضمان العشرى ، إذ من المعلوم أن مسؤولية المهندس تتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على الإعفاء منها ، أو حتى تخفيفها ، وسواء تعلق الأمر بمدة الضمان ، أو بمقدار التعويض .

ب- الاستشارى فى غير مجال التشييد والبناء

فى الواقع أن الوضع فى هذا المقام لم يكن على ذات القدر من الوضوح ، مقارنة بالاستشارى فى مجال التشييد والبناء ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود نصوص قانونية خاصة بمدى مشروعية الاتفاقات الخاصة بإعفاء الخبير الاستشارى - فى غير مجال التشييد والبناء - من مسؤوليته الناشئة عن عدم تنفيذه لالتزاماته المنبثقة عن عقد تقديم المشورة ، أو الحد منها . الأمر الذى أدى إلى انقسام فى الفقه ، ما بين مؤيد ورافض لمشروعية مثل هذه النوعية من الاتفاقات ، وفيما يلى نعرض لذلك بشىء من الإيجاز .

الرائى الأول، بطلان الاتفاقات المعفية من المسؤولية فى مجال مهنة تقديم الاستشارات

ذهب فريق من الفقهاء^(١٠) - يتزعمه Savatier - إلى القول بتحريم الشروط المعفية من المسؤولية فى عقد تقديم المشورة ، مستندا فى ذلك إلى ما يتمتع به هذا العقد من خصوصية ، تجعل من الضرورى وجوب التشدد فى

مسألة الاستشارى عما قد يصدر عنه من أخطاء ، أيا كانت درجة جسامتها ؛ إذ المستشار شخص محترف ، وممارسة مهنة تقديم المشورة من النظام العام ، الأمر الذى يقتضى منع الشرط الذى يستبعد المسؤولية فى حالة عدم تنفيذها ويستطرد Savatier فيقول : كما أن إعفاء المهني العالم بأصول وقواعد مهنته من مسؤوليته يلغى كل فائدة بالنسبة للعميل غير المتخصص من المشورة المطلوبة ، حيث إن اشتراط الأجر جاء نظير خدمة لم تؤد . كما أن اتجاه القضاء يكشف صراحة عن هذا الاتجاه الذاهب إلى تحريم الاتفاقات المعفية من المسؤولية ، فى مجال عقد تقديم المشورة ، وهو ما أفصح عنه القضاء صراحة بالنسبة للموثق والاستشارى القانونى ، وأنه ليس هناك ما يمنع من أعمال ذات المبدأ وبنفس القوة بالنسبة لسائر العقود التى يكون محلها تقديم الدعم والعون الفنى المتمثل فى المشورة المقدمة للعميل .

الرأى الثانى : صحة مثل هذه الاتفاقات فى حالة تضمينها العقد الاستشارى

على أنه إذا كان هناك من ذهب إلى بطلان الاتفاقات المعفية من المسؤولية فى مجال عقد تقديم المشورة على نحو ما بينا ، فإن المستقر عليه - بين غالبية الفقهاء - هو جواز مثل هذه الاتفاقات المعفية من المسؤولية ، وعلة ذلك هى عدم وجود نص قانونى صريح - سواء فى مصر أو فى فرنسا - يحرم مثل هذه الاتفاقات ، كما أنه ليس هناك ما يمنع وحسبما ذهب الفقيه "فيني" من أعمال القواعد العامة بخصوص هذا النوع من العقود . أما القول بأن مثل هذه الاتفاقات من شأنها إهدار كل قيمة لعقد تقديم المشورة ، فهو مردود بأن الإعفاء من المسؤولية ، وبحسب صريح نص القانون ، يقتصر على الأخطاء البسيطة ، دون الأخطاء الجسيمة والغش ، إذ تقع الاتفاقات على الإعفاء من المسؤولية الناشئة عنهما باطلة بطلانا مطلقا ^(١١) .

تعقيب

بطلان العطر المطلق لمثل هذه الاتفاقات

يلحظ أن المشرع الفرنسي ، وعلى الرغم من تقريره جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية الناشئة عن الخطأ اليسير دون الجسيم ، فإنه حرى بنا أن نشير إلى أن المتتبع لاتجاه التشريع والقضاء في فرنسا ^(١٧) ، يلاحظ وجود اتجاه عام نحو التضيق من أعمال مثل هذه الاتفاقات ، على فرض وجودها ، سواء أكان ذلك باعتبار أن مثل هذه الاتفاقات - على فرض تضمينها للعقد الاستشاري - شروط تعسفية أملاها الاستشاري بما يملكه من قدرات اقتصادية - بوصفه مهنيا محترفا - على العميل غير المحترف ؛ بغية الحصول على مزايا لاحق له فيها ، الأمر الذي يستوجب اعتبار مثل هذه الشروط وتلك الاتفاقات بالإعفاء كإن لم تكن (مادة ٣٥ من القانون الفرنسي الصادر في ١٠ يناير ١٩٧٨) ، أو كان ذلك بالتوسع في إضفاء وصف الجسامة على ماقد يقترفه الاستشاري من أخطاء ، الأمر الذي يستوجب بطلان الاتفاقات الخاصة بإعفاء الاستشاري من المسؤولية الناشئة عن الإخلال بمثل هذه الالتزامات ^(١٨) .

أما الخبرة الاستشارية في مصر ، فمازالت تحبو في أطوار حياتها الأولى . وعلى الرغم من عظم الدور الذي يقوم به الاستشاري ، والمتمثل في سد عوز فني لم يتورع العميل عن الإفصاح عنه ، فإن العلاقة بين الاستشاري وعميله في مصر ، ما زالت تخضع للقواعد العامة في المسؤولية .

وباستقراء القواعد العامة في المسؤولية المدنية ، نجد أنها عاجزة - في واقع الأمر - عن توفير الحماية اللازمة للعميل غير المحترف في مواجهة الاستشاري ، الأمر الذي دفع كثيرا من الشركات الكبرى والأفراد ذوي القدرة الاقتصادية العالية إلى طلب الخبرة الاستشارية الأجنبية ، طلبا لمظلة قانونية

وتشريعية تكفل لهم الحماية فى مواجهة الاستشاريين ، الأمر الذى يؤدى - من غير شك - إلى التأثير سلبا على الاقتصاد المصرى .

لذا ، فإننا نرى ضرورة الإسراع بوضع تنظيم تشريعى ، ينظم الخبرة الاستشارية فى مصر من جميع جوانبها ، لاسيما ماتعلق منها بمسئولية الخبير الاستشارى ، وتكون إحدى سماته التشدد فى مسألة الاستشارى تشددا يتناسب وكونه مهنيا محترفا ، أقر بقدرته على التصدى والبحث فى مسائل يتطلب بحثها أو دراستها ، أو على العموم إبداء رأى فيها علما أو فنا لايتوافر إلا لصفوة المتخصصين ، مع مراعاة أن المهنة محل التنظيم مازالت وليدة ، الأمر الذى يقتضى إحاطتها بسياج من الحماية ، يفوق تلك الحماية المقررة للخبرة الاستشارية فى فرنسا ، والتي حظيت باستقرار نسبي ، مقارنة بالحال فى مصر .

ثالثا : مدى مشروعية الاتفاقات الخاصة بإعفاء الاستشارى من المسئولية الناشئة عن خطأ مستخدميه

قد انتهينا فى موضع سابق إلى وجوب حظر ماقد يتضمنه عقد تقديم المشورة من اتفاقات من شأنها إعفاء الاستشارى من مسئوليته الناشئة عن خطئه الشخصى ، فإن تساؤلا يثار حول مدى جدوى مشروعية هذه الاتفاقات ، فيما لو كان الغرض منها هو إعفاء الاستشارى من المسئولية الناشئة عن خطأ أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه .

لقد نصت المادة ٢/٢١٧ من القانون المدنى على أنه "يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذه التزامه العقدى ، إلا ما ينشأ عن غشه أو خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم

مُسئولِيته عن الغش ، أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه". وبهذا النص أقر المشرع المصرى صراحة المسؤولية العقدية عن فعل الغير.

وعلى الرغم من عدم وجود نص تشريعى فى فرنسا يقرر مدى جواز الاتفاق على إعفاء المدين من المسؤولية عما قد يقترفه الأشخاص الذين يستخدمهم فى تنفيذ التزامه من أخطاء ، فإنه من المستقر عليه فقها هو جواز مثل هذه الاتفاقات فى الحدود التى يجوز للمدين فيها أن يشترط عدم إعفائه من المسؤولية الناجمة عن خطئه الشخصى ، مما يعنى استبعاد جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية فى حالتى : الغش ، والخطأ الجسيم ، وسواء فى ذلك تعلق الأمر بمسؤولية المدين الناشئة عن خطئه الشخصى ، أو مسؤوليته العقدية الناتجة عن خطأ الغير .

ويلاحظ أن صحة مثل هذه الاتفاقات فى مصر وفرنسا رهينة بأن تكون طبيعة الالتزام التعاقدى تسمح بمثل هذه الاستعانة ^(١٤) .

ويثار التساؤل عن مدى انطباق ماتقدم على ماقد يتضمنه عقد تقديم المشورة من اتفاقات خاصة بإعفاء الاستشارى من المسؤولية الناشئة عن أخطاء مساعديه .

فى مصر ، وإزاء عدم وجود أحكام قانونية تسرى على الاستشارى - باستثناء الاستشارى فى مجال التشييد والبناء - فإنه لامناس من أعمال القواعد العامة فى هذا الصدد ، تلك القواعد التى تقضى بجواز الاتفاق على إعفاء الاستشارى من مسؤوليته الناجمة عن الأخطاء التى قد تقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه ، حتى ولو كان من شأن هذه الأخطاء الحيلولة دون تنفيذ الالتزام المنبثق عن تقديم المشورة ، أو تنفيذه بشكل معيب .

أما في فرنسا ، فإنه مع الاعتراف بشرعية مثل هذه الاتفاقات ، إلا أن نطاق هذه المشروعية يقتصر على ما قد يصدر عن تابعي المستشار من أخطاء يسيرة ، مما يعني استبعاد الخطأ الجسيم والغش من نطاق جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية الناشئة عنهما .

تعقيب

ونحن نرى - خلافا لما استقر عليه الفقه في مصر وفرنسا ، وخروجا على مقتضى القواعد العامة في المسؤولية - الحظر المطلق لاتفاقات الإعفاء من المسؤولية ، والتي قد يتضمنها عقد تقديم المشورة ، وسواء تعلق الأمر بالخطأ الشخصي للاستشاري ، أو بالأخطاء التي قد تقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه - والفرص أن كلمة مستخدم تعني التبعية والخضوع - وذلك للأسباب الآتية :

أولا : إنه من المتفق عليه أن الخبير الاستشاري لا يستطيع أن يدرء عن نفسه المسؤولية الناشئة عن عدم تنفيذه التزامه المنبثق عن عقد تقديم المشورة ، أو تلك الناشئة عن تقديمه مشورة معيبة ، إلا بإثبات السبب الأجنبي ، ولما كان من شروط هذا الأخير عدم إمكان التوقع واستحالة الدفع ، فلقد بات مستقرا عدم جواز اعتبار هؤلاء الأشخاص من الغير^(١٥) ؛ لأن الاستشاري هو الذي دفع بهم ، وأدخلهم ليساعدوه في تنفيذ التزامه ، ودون أن يكون لإرادة العميل أي دخل في هذا الاختيار .

ثانيا : إنه من شأن السماح للخبير الاستشاري بأن يتضمن عقد تقديم المشورة بنودا من شأنها إعفاؤه من كل مسؤولية قد تترتب على غش تابعيه ، أو خطئهم الجسيم ، من شأنه أن يجعل الاستشاري الذي يزاوّل نشاطه عن

طريق مكتب استشارى - يضم العديد من المتخصصين الفنيين - فى وضع أفضل من الاستشارى الفرد ، رغم أهمية ماقد يعهد إلى الاستشارى فى الوضع الأول من مسائل ، إذا ماقورنت بما قد يعهد للاستشارى الفرد ^(١٦) .

وهكذا ، انتهينا إلى عدم توفيق المشرع فيما أورده من نص ، ينصرف إلى جواز الاتفاق على إعفاء الاستشارى من المسؤولية الناشئة عماقد يصدر عن تابعيه من غش أو خطأ جسيم .

آراء وتوصيات

بعد استعراضنا لجوانب الموضوع المختلفة ، نورد أهم ما انتهينا إليه من آراء وتوصيات :

الرأى الأول

ينصرف إلى مدى جواز الاتفاق على إعفاء الاستشارى من المسؤولية الناشئة عن خطئه الشخصى . وقد رأينا أن الخبرة الاستشارية فى مصر مازالت تحبو فى أطوار حياتها الأولى ، وأنه على الرغم من عظم الدور الذى يقوم به الخبير الاستشارى ، والمتمثل فى سد عوز فنى ، لم يتورع العميل عن الإفصاح عنه ، فإن العلاقة بين الاستشارى وعميله فى مصر مازالت تخضع للقواعد العامة فى المسؤولية المدنية . وباستقراء هذه القواعد - بما فى ذلك جواز الاتفاقات الخاصة بالإعفاء من المسؤولية ، والتى تسرى بطبيعة الحال على الخبير الاستشارى : لعدم ورود نص قانونى فى هذا الصدد - نجد أنها عاجزة فى واقع الأمر عن توفير الحماية اللازمة للعميل غير المحترف فى مواجهة الاستشارى .

لذا نوصى بالإسراع بوضع تنظيم تشريعى ينظم الخبرة الاستشارية فى مصر من جميع جوانبها، تقوم فلسفته على بطلان الاتفاقات المنصرفة إلى إعفاء الاستشارى من المسؤولية الناشئة عن خطئه الشخصى .

الرأى الثانى

وينصرف إلى مدى مشروعية الاتفاقات الخاصة بإعفاء الاستشارى من المسؤولية الناشئة عن خطأ مستخدميه . فرأينا - وخروجاً على مقتضى القواعد العامة فى المسؤولية - الحظر المطلق لاتفاقات الإعفاء من المسؤولية ، والتي قد يتضمنها عقد المشورة ، وسواء تعلق الأمر بالخطأ الشخصى للاستشارى ، أم بالأخطاء التى قد تقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه ، والغرض أن كلمة "مستخدم" تعنى التبعية والخضوع ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : إنه من المتفق عليه أن الخبير الاستشارى لا يستطيع أن يدرأ عن نفسه المسؤولية الناشئة عن عدم تنفيذه التزامه عن عقد تقديم المشورة ، أو تلك الناشئة عن تقديمه مشورة معيبة ، أو غير ذلك من الالتزامات المهنية إلا بإثبات السبب الأجنبى ، ولما كان من شروط هذا الأخير عدم إمكان التوقع ، واستحالة الدفع ، فلقد بات مستقراً عدم جواز اعتبار هؤلاء من الغير ؛ لأن الاستشارى هو الذى دفع بهم ، وأدخلهم ليساعده فى تنفيذ التزامه ، ودون أن يكون لإرادة العميل أى دخل فى هذا الاختيار .

ثانياً : إن من شأن السماح للخبير الاستشارى بأن يضمن عقد تقديم المشورة بنوداً من شأنها إعفاؤه من كل مسؤولية قد تترتب على غش تابعيه أو خطئهم ، وأيا كانت درجة جسامه هذا الخطأ ، من شأنه أن يجعل الاستشارى الذى يزاول نشاطه عن طريق مكتب استشارى - يضم العديد من المتخصصين الفنيين - فى وضع أفضل من الاستشارى الفرد ، رغم

أهمية ما قد يعهد إلى الاستشارى فى الوضع الأول من مسائل ، إذا ماقررت بما قد يعهد للاستشارى الفرد .

ثالثا : إن حظر الاتفاق على إعفاء الاستشارى من مسئوليته ابتغاء المصلحة العامة ، ثم إجازة مثل هذه الاتفاقات فيما يتعلق بأخطاء تابعيه ، وأيا كانت درجة جسامه هذا الخطأ ، فيه تفويت للغرض الذى كنا قد ابتغيناه وأوضحناه من علة الحظر فى الحالة الأولى ، هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد المسئول عن الخطأ فى كثير من الأحيان ، وعما إذا كان هو الاستشارى ، أم أحد تابعيه .

رابعا : لايجوز الاعتراض على الحظر المطلق للاتفاقات الخاصة بإعفاء الاستشارى من المسئولية الناتجة عن خطأ تابعيه ، بالقول بأن مثل هذه الاتفاقات قد جاءت وليدة إرادة المتعاقدين التى انصرفت إلى الإعفاء ، ومن ثم لايجوز إهدار مثل هذه الاتفاقات ، لما ينطوى عليه ذلك من مساس بمبدأ سلطان الإرادة ، والحرية العقدية ، وإحلال لإرادة القاضى محل إرادة الأطراف ، ذلك إن أعمال مبدأ سلطان الإرادة والحرية العقدية رهين بعدم المساس بالمصلحة العامة ، والنظام العام ، وهو ما يقتضى حظر الاتفاق على الإعفاء ، سواء تعلق الأمر بالإعفاء من المسئولية الناشئة عن الخطأ الشخصى للاستشارى ، أم بالأخطاء الصادرة عن أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه ، من أجل فرض سياج من الحماية القانونية لمهنة تقديم الاستشارات ، هذه المهنة التى لم تتوافر لها مقومات النمو فى مصر بعد ، لذا فإننا فى مصر أكثر حاجة إلى أعمال هذا الحظر المطلق للاتفاقات الخاصة بإعفاء الاستشارى من المسئولية .

وفى ضوء ماتقدم من آراء نوصى بالآتى :

أولا : ضرورة وضع تنظيم تشريعى - فى مصر - ينظم الخبرة الاستشارية ، حيث جاء التشريع المدنى خاليا من نصوص فى هذا الإطار ، باستثناء عدد قليل من النصوص التشريعية ، والتي اقتصرت على تنظيم الخبرة الاستشارية فى المجال الهندسى ، وفيما يتعلق بجزئية الضمان العشرى ، سواء فيما يتعلق بهيكله وتنظيم الخبرة الاستشارية ، وأسلوب التعامل معها ، أو بكيفية مساعلة الخبراء الاستشاريين ، على أن تكون إحدى سمات التشريع المقترح التشدد فى مساعلة الخبير الاستشارى ، والحظر المطلق لكل اتفاق أو مشاركة من شأنها إعفاء الخبير الاستشارى من المسؤولية المدنية التى قد تترتب على خطئه الشخصى ، أو أخطاء تابعيه ، وأن تأتى النصوص التشريعية فى هذا الإطار مرآة عاكسة للواقع العملى ، والفنى على حد سواء ، وصولا إلى إيجاد سياق من الحماية لهذه المهنة الوليدة .

ثانيا : كما نوصى وضمانا لحصول العميل على حقه فى التعويض - إذا هو نجح فى الوصول إلى تقرير مسؤولية الخبير الاستشارى ، وما صاحب ذلك من صعوبات تنصرف إلى إثبات الخطأ فى جانب هذا الأخير - ضرورة اتباع إحدى وسيلتين :

١ - إلزام الخبير الاستشارى بإبرام وثيقة تأمين على ماقد يترتب على ممارسته لمهنة تقديم الاستشارات من مخاطر - كشرط صلاحية لممارسة المهنة - وسواء انصرفت هذه المخاطر إلى الإضرار بالعميل ، أو الإضرار بشخص من الغير .

على أنه حرى بنا أن نشير إلى أن التأمين لا يرتبط أولا وأخيرا بتحديد المخاطر ، هذه الأخيرة يصعب تحديدها بدقة ، وبشكل مطلق ، وفعال بصدد مهنة تقديم الاستشارات ، لأن هناك أطرافا عديدة ترتبط بهذه العملية هم : العميل والسبب الأجنبي ، وحدود المهمة ، والقائمون على تنفيذ المشورة ، وكلها أمور يصعب معها تحديد الخطر ، إذ يصبح أمر هذا التحديد من المسائل الفنية، والحسابات الإكتوارية . كما يجب الفصل بين مسؤولية الاستشارى كمقدم للنصيحة ومسؤولية المنفذ كمسئول عن الأداء . إذ إن أغلب المخاطر مصدرها الخطأ فى التنفيذ ، وليس الخطأ فى الاستشارة، كما أن معظم المسؤولية تنعقد تجاه الاستشارى فى شكل مسؤولية تأديبية ، وليست مسؤولية مدنية أو جنائية ، وبالتالي نرى ضرورة وجود أبحاث مستقلة فى هذا المجال ؛ لأنه يخرج عن نطاق البحث القانونى إلى مسألة البحث فى المخاطر وتحديدها والتعويض عنها ، وهو ما يتعلق بعلم التأمين .

٢ - أن تقوم النقابة المنظمة لمهنة تقديم الاستشارات - فى كل من المجالات المختلفة - بإنشاء صندوق يسمى صندوق مواجهة المخاطر ، ويحيث يلتزم من يتصدى لمهنة تقديم الاستشارات ، من مخاطر ، وأضرار ، قد تلحق بالعميل ، أو بالغير ، وبحيث يكون بإمكان العميل - أو الغير - المضرور الحصول على ماله من تعويض من هذا الصندوق ، ولا يكون أمام الاستشارى المسئول من سبيل ، كشرط لاستمرار صلاحيته لمزاولة المهنة ، إلا باستكمال رصيده النقدي بالصندوق ، والمحدد من قبل النقابة المنظمة للمهنة .

ثالثا : كما نوصى بضرورة إنشاء جداول خاصة - فى النقابات المهنية المختلفة - لتسجيل الاستشاريين ، والاعتراف المهني الملائم بهم ، وذلك لما لاحظناه من قصور واضح فى التشريعين المصرى والفرنسى (باستثناء الخبرة الاستشارية فى المجال الهندسى) من تصنيف للدرجات ، والمراتب المهنية ، وهذا القول ينصرف إلى الغالب الأعم من المهن .

رابعا : كما نوصى بضرورة العمل على حسن تأهيل الخبراء الاستشاريين ، وبما يسمح بإعادة بناء وهيكله الخبرة الاستشارية ، وكذلك إعداد الخبراء الاستشاريين ؛ لما لوحظ من قصور فى هذا الصدد ، على أن يكون ذلك فى محورين :

١ - تدوين الخبرة الاستشارية عن طريق صفوة المتخصصين ، ويكون ذلك بإعداد مناهج تنقل الخبرة العلمية والعملية لإعداد الخبراء الاستشاريين ، والتأكد من كفاءتهم وقدراتهم على التعامل مع المشكلات ، وصولا إلى إمكانية وضع معايير محددة المعالم لقياس الخبرة الاستشارية .

٢ - إنشاء مراكز ومعاهد متخصصة ، يناط بها إعداد كوادر من الخبراء الاستشاريين القادرين على التعامل مع المشكلات ، وتقديم استشارات ملائمة حيالها ، وبحيث يكونون النواة الأولى والفعالة نحو تصحيح مسار هذه المهنة - مهنة تقديم الاستشارات - فى مصر .

المراجع

- ١ - عبد الرحمن ، حمدي ، الوسيط في النظرية العامة للالتزامات ، الكتاب الأول المصادر الإدارية للالتزام ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م ، ص ٥٨٥ .
- ٢ - فودة ، عبد الحميد ، النظرية العامة في تفسير العقد ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٤٣٢ ، فقرة ٢٤٢ .
- ٣ - براوى ، حسن حسين ، عقد تقديم المشورة ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٤٢٤ .
- ٤ - أحمد ، عبد الخالق حسن ، الوجيز في شرح قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الجزء الأول "مصادر الالتزام" ، مطابع دبي ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٨ .
- ٥ - Cassvan, *Les Clauses de non-responsabilité*, Paris, 1929, p. 245.
- ٦- تنص المادة ١١٣٤ من القانون المدني الفرنسي على أنه :
"Les Conventions Legalement Formees Tiennent Lieu du Loi a Ceux Qui Les ont Faites".
- * من الفقه الفرنسي انظر :
- Josseerand L., *Cours de Droit Positif Francais*, T.2, 36d., 1939, N. 482.
- Rodiere, R., *Une Notion Menacée a la Faute Ordinaire Dans les Contrats*, R. T.D.C., 1954, p.201, et s.
- * ومن الفقه المصري انظر :
يحيى ، ياسين محمد ، اتفاقات الإعفاء من المسؤولية العقدية في القانون المصري والفرنسي ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٥٨ .
- ٧ - عامر ، حسين ، القوة الملزمة للعقد ، مطبعة مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٩ ، ص ٥٦٨ ، وتأييداً لهذا الاتجاه من أحكام القضاء المصري انظر :
استئناف مصر ، ١٢ فبراير ١٩٢٨ ، رقم ٣٥ ، ص ٤٤ ، مجلة المحاماة ، السنة التاسعة ، منشور في الجول العشري تحت رقم ١٢٠٩ ، ص ٣٠٩ ، وكذلك حكم محكمة الإسكندرية الابتدائية ، في ١٣ مارس سنة ١٩٥٠ ، مجلة التشريع والقضاء ، السنة الثالثة ، ص ١٠٢ .
- واصف ، سعد ، التأمين من المسؤولية في عقد النقل ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٨٨ وما بعدها .
- ٨ - مطهر ، عبد الملك عبد الكريم محمد ، التزامات المقاول والمهندس ومسئولتهما في عقد المقاولة في القانون اليمني ، القاهرة ، رسالة دكتوراه ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠٥ .
- سرور ، محمد شكري ، مسؤولية مهندسي ومقاولي البناء ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥٥ .
- Cass. Civ., 15 Mai, 1973, D., 1973, N.130.
- ٩ - تنص المادة ٦٥٢ مدني مصري على أنه "يكون باطلا كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه" . أما المادة رقم ١٧٩٢/٥ من القانون المدني الفرنسي والخاص بتوسيع نطاق الضمان العشري فتتص على أنه "يكون المهندسون والمقاولون

وغيرهم من الأشخاص الآخرين المرتبطين مع رب العمل بعقد مقابولة مسئولين عما يصيب البناء من تهدم كلي أو جزئي إذا نتج هذا التهدم عن عيب في البناء أو حتى عيب في الأرض ذاتها وذلك لمدة عشر سنوات .

Savatier, R., *Les Contrats des Conseils Professionnel en Droit Privé*, D.S., -١٠. 1972, N. 39.

١١- جبر ، سعيد ، الضمان الاتفاقى للعيوب الخفية فى عقد البيع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٩٤ .

- صديق ، عبدالقدوس عبدالرازق محمد ، الإلتزام بضمان العيوب الخفية فى عقد البيع فى قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات ، دراسة مقارنة مع القانون المصرى ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٧٢ .

Cass. Civ., 1^{er} ch., 15 Avril 1986, J.C.P., ed. E., 1986, 11, N. 1551. -١٢

Viney, G., *Traité de La Responsabilité Civil: Effets*, Paris, 1982, N.312. -١٣

١٤- أبو جميل ، وفاء حلمي ، إخلال التعاقد بالتزامه العقدي بفعل الغير أو مشاركته ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص ١٣٠ .

١٥- العبيدو ، علاء الدين خميس ، المسؤولية الطبية عن فعل الغير ، رسالة دكتوراه ، جامعة المنوفية ، بدون تاريخ ، ص ٢٤٦ .

Esmein, *Clauses de Non-Responsabilité*, R.T.D.C., 1926, p.313, et. s. -١٦

Abstract

**THE CONSULTATIVE EXPERT:
PRIVATE AGREEMENTS AND JUDGEMENTS**

Ebrahim Abdalla

This article tackles the legality of the consultative contract, including its conditions and agreements which determine the degree of responsibility of the consultative expert. It also, clarifies the impact of these conditions and agreements on the sentences issued regarding this responsibility.

حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات

حاتم عبدالباري**

يشير التوقيع الإلكتروني جدلاً حول حجيت في الإثبات ، وهل يمكن لهذا التوقيع القيام بوظائف التوقيع بمفهومه التقليدي ؟ لذلك يستعرض هذا المقال ماهية التوقيع بمفهومه التقليدي والشروط اللازمة للاعتماد به في الإثبات . كما يتناول بالتوضيح ماهية التوقيع الإلكتروني ، وصوره ، ومدى استيفائه للشروط اللازمة لقبوله كحجة في الإثبات .

مقدمة

التوقيع شرط جوهري لوجود المحرر العرفي ، فهو أساس نسبة المحرر لمن صدر منه وقبوله لما جاء فيه . وبالتالي فالتوقيع يعطى المحرر حجية في الإثبات ، فلو خلت الورقة العرفية من التوقيع تفقد قيمتها في الإثبات ، وتصلح كمبدأ ثبوت بالكتابة متى كانت مكتوبة بخط الشخص المراد الاحتجاج بالورقة عليه^(١) .

ومن هذا المنطلق ، جاء نص المادة ١٤ من قانون الإثبات "يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقع مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة" .

فالمشرع جعل التوقيع هو العنصر الأساسي في المحرر العرفي لإكسابه حجية كاملة للإثبات . وقضت محكمة النقض المصرية بذلك ، حيث

- سبق نشر الجزء الأول تحت عنوان "حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات" في المجلة الجنائية القومية ، المجلد السابع والأربعون ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٤ .
- وكيل نيابة الشئون المالية والتجارية ، مكتب النائب العام .

^(١) المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٥ .

ذكرت "أن الورقة العرفية تستمد حجيتها فى الإثبات من التوقيع وحده ، فلو خلت من توقيع أحد العاقلين فلا يكون لها أية حجية قبله ، بل إنها لاتصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه"^(٣) .

وكان التوقيع المتعارف عليه يتم إما بالإمضاء اليدوى أو بالختم أو ببصمة الإصبع ، إلا أنه مع التطور التكنولوجى المذهل فى عالم الاتصالات ، وما واكبه من انتعاش اقتصادى شهدته المجتمعات المتقدمة زادت الأعباء - بشكل كبير - على عاتق البنوك والمؤسسات الكبرى التى ازداد حجم تعاملاتها ، فوجدت الحل فى الاستعانة بالآلة فى معالجة المعلومات وتبادلها. الأمر الذى أعطى الاتصال السهولة واليسر ، فأصبح التعامل يتم عن طريق كتابة المعلومات بطريقة رموز وأرقام ، ويتم التوقيع عليها بطريقة تكنولوجية . وأصبح التوقيع التقليدى لايتفق مع المعاملات التى تتم بواسطة آلية المعلومات . وقد تفاقمت المشكلة مع التطور المذهل الذى أحدثه الإنترنت فى عالم الاتصالات ، حيث يتم إبرام الصفقات التجارية من خلالها بين أشخاص لاتربطهم ثمة علاقات قانونية مسبقة . فأصبح من الضرورى - فى ضوء هذه المستجدات - أن يعاد التفكير فى القواعد القانونية القائمة ، وأن يؤخذ فى الاعتبار دخول العالم عصر التجارة الإلكترونية فى مجال المعاملات .

ومن هنا ظهر التساؤل : هل يمكن قبول التوقيع الإلكتروني كأحدى ثمار تكنولوجيا المعلومات ؟ وهل يمكن للتوقيع الإلكتروني القيام بوظائف التوقيع بمفهومه التقليدى فى مجال الإثبات ؟

أولاً، ماهية التوقيع بمفهومه التقليدي والشروط اللازم توافرها فيه للاعتداده في الإثبات على الرغم من أن التوقيع يعد حجر الزاوية في مجال الإثبات ، فإنه لا يوجد تعريف قانوني له ، الأمر الذي حدا بالفقه والقضاء إلى بذل الجهد في محاولة وضع تعريف له .

فوفقاً لقاموس روبيير الفرنسي التوقيع هو "علامة شخصية يضعها الموقع باسمه بشكل خاص وثابت ليؤكد صحة مضمون الورقة وصدق ماكتب بها، وإقراره بتحمل المسؤولية عنه" ^(٢) .

ولم يستقر الفقهاء على تعريف محدد للتوقيع : فالبعض يعرفه بأنه "كل علامة شخصية توضع كتابة ، بحيث تتيح تحديد شخص محدثها على وجه لا يتطرق إليه شك ، وتنم عن إرادته التي لا يحيطها أى غموض في قبول مضمون المستند" ^(١) . والبعض الآخر يعرفه بأنه "علامة أو إشارة خاصة ومميزة لشخص الموقع يضعها على مستند أو وثيقة تعبيراً عن إرادته في الالتزام بمضمون المستند وإقراره لمحتواه ، فهو وسيلة للتعرف على شخص الموقع وتمييز لشخصيته" ^(٥) . وعرفه جانب ثالث من الفقه بأنه "العلامة الخطية الخاصة بالموقع التي تميزه عن غيره من الأشخاص ، والتي يؤدي وضعها على أية وثيقة إلى إقراره بمضمونها" ^(٦) . وقد عرفته محكمة النقض الفرنسية بأنه "شهادة بخط اليد تكشف عن رضا الموقع على هذا التصرف ، وتمكن من التحقق من إسناد التوقيع لصاحب الوثيقة" ^(٧) .

ومن جميع ما تقدم ، نرى أن التوقيع يلعب دوراً مزدوجاً في الإثبات ، فهو - من ناحية أولى - وسيلة لتحديد هوية الموقع (مميزاً لشخص صاحبه)، ومن ناحية ثانية يكون دليلاً على رضائه بالالتزام بمضمون المحرر الموقع عليه منه .

وحتى يمكن للتوقيع أن يؤدي دوره فى الإثبات يجب أن يتوافر فيه الشروط الآتية :

١- أن يكون التوقيع مميزاً للشخص صاحبه

يشترط أن يكون التوقيع محدداً لشخص صاحبه ، فالتوقيع علامة شخصية يمكن من خلالها تحديد هوية الموقع .

ويتجه فريق من الفقهاء إلى ضرورة أن يكون التوقيع شاملاً للاسم واللقب كاملين ، بحيث لا يغنى عنهما وضع أى علامة رمزية اعتاد الموقع التوقيع بها ، ولا الإمضاء المختصر كوضع حرف من الاسم وحرف من اللقب أو الاسم دون اللقب ^(٨) .

إلا أن هناك اتجاهاً آخر يرى أنه لا يلزم التوقيع بالاسم كاملاً ، بل يكفى التوقيع المختصر ، مادام قد ثبت أن هذا هو توقيع الموقع ويمكن التعرف على هويته من خلاله ^(٩) .

وكما يكون التوقيع بإمضاء الشخص يصح أن يكون ببصمة الإصبع أو الخاتم ، فقد أجاز القانون المصرى ذلك ، إذ تنص المادة ١/١٤ من قانون الإثبات على أنه "يعتبر المحرر العرفى صادراً ممن وقع مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة" .

وقد كانت فلسفة المشرع من ذلك هو أن التوقيع بالإمضاء يفترض الإلمام بالقراءة والكتابة ، ولكن تفشى الأمية بنسبة كبيرة فى المجتمع المصرى - خاصة فى الريف - قد دعت المشرع إلى الاستجابة لظروف الحال ؛ حتى لا يكون العجز عن الإمضاء عائقاً للأمينين عن إثبات ما يبرمونه من تصرفات بل وربما الإحجام عن إبرامها من الأصل .

ونحن نرى أن التوقيع بالختم له مخاطر جمة ، إذ قد يفقد أو يسرق ويستخدمه الغير فى التوقيع على التصرفات بغير إرادة صاحبه ، هذا بعكس بصمة الإصبع التى تفضلها من حيث اتصالها بشخص صاحبها وتميزه على وجه اليقين ، إذ أثبت العلم أن البصمات لا تتشابه إلا نادرا .
ويتخلف الشرط الذى نحن بصدده إذا تم التوقيع بأشكال غير مفهومة لا تفصح عن شخصية صاحبه ، كالتوقيع برسم حروف متعرجة أو أشكال هندسية .

٢- أن يكون التوقيع دائما مقروءا

يجب أن يتم التوقيع بوسيلة تترك أثرا مميزا يبقى ولا يزول مع الزمن ، بحيث يمكن الرجوع إليه كلما لزم الأمر ، ويتحقق ذلك كلما تم التوقيع بالمداد السائل أو الجاف .

كما يشترط فى التوقيع أن يكون مقروءا ومرئيا ، حتى تتحقق الغاية من وجوده فى تحديد شخص صاحبه ، فلا يكون مكتوبا بالحبر السرى الذى يحتاج لأساليب معينة لإظهاره^(١٠) .

٣- أن يكون التوقيع متضمنا فى المحرر

حتى يكون للتوقيع حجية فى إثبات إقرار الموقع بما ورد فى صلب المحرر فيجب أن يكون التوقيع متصلا إتصالا ماديا بالمحرر ، بحيث يكون الاثنان كلا لا يتجزأ . وإذا كان الغالب أن يتم التوقيع فى نهاية المحرر حتى يكون منسحبا على جميع البيانات الواردة فيه ، إلا أن وجوده فى مكان آخر لا ينفى هذه الموافقة ، وإن كان يخضع لتقدير قاضى الموضوع فى تحديد ما إذا كان ينصب على كافة مشتملات المحرر أو على الجزء الذى تم التوقيع بجانبه^(١١) .

فإذا كان الدليل الكتابي يتضمن عدة أوراق مستقلة ، واقتصر الشخص على التوقيع على الورقة الأخيرة منه ، فإن الأمر مرجعه أيضا إلى قاضى الموضوع ليحدد ما إذا كانت مجموع الأوراق تشكل وحدة واحدة أو أن اجتماعها قد تم بصورة عرضية ، فإذا وجد أن مجموع الأوراق يشكل فكرة واحدة ، وأن اجتماعهم قد تم على نحو مقصود ، فإن أثر التوقيع ينسحب على المحرر كله . ولكن إذا تبين عدم اتصال أوراق المحرر بتلك الورقة الموقعة ، فلا يكون لهم ثمة حجية ، استنادا إلى أن المحرر يستمد حجيته من التوقيع .

وفى حالة تعدد نسخ المحرر الواحد ، وتم التوقيع على نسخة واحدة ، وبالكربون على باقى النسخ ، فقد قررت محكمة النقض المصرية أن الإمضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت إليه ، فإن المحرر الموقع عليه بإمضاء الكربون يكون فى حقيقته محررا قائما بذاته له حجيته فى الإثبات" (١٢) .

٤ - أن يتم وضع التوقيع بمعرفة صاحبه

يرى بعض الفقهاء أنه يجب على صاحب الشأن أن يوقع بنفسه . فلو وقع الورقة شخص آخر باسمه فالتوقيع باطل ، وانتفت حجيته فى الإثبات . لكن يجوز للشخص أن يوكل غيره فى التوقيع عنه ، لكن الوكيل فى تلك الحالة لا يوقع باسم الموكل ، وإنما باسمه مع ذكر صفته كوكيل عنه (١٣) .

ثانياً ، التوقيع الإلكتروني وحجيته فى الإثبات

إن المستجدات التكنولوجية - فى مجال التجارة ، وما صاحبها من ظهور الحاسب الآلى والإنترنت ، ودخولهما فى مجال التعامل التجارى - أصبحت لا تتفق مع مفهوم التوقيع بمعناه التقليدى ، ولا يجد التوقيع التقليدى مجالا له أمام نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات .

وأصبحت القواعد القانونية المتعلقة بالإثبات - خاصة المنظمة للتوقيع - قاصرة عن الإيفاء بمتطلبات العصر . وقد ظهر التوقيع الإلكتروني بداية في مجال المعاملات البنكية بمناسبة استخدام بطاقات الإئتمان - سواء في السحب النقدي أو في سداد ثمن السلع - من خلال وضع البطاقة في جهاز خاص متصل بالإدارة المركزية المتخصصة في هذا النوع من المعاملات . وفي مرحلة لاحقة ، أصبح للتوقيع الإلكتروني دور هام عند ظهور شبكة الإنترنت التي أتاحت إبرام العقود بين الأطراف بغير الحاجة إلى انتقال أى منهم للآخر ^(١٤) .

١- ماهية التوقيع الإلكتروني

يذهب بعض الفقهاء في تعريف التوقيع الإلكتروني إلى أنه "مجموعة من إجراءات التقنية التي يتيح استخدامها - عن طريق رموز أو أرقام أو شفرات - إخراج بيانات إلكترونية تتضمن علامة مميزة لصاحب الرسالة المنقولة إلكترونياً" ^(١٥) . وقد عرفه البعض الآخر بأنه "كل أشارات أو رموز أو حروف مرخص بها من الجهة المختصة باعتماد التوقيع ، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتصرف القانوني ، بحيث تسمح بتمييز شخص صاحبها ، وتحديد هويته ، وتنم - دون غموض - عن رضائه بهذا التصرف القانوني" ^(١٦) .

فهذا التعريف يركز على ضرورة قيام التوقيع الإلكتروني بالوظائف التقليدية للتوقيع ، وهي تمييز هوية الشخص والتعبير عن رضائه بالالتزام بالتصرف الذي يوقع عليه ، ولايفل أيضاً إجراءات إصدار التوقيع الذي يتولاه شخص مرخص له من قبل جهة مختصة بما يكفل خصوصية التوقيع لصاحبه ، ويحميه من السطو عليه ، ويحقق الاستيثاق من أن البيانات الموقع عليها لايمكن تعديلها .

ونلاحظ اختلاف التوقيع الكتابي عن الإلكتروني في أن الأول يتم عبر وسيط مادي ، وهو في الغالب دعامة ورقية . أما التوقيع الإلكتروني فيتم تحريره على وسيط إلكتروني من خلال أجهزة الحاسب الآلي ، كالأقراص الممغنطة أو الأسطوانات . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن التوقيع الكتابي يقتصر في معظم التشريعات على الإمضاء أو بصمة الخاتم أو الإصبع . أما التوقيع الإلكتروني فإنه - وفقا للتعريفات السابقة - يجوز أن يكون في صورة حروف أو أرقام أو إشارات شريطة أن يكون لها طابع متفرد تسمح بتحديد شخص مصدره .

٢- صور التوقيع الإلكتروني

أوجدت التكنولوجيا الحديثة عدة صور للتوقيع الإلكتروني ؛ بهدف الوفاء بالشروط اللازمة للاعتداد به في الإثبات .

وتتعدد صورته بحسب الطريقة التي يتم بها ، وتختلف هذه الصور فيما بينها من حيث درجة الثقة فيها ، ومستوى ماتقدمه من ضمان لصاحبها بحسب الإجراءات المتبعة في إصدارها وتأمينها . ونجمل هذه الصور على النحو التالي :

أ- تحويل التوقيع بخط اليد إلى توقيع إلكتروني

ويتمثل في نقل التوقيع المحرر بخط اليد عن طريق التصوير بالماسح الضوئي (إسكنر) ، ثم نقل هذه الصورة إلى الملف المراد إضافة التوقيع إليه لإعطائه الحجية اللازمة ^(١٧) .

وإذا كانت هذه الطريقة لها مرونتها وسهولتها في الاستعمال ، إلا إن استخدامها يسبب العديد من المشكلات ، إذ إنها لا توفر أية درجة من درجات الأمان التي تحقق الثقة اللازم توافرها في التوقيع ، مما يؤثر على قبول القضاء

للمحرر الموقع عليه بتلك الصورة كحجية فى الإثبات ، إذ إن المرسل إليه يستطيع الإحتفاظ بصورة من التوقيع التى وصلته ، ويعيد وضعها على أية وثيقة محررة عبر وسيط إلكترونى ، ويدعى أن واضعها هو صاحب التوقيع الفعلى .

ب- التوقيع عن طريق استخدام البطاقات المغطاة والرقم السرى

هذه الصورة هى الأكثر شيوعا فى الاستخدام فى حياتنا المعاصرة ، إذ إنها لا تستلزم خبرة فنية معينة ، أو أن يمتلك الشخص حاسبا آليا . وقد بدأ التعامل بالبطاقات المغطاة فى مجال المعاملات البنكية ، وهى إما أن تكون ثنائية الأطراف (العميل والبنك) بحيث يستخدمها العميل للسحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلى ، أو ثلاثية الأطراف (العميل والبنك والمتجر) بحيث تستخدم فى سداد ثمن السلع والخدمات فى المحال التجارية عن طريق إدخال البطاقة فى الجهاز المخصص لذلك فى المتجر ، فيتم تحويل ثمن البضاعة من حساب العميل إلى حساب المتجر^(١٨) .

وتنحصر إجراءات التوقيع بالموافقة على عمليات السحب النقدي أو السداد

بالبطاقة فى :

١ - إدخال العميل للبطاقة التى تحتوى على بياناته فى جهاز الصراف الآلى ، أو تمرير البطاقة عبر جهاز خاص بالمتجر يتصل بدوره بنظم المعلومات الخاص بالبنك مصدر البطاقة الكائن به حساب العميل ؛ للتأكد من وجود رصيد كاف يسمح بالشراء .

٢ - إدخال الرقم السرى المخصص للسحب بالبطاقة .

٣ - إصدار الأمر بالسحب أو السداد بالضغط على مفتاح خاص كنوع من التعبير عن الإرادة فى قبول العملية ، فيتم صرف المبلغ المطلوب من الصراف الآلى ، أو سداد ثمن المشتريات عن طريق تحويل مبلغ من حساب العميل لدى البنك إلى حساب التاجر .

وتتميز هذه الصورة من صور التوقيع بوسائل هامة تؤكد الثقة في التوقيع ، وانتسابه لمصدره ، ذلك أن العملية لا تتم إلا إذا اقترن إدخال البطاقة في الجهاز بإدخال الرقم السري الخاص بالعمل .

إلا أنه هناك خطورة قد تحدث في حالة فقدان البطاقة ، أو نسيان الرقم السري ، أو إذا تمكن شخص من الاستيلاء على البطاقة ومعرفة الرقم السري الخاص بها ، وأجرى عمليات السحب والشراء بها . ورغم أنه فرض نادر الحدوث ، فإنه في حالة حدوثه يمكن التغلب عليه بإخطار العميل للبنك بفقد بطاقته وطلب تجميد العمليات التي تتم بها .

ويأخذ بعض الفقهاء على هذه الصورة من صور التوقيع أنه لا يتم إلحاقه بأي محرر كتابي ، وإنما يتم تسجيله في وثائق البنك منفصلا عن أية وسيلة تعاقدية ، لذا فإن أثره في الإثبات يقتصر على الحالات التي يوجد فيها اتفاق خاص بنظام الإثبات بين العميل والبنك تعد بمثابة علاقة تعاقدية مسبقة ، واتفاق بشأن ما قد يثور بسبب استخدام البطاقة من منازعات .

جـ- التوقيع عن طريق الضغط على أحد مفاتيح لوحة الطباعة الألي بإمضاء الموافقة على مضمون التصرف الإلكتروني

تتضمن نماذج العقود التي يتم إبرامها عبر الإنترنت على خانات تحتوي على عبارات تفيد قبول التعاقد أو رفضه . ويتم القبول بمجرد قيام المرسل إليه بالضغط على مفتاح القبول بلوحة المفاتيح ، أو بالضغط بالمؤشر المتحرك على الخانة المخصصة بالقبول في العقد المعروض على الشاشة .

وتعد هذه الصورة تعبيراً صريحاً عن الإرادة بالنظر إلى أن هذا الفعل هو وسيلة تسمح بإظهار إرادة المتعاقد ، حيث إن الفقه لم يشترط شكلاً خاصاً للتعبير عن الإرادة ، بل يمكن للمتعاقد الإفصاح عن إرادته بأية وسيلة يختارها .

إلا أن هذه الصورة من التوقيع لا تكفى بذاتها لاعتبارها توقيعاً يستكمل به المحرر الإلكتروني العناصر اللازمة لاعتباره دليلاً كتابياً كاملاً ؛ لأنه لا يمكن منه الدلالة على هوية صاحبه بشكل آمن ، لذلك يقترن عادة بذكر المتعاقد للرقم السري الخاص ببطاقته الإنتمائية فى خانة خاصة يتضمنها المحرر بما يسمح بتحديد شخصيته ، أو باستخدام مفتاح خاص "شفرة" الذى تقوم جهات معتمدة من الدولة بمنح الشهادة الخاصة به .

د- التوقيع باستخدام الخواص الذاتية "التوقيع البيومترى"

يعتمد هذا النوع من التوقيع على الخصائص الذاتية لشخص الموقع الذى تميزه عن غيره ، مثل : بصمات الأصابع ، أو بصمة الصوت ، أو بصمة شبكة العين . وقد ابتكر العلماء طرقاً تكنولوجية مختلفة ، تعتمد فى تمييز الموقع على خصائصه الذاتية التى تميزه - بوضوح - عن غيره ، واستخدامها فى التوقيع فى التصرفات القانونية التى تبرم عبر الإنترنت .

ولما كانت هذه الخواص تختلف من شخص لآخر ، فإن هذا التوقيع يعد وسيلة موثوقاً فيها لتمييز الشخص وتحديد هويته ؛ نظراً لارتباط تلك الخواص به ، وهو مادفع لقبولها كصورة من صور التوقيع الإلكتروني . بيد أن التكلفة العالية التى يتطلبها وضع نظام آمن فى شبكات المعلومات لاستخدام تلك الصورة قد حدت من انتشاره ، وجعله قاصراً على بعض الاستخدامات كمجالى المخابرات والأمن القومى .

هـ- التوقيع الرقمى

هو التوقيع الذى يتم من خلال معادلات رياضية باستخدام اللوغاريتمات ، فيتحول بها التوقيع المكتوب من شكل الكتابة العادية إلى معادلة رياضية لا يمكن لأحد أن يعيدها إلى صيغتها المقروءة إلا الشخص الذى لديه المعادلة الخاصة بذلك ، والتى يطلق عليها "المفتاح" ^(١٩) .

ويوجد نوعان من المفاتيح : أحدهما عام ، والآخر خاص :

أما عن المفتاح العام ، فهو يسمح لكل شخص مهتم بقراءة رسالة البيانات عبر الإنترنت دون أن يتمكن من إدخال ثمة تعديل عليها ؛ لأنه لايمكك المفتاح الخاص بها . فإذا وافقه مضمونها ، وأراد الالتزام بها والتعاقد مع صاحبها يقوم بوضع توقيعه عليها عن طريق المفتاح الخاص به (وهو عبارة عن معادلة من الحروف والأرقام) ، ثم يعيد إرسال رسالة البيانات إلى مصدرها مرفقا بها توقيعه . فلا يمكن لمستلمها إجراء أى تعديل بها ؛ لأنه لايمكك المفتاح الخاص بصاحب التوقيع ، ولايستطيع الغير تعديل مضمون الرسالة إلا باستخدام المفاتيح الخاصين بصاحب الرسالة وصاحب التوقيع .

ولاشك أن هذه الصورة تحقق أعلى درجات الثقة ، وتضمن تحديد هوية أطراف العقد تحديدا مميزا لهم عن غيرهم ، وتضمن عدم إمكان إجراء أى تعديل فى المحرر أو التوقيع ، وتعتبر بطريقة واضحة عن إرادة صاحب التوقيع فى الالتزام بمضمون التصرف الموقع عليه . وبذلك يحقق المفتاح الخاص كافة الشروط القانونية المطلوبة فى التوقيع بمفهومه التقليدى كدليل فى الإثبات .

وعادة مايتم تسجيل التوقيع الرقمى لدى جهات متخصصة فى إصدار هذه الأنماط من التوقيعات بناء على طلب العملاء ، وكذلك إصدار شهادات تصديق تفيد صحة توقيع العملاء بموجبها ، وتعرف هذه الجهات باسم (مقدمى خدمات التوثيق) .

ورغم ماتحققه هذه الصورة من ثقة وأمان فى الوقت الحاضر ، فإنه من المتصور فى المستقبل - بفضل التقدم التكنولوجى - أن يتم كسر المفتاح الخاص برسالة البيانات ، والذي يتم صياغته فى ضوء المفتاح العام ، وبالتوصل إليه يمكن تغيير مضمون الرسالة ، ويتم التوقيع عليها بمفتاح خاص جديد .

و- التوقيع اليدوى على شاشة جهاز الكمبيوتر باستخدام قلم خاص بذلك

ويتم التوقيع بموجب هذه الصورة عن طريق التوقيع بخط يد الشخص الذى يقبل العقد بطريقة مشابهة للتوقيع على المحرر الورقى ، وذلك باستخدام قلم من نوع خاص ، يتم التوقيع به على المحرر الإلكتروني عند ظهوره على شاشة جهاز الكمبيوتر ، ويثبت التوقيع على المحرر بحيث لاينفصل عنه ^(٢٠) .

ويطلق على هذا النوع من التوقيع Pen Op Signature ، وهو يعتمد على استخدام برنامج كمبيوتر ، يتحقق من صحة التوقيع اليدوى ، ويربطه بالمحرر الإلكتروني . وهو بذلك يختلف عن التوقيع اليدوى الذى يتم تحويله بواسطة الماسح الضوئى إلى توقيع إلكترونى . إذ إن هذا النوع الأخير لا يتمتع بأية درجة من درجات الأمان ، إذ إن المرسل إليه قد يحتفظ بنسخة من صورة التوقيع المرسله إليه ويعيد لصقها على أية وثيقة محررة الكترونيا دون علم صاحبها .

ثالثا : مدى استيفاء التوقيع الإلكتروني للشروط اللازمة للاحتجاج بالتوقيع فى الإثبات

لقد ثار التساؤل حول مدى استيفاء التوقيع الإلكتروني للشروط المطلوبة فى التوقيع بمفهومه التقليدى حتى يصلح لمنح المحرر حجية فى الإثبات . ومناطق هذا التساؤل هو التشكك فى قيمة التوقيع الإلكتروني ؛ نظرا لعدم توافر الثقة والأمان فى إجراءاته ، وانفصاله عن شخص صاحبه ، مما يجعله عرضة لاستخدامه دون موافقة صاحبه أو علمه ، كذلك فإن التوقيع الإلكتروني لا يرتبط ماديا بالمحرر إلا إذا وجدت تقنية تكفل ذلك . إلا أن الاعتراف بحجية التوقيع الإلكتروني فى الإثبات يتوقف على مدى تحقيقه لوظائف التوقيع بمفهومه التقليدى . فالتوقيع بمفهومه التقليدى يستمد حجتيه فى الإثبات بقدر أدائه لوظيفته فى تحديد هوية صاحبه ، وإثبات انصراف إرادته إلى قبول الإلتزام بالتصرف الموقع عليه . فإذا أمكن للتوقيع الإلكتروني أن يؤدى تلك الوظائف ، فإنه يكون له حجية فى الإثبات.

فهل التوقيع الإلكتروني قادر على تحقيق الوظائف المقررة للتوقيع بمفهومه التقليدي ؟

١ - مدى ملائمة التوقيع الإلكتروني لتحديد هوية صاحبه

قد يبدو أن التوقيع الإلكتروني عاجز عن أداء إحدى وظائف التوقيع فى تحديد شخص مصدره وهويته ؛ ويرجع السبب فى هذا الاعتقاد إلى الطريقة التى يتم بها صياغة المحرر والتوقيع عليه ، حيث يتم ذلك على وسيط إلكترونى ، كالأقراص والشرائط المغنطة ، وهى وسائل لا تسمح بالتعرف على هوية صاحب التوقيع بطريقة مادية محسوسة ، كما هو الحال فى التوقيع الكتابى الذى يجرى على وسيط ورقى ، بحيث يمكن لخبراء الخطوط - من خلال عملية المضاهاة - معرفة ما إذا كان التوقيع منسوباً للشخص الذى يحتج عليه بالمحرر من عدمه (٣١) .

كما ساعدت بعض صور التوقيع الإلكتروني على رسوخ ذلك الاعتقاد إذ إن نقل التوقيع اليدوى عن طريق الإسكّنز إلى المحرر المراد إضافة التوقيع عليه قد تسمح للمرسل إليه بالاحتفاظ بصورة منه ، وإعادة وضعها على أية وثيقة إلكترونية أخرى دون أن يتمكن من معرفة مصدر التوقيع . كذلك الأمر فى حالة سرقة البطاقات المغنطة ، ومعرفة رقمها السرى ، فإنه يصعب تحديد هوية صاحب التوقيع ، بيد أنه بفضل التقدم التكنولوجى أمكن التوصل إلى العديد من التقنيات التى تسمح بتحديد هوية صاحب التوقيع بما يوفر الثقة والأمان فى المعاملات الإلكترونية . فالإجراءات المتبعة فى تأمين التوقيع عن طريق الرقم السرى المرتبط ببطاقات الإئتمان ، أو عن طريق المفتاح الخاص فى حالة التوقيع الرقمى ، والذى يخضع فى إصداره لرقابة جهات معتمدة من قبل الدولة يحقق قدراً من الثقة فى التوقيع وانتسابه لصاحبه ، لا يمكن للتوقيع العادى أن يحققها .

٢- مدى قدرة التوقيع الإلكتروني في التعبير عن إرادة صاحبه في الرضا بالتعاقد والالتزام به

إن توافر الثقة والأمان في التوقيع يدل دلالة قاطعة في أنه صادر عن صاحبه ، ومن ثم يفيد في تأكيد انصراف إرادته في إصداره والتزامه بمضمون التصرف القانوني المبرم .

وفي حالة التوقيع الإلكتروني قد يثور الشك في مدى اتجاه إرادة صاحبه إلى الالتزام بمضمون التصرف الموقع عليه ، وذلك مرجعه مدى إرتباط التوقيع بمضمون المحرر الإلكتروني بشكل لا يقبل الانفصال عنه ^(٣٢) .

ومن هنا يأتي دور التقنية التكنولوجية التي من شأنها توفير الثقة في سلامة المحرر من التعديل ، وارتباط التوقيع به بشكل لا يقبل التجزئة بينهما ، بما يدل على أن التوقيع المسبغ على المحرر صادر عن إرادة صاحبه في الالتزام بمضمونه . ومن أهم الأساليب المستخدمة للربط بين التوقيع والمحرر وتأمينه من التعديل التقنية المعروفة Hachage Irreversible ، والتي يتم من خلالها تحويل المحرر الإلكتروني والتوقيع إلى معادلة رياضية ، لا يمكن قراءتها إلا بالمفتاح الخاص الذي يتسلمه العميل تحت رقابة إحدى الهيئات المتخصصة في هذا المجال ، ويتم من خلاله ربط التوقيع بالمحرر بشكل لا يمكن الفصل بينهما ^(٣٣) . وعلى ذلك ، فكل تقنية تسمح بتمييز الشخص ، وتحديد هويته ، وتدل على ارتباط التوقيع بالمحرر بشكل لا يقبل الانفصال عنه ، وتضمن سلامة المحرر من التعديل ، وتدل على انصراف إرادة صاحبه إلى الالتزام بمضمون التصرف القانوني تعتبر مستوفية للشروط المطلوبة في التوقيع ، ويمكن الاعتماد عليها كدليل في الإثبات .

خاتمة

مازال قطاع التجارة الإلكترونية فى مصر فى طور التكوين ، ولكنه يسير على الدرب الصحيح للرعى والازدهار ، خاصة بعد إنشاء وزارة الإتصالات والمعلومات فى أكتوبر ١٩٩٩ ، التى كان لها الأثر الأكبر فى تهيئة البنية الملائمة لدخول مصر عالم التجارة الإلكترونية .

ومن هذا المنطلق ، نرى التقدم بعدة توصيات عساها أن يكون لها دور فى دفع عجلة التجارة الإلكترونية للأمام ، وإرساء الحجية اللازمة للمحركات الإلكترونية ، ونوجزها على النحو التالى :

١ - ضرورة الاعتراف بحجية المحركات الإلكترونية الموقع عليها بطريقة إلكترونية بحجية مساوية لحجية المحركات العرفية فى الإثبات ، وذلك إذا استوفت الشروط المطلوبة قانونا .

٢ - إننا نهيب بالمشرع المصرى الإسراع فى إصدار تشريع التوقيع الإلكتروني للحاق بركب الدول المتقدمة ، وفتح الباب لمصر فى مجال التعامل التجارى من خلال الوسائط الإلكترونية ، وبصفة خاصة التعامل عبر شبكة الإنترنت.

٣ - نوصى بضرورة إعادة النظر فى القواعد القانونية القائمة التى قد تعوق استخدام المحركات الإلكترونية كأدلة فى الدعاوى القضائية ؛ وذلك لإزالة مايحول دون قبولها من عقبات ، والتأكد من اتفاق هذه القواعد مع التقدم التكنولوجى المذهل .

٤ - ضرورة إيجاد جهات متخصصة فى إصدار شهادات التصديق الإلكتروني وفق معايير عالمية معترف بها بما يحقق الثقة فى المعاملات الإلكترونية .

٥ - أن يتم إنشاء صناديق بريد إلكترونية تخضع لهيمنة سلطات دولية ، يمكن حفظ المحركات الإلكترونية فيها ، بحيث لايمكن إجراء أى تعديل عليها بما يحقق الاطمئنان والثقة فيها .

٦ - العمل على إنشاء محاكم وطنية ودوائر متخصصة فى نظر المنازعات المتعلقة بمسائل الإثبات المتعلقة بالعقود الإلكترونية ، ويكون لدى أعضائها الخبرة الفنية الكافية ، عن طريق عقد دورات تدريبية لهم ، وتزويدهم بالأحكام القضائية فى مجال الإثبات بما يسمح لهم بالتعامل مع هذا النوع من العقود ذات الطبيعة الخاصة ، بما يسهل الفصل فى تلك المنازعات .

٧ - وجوب تدخل المشرع الوطنى لتحديد التكنولوجيا المعتمدة فى تأمين بيانات المحرر والتوقيع الإلكترونيين ، والتي تكفل الربط بينهما بشكل لا يمكن الفصل بينهما ؛ وحفظهما من أى تعديل أو تحريف بهما ، وهو ما يؤدي إلى ازدياد الثقة فيهما ، بحيث تلزم القاضى بقبولهما ، واحترام حجيتهما فى الإثبات ، وهو ما يساعد على تشجيع إبرام العقود عبر الإنترنت ، حيث يكون كل متعاقد على علم مسبق بأنه فى حالة اتباع تلك التقنية تؤدي إلى توافر الثقة فى المحرر ويكون على القاضى الاعتراف بها ، ولا تخضع لسلطته التقديرية .

٨ - ضرورة إعادة النظر فى المادة ١/٦٠ من قانون الإثبات ، وذلك برفع الحد الأقصى للمبلغ الذى يجوز إثبات ما يتعلق به من تصرفات بكافة طرق الإثبات ؛ وذلك نظرا لانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى ، خاصة بعد تحرير سعر الصرف .

٩ - سرعة إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات باعتبارها الجهة القائمة على مراقبة تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني .

المراجع

- ١ - المهدي ، نزيه محمد الصافي ، *دروس في النظرية العامة للالتزام ، الإثبات . الجزء الثالث ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٧ .*
- ٢ - نقض مدني ، جلسة ١٦/١/١٩٦٩ . مجموعة أحكام النقض . س ٣٠ ، رقم ١٩ ، ص ١١١ .
- ٣ - رشدي ، محمد السعيد ، *حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات . بدون دار نشر أو سنة طباعة ، ص ٤٠ .*
- ٤ - عبدالحميد ، ثروت ، *التوقيع الإلكتروني : ماهيته ، وحجتيه في الإثبات ، المنصورة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠ .*
- ٥ - شرف الدين ، أحمد ، *عقود التجارة الإلكترونية (تكوينه وإثباته) ، بدون ناشر أو سنة نشر ، ص ٢٦٦ .*
- ٦ - جميعي ، حسن ، *إثبات التصرفات القانونية التي تم إبرامها عن طريق الإنترنت . دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨ .*
- ٧ - المسلمي ، ممدوح خيرى ، *مشكلات البيع الإلكتروني عن طريق الإنترنت ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٩ .*
- ٨ - نشأت ، أحمد ، *رسالة الإثبات . دار الفكر العربى ، الجزء الأول ، ١٩٧٢ ، ص ٢٦١ .*
- ٩ - جميعي ، حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- ١٠ - عبدالحميد ، ثروت ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .
- ١١ - السنهوري ، عبدالرازق أحمد ، *الوسيط في شرح القانون المدني ، نظرية الالتزام . دار إحياء التراث العربى ، الجزء الثاني ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٨ .*
- ١٢ - نقض مدني ، ٢١/١/١٩٧٨ ، المجموعة س ٢٩ ، ص ٢٥٧ .
- ١٣ - السنهوري ، عبدالرازق ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ ، ورشدي ، محمد السعيد ، مرجع سابق ، ص ٤١ .
- ١٤ - <http://www.infosvs-sy.com/gov/modules.php?name=news&file=article&sid>
- ١٥ - شرف الدين ، أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .
- ١٦ - عبدالحميد ، ثروت ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .
- ١٧ - جميعي ، حسن ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
- ١٨ - عبدالحميد ، ثروت ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
- ١٩ - جميعي ، حسن ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- ٢٠ - الصنغير ، حسام الدين عبدالغنى ، *دروس في الجوانب القانونية المتعلقة باستخدام الحاسبات الآلية ، بدون ناشر ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ .*
- ٢١ - عبدالحميد ، ثروت ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .
- ٢٢ - محمود ، محمود ثابت ، *حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات ، مجلة المحاماة ، العدد الثانى ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٢٢ .*

Abstract

ONLINE SIGNATURE AS AN EVIDENCE

Hatem Abdel Bary

Online signature raises controversy about its power as an evidence and as a substitute for the traditional form of signature.

This article presents the concept of both the traditional signature and the online one.

It defines their forms and to what extent their stipulations fulfill the requirements of their acceptance as an evidence.

جرائم العنف العنصرية في المجتمع المصري

دراسة استطلاعية

سعاد عطفا *

تهدف الدراسة إلى محاولة التوصل إلى مؤشرات عن حجم جرائم العنف العنصرية في المجتمع المصري وأنواعها، وخصائص مرتكبيها، وضحاياها، وظروف ومناطق وأماكن ارتكابها ، عن طريق إجراء مسح شامل لجرائم العنف العنصرية المنشورة بجريدة الأهرام لمدة عام. وقد اتبعت الدراسة أسلوب تحليل محتوى ما تم نشره حول تلك الجرائم. وخلصت الدراسة إلى أن غالبية ضحاياها ومرتكبيها من الشباب ، وشكلت الشريحة الدنيا من الطبقة العاملة والعاطلين منهم نسبة مرتفعة، وأن الغالبية العظمى منها ناتج عن تفاعلات الحياة اليومية ، بما يعنى أن غالبية مرتكبيها ليسوا مجرمين بالأساس ، ويكثر ارتكابها في المناطق المكتظة بالسكان ، ويتم ارتكاب الغالبية العظمى منها في الطريق العام ، وأكثر الأدوات والأساليب المستخدمة شيوعاً السلاح الأبيض وأسلوب الطعن .

مقدمة

شهد المجتمع المصري - خلال النصف قرن الأخير - عدة تحولات اقتصادية متعاقبة، بدأت بالتحول الاشتراكي في الستينيات ، وما نتج عنه من اختلال في التوازن الاجتماعي كرد فعل لإجراء تغييرات سريعة بشكل يفوق قدرة البناء الاجتماعي على التوازن معها، ثم التحول في السبعينيات إلى الاتجاه المعاكس بتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي ، في محاولة للسير في اتجاه اقتصاد

* مدرس علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

السوق ، مما أدى إلى تزايد الاختلال فى التوازن الاجتماعى . ومن ثم اتجهت الدولة لتطبيق سياسات الإصلاح لتصحيح المسار الاقتصادى .

وقد أسهمت تلك التحولات المتلاحقة فى السياسات الاقتصادية إلى ازدياد مشكلات : البطالة ، والفقر ، وانخفاض مستويات المعيشة ، وتزايد الاختلال فى التوازن الاجتماعى ، مما أدى إلى إحداث تغييرات فى أنماط ومعدلات الجرائم المصاحبة لهذا التحول . فتزايدت معدلات الانحراف والجريمة عما كانت عليه من قبل ، واتسمت - فى بعض الأحيان - بالعنف ، بعد أن أصبح السلوك العنيف هو البديل من وجهة نظر أصحابه للإقناع والحجة فى تناول القضايا ، مما أدى إلى شيوع جرائم العنف كوسيلة متبعة لاسترداد الحقوق ، أو لانتزاعها من أصحابها بالإكراه ، أو كنتيجة لتفاعلات الحياة اليومية بين أفراد المجتمع . ولم يتوقف الاختلاف فى معدل ونمط الجريمة السائد عند هذا الحد ، وإنما تعداه إلى حد ارتكاب جرائم العنف بشكل علنى .

أولاً: مشكلة الدراسة وتساولاتها

الجريمة هى نتاج مجموعة من عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية تفرزها أو تفرز نوعاً معيناً منها باعتباره ظاهرة طبيعية ورد فعل لتلك العوامل. ومن ثم فإن العنف لا ينشأ فى فراغ ، وإنما هناك "بنية مجتمعية" تفرزه ، وتشكل إطاره ، وتمنحه المضمون والمعنى . ومع تسليمنا بأن هناك أسباباً نوعية ترتبط بأشكال العنف ومظاهره المتعددة والمتنوعة ، إلا أن هناك - فى ذات الوقت- أسباباً عامة ومشتركة تدفع إلى ظهور حالة العنف فى المجتمع^(١) ، فإذا تزاوجت الندرة الاقتصادية وعدم إشباع الحاجات الأساسية مع انتشار ظواهر الفساد ، وغياب العدالة التوزيعية ، تفجر "العنف"^(٢) . فجرائم العنف ما هى إلا تعبير عن انفعالات

وتوترات وإحباطات لم تجد لها مخرجاً إلا فى سلوك لا يتفق والأوضاع التى يسمح بها المجتمع، معبراً عن وجوده فى مواقف الحياة اليومية فى المشاجرات، والشغب العشوائى الذى ينشأ فجأة دون وجود عوامل شخصية تؤدى إليه ، الأمر الذى يؤدى تفاقمه إلى تحول النزوع العدوانى الفردى ليصبح حالة مزاجية لدى البعض ، بحيث يوجه الأفراد طاقاتهم العدوانية نحو غيرهم بطريقة عشوائية غير منطقية لأسباب أغلبها غير مبرر أو مفهوم^(٣).

وعلى الرغم من أن جميع أنواع جرائم العنف لها مواد خاصة بها فى قانون العقوبات ، فإنه من الملاحظ تزايد تلك النوعية من الجرائم . يؤكد ذلك التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٦ حول العنف والجريمة ، حيث ذكر أن جرائم العنف تمثل ظاهرة تهدد تماسك المجتمع المصرى، خاصة فى ظل تصاعد معدلات جرائم : القتل ، والسرقه بالإكراه، والاعتصاب، والبطشه...إلخ^(٤). وقد كشفت الدراسة^(٥) التى قام بها فريق بحث "العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع" - الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية - لمعرفة حجم جرائم العنف وأهمها شيوعاً من إحصاءات الأمن العام فى الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٣ ، عن وجود ميل نحو تزايد جرائم العنف فى المجتمع المصرى ، خاصة جرائم القتل العمد والحريق .

ويمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات الدالة على اتجاه جرائم العنف عموماً فى المجتمع المصرى ؛ للوقوف على مدى أهمية المشكلة البحثية التى نحن بصدد حلها.

قد بلغ عدد المحكوم عليهم فى جرائم العنف عام ٢٠٠١ - على سبيل المثال - ٢٢٠٩ جنائية موزعة كالآتى: قتل (٧٩٧)، ضرب أفضى إلى موت (٢١١)، ضرب أحدث عاهة (١٠٨)، خطف (١٦)، هتك عرض واعتصاب

(٢٠٣)، تهديد (٥)، سرقة (٣٧٥)، حريق عمد (٣٧٥). وقد كانت أعلى نسبة جنائيات فى مدينة القاهرة ، حيث بلغت ١٩٢٪ من جملة جرائم المجتمع، تليها الإسكندرية (١٧٦٪) ، ثم أسيوط (١٦٥٪) ، فسوهاج (١٥٩٪) ، فقنا (١٥٢٪)^(٩).

وتهتم الدراسة الحالية بذلك النوع من الإجرام العنيف الذى يتم بشكل علنى فى الأماكن العامة ، أى على مرأى ومسمع من أفراد المجتمع ، والذى يقع من أفراد بقصد تحقيق مصالح شخصية لهم عن طريق الاعتداء على الآخرين لاسترداد الحقوق أو انتزاعها، أو السرقة بالإكراه، أو السطو المسلح ، أو القتل للثأر أو للانتقام ، أو الخطف بالقوة للحصول على فدية ، أو التعذيب بقصد الانتقام أو الاغتصاب . أو يقع من مجموعات غوغائية فى أثناء اضطرابات عامة فى صورة حرق أو تدمير بهدف إشاعة الرعب فى المجتمع ، أى تلك النوعية من جرائم العنف العلنية التى قد بدأت تنتشر فى المجتمع المصرى ، وتتفاوت نسبتها فى البيئات الثقافية المختلفة : البدوية ، والقروية ، والحضرية . فالجريمة العلنية تلقى بالرعب وتهدد أمن وسكينة أفراد المجتمع.

ومما لا شك فيه أن إحصاءات جرائم العنف العلنية تعد ركيزة أساسية فى محاولة فهم الظاهرة موضوع الدراسة ؛ لمعرفة مدى انتشارها وتوزيعها بين المناطق المختلفة . إلا أن هذا النوع من الإحصاءات لم يتم رصده وإحصاؤه حتى الآن ؛ لذا قامت الباحثة بإجراء هذه الدراسة الاستطلاعية أملاً فى تكوين إطار تصورى مبدئى ، يسهم فى تحديد حجم جرائم العنف العلنية بالمجتمع، وأنواعها، والخصائص الديموجرافية والاجتماعية لكل من مرتكبيها وضحاياها، ومناطق وأماكن وأسباب وأساليب ارتكابها ؛ حتى يتسنى معرفة الأبعاد المختلفة لتلك النوعية من الجرائم التى تزايدت معدلاتها فى الآونة الأخيرة.

ومن ثم تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما الحجم التقريبي لجرائم العنف العننية خلال عام (من مارس ٢٠٠١ وحتى فبراير ٢٠٠٢) ؟
- ما أنواع جرائم العنف العننية ؟
- ما الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لمرتكبى وضحايا جرائم العنف العننية ؟
- ما نوع العلاقة بين مرتكبى جرائم العنف العننية وضحاياها ؟
- ما المناطق والأماكن التى يشيع فيها ارتكاب جرائم العنف العننية ؟
- ما أسباب ارتكاب جرائم العنف العننية ؟
- ما نوع الأداة المستخدمة فى ارتكاب جرائم العنف العننية ؟ وما أكثرها شيوعاً ؟ وما أساليب ارتكابها ؟

ثانياً: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تتناول مشكلة مجتمعية تتمثل فى انتشار وتزايد ارتكاب جرائم العنف العننية فى المجتمع المصرى ، والتي لها الكثير من التداعيات ، مما يشكل عبئاً كبيراً على خطط الأمن . وأيضاً تمثل جرائم العنف بصفة عامة - والعننية منها على وجه الخصوص - عاملاً رئيسياً فى تقويض الكثير من إنجازات المجتمع ومكاسب الوطن . حيث يعد الاستقرار المجتمعى ضرورة لاستمرار تقدم المجتمع ، وبدونه تتعرض الحياة الاجتماعية للفوضى .

كما أن شيوع جرائم العنف عموماً - والعننية خصوصاً - فى المجتمع المصرى يكشف عن ظاهرة مشتركة مفرعة ، وهى الاستهانة البالغة لدى الكثير

من فئات المجتمع بحكم القانون ، الذى أصبح لدى أصحاب تلك الجرائم قيوداً اجتماعياً لضرورة له ، لا يمثل له إلا الضعفاء أو العاجزون^(٧) .

يضاف إلى ذلك جرائم العنف الناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية ، والتي تحدث فى الشارع ، أو فى المواصلات العامة ، أو المطاعم ، أو المقاهى ، أو المساكن ... إلخ ، التى ماتزال مجالا بكراً لم تصل فيه الدراسات إلى قدر من التراكم شبه ذلك القائم فى بحوث عنف الأسرة أو العنف السياسى أو العنف الدينى .

ثالثاً: المفاهيم الإجرائية للدراسة

جرائم العنف

هناك تداخل بين مفهوم العنف ومفهوم الجريمة. فالجريمة سلوك يخالف القانون، وهى تحدث ضرراً بالأشخاص والممتلكات، رغم أنها قد لا تكون مصحوبة بعنف بالضرورة. ومن هنا يظهر التداخل بين مفهوم الجريمة ومفهوم العنف، ولعل هذا التداخل هو الذى أفرز مفهوم الجريمة العنيفة ، وهو مفهوم يشير إلى أشكال السلوك المخالفة للقانون ، والتي تتخذ طابعاً عنيفاً^(٨).

فجرائم العنف تعنى سلوك العنف الذى يرتكبه شخص ضد شخص آخر أو ضد شئ ، ويفرض القانون على هذا السلوك عقوبة جنائية توقعها السلطة المختصة وفقاً للإجراءات التى رسمها القانون . وتتعدد صور تجريم السلوك العنيف فى القانون ، سواء كان موجهاً ضد الأشخاص، أو ضد الأموال، أو الأشياء الأخرى^(٩) . وتدخل أعمال البلطجة ضمن جرائم العنف العلنية ، ولكن ليس كل مرتكب لجريمة عنف علنية يعد بلطجياً . بمعنى أنه ليست كل جريمة عنف علنية بلطجة .

جرائم العنف العلنية

يقصد بجرائم العنف العلنية - فى الدراسة الحالية - تلك النوعية من جرائم العنف التى يتم ارتكابها بشكل علنى أمام أفراد المجتمع وفى أماكن عامة ، والتى تنشأ بين الأفراد فى تفاعلاتهم اليومية عبر مجالات الحياة المختلفة ، كالأسرة والجيرة والمدرسة والعمل ، وقد تقع فى وسائل المواصلات ، أو الشارع ، أو أماكن العمل ، أو الدراسة ، أو السكن ، أو أماكن الترفيه...إلخ. بمعنى أنها جرائم عنف تُرتكب فى أماكن عامة على مسمع ومراى من أفراد المجتمع ، وتلحق ضرراً مادياً مباشراً بالأشخاص أو الممتلكات أو كليهما معاً.

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

أجرت الباحثة مسحاً شاملاً لجرائم العنف العلنية المنشورة بجريدة الأهرام لمدة عام ابتداء من مارس ٢٠٠١ وحتى فبراير ٢٠٠٢. واتبعت الدراسة أسلوب تحليل محتوى ماتم نشره عن تلك الجرائم من خلال المحاور التالية :

- رصد جرائم العنف العلنية خلال عام، وعدد مرتكبيها، وعدد ضحاياها.
- تحديد الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لمرتكبي جرائم العنف العلنية وضحاياها .
- تحديد نوع العلاقة بين مرتكبي الجرائم وضحاياها.
- التعرف على أنواع جرائم العنف العلنية.
- تحديد مناطق وأماكن ارتكاب الجرائم.
- تحديد أسباب ارتكاب الجرائم.
- تحديد نوع الأداة المستخدمة فى ارتكاب الجرائم.
- تحديد أسلوب ارتكاب الجرائم.

١- جرائم العنف العلنية المنشورة بجريدة الأهرام خلال عام

تبين من خلال حصر جرائم العنف العلنية المنشورة بجريدة الأهرام لمدة عام ابتداءً من مارس ٢٠٠١ وحتى فبراير ٢٠٠٢ أنها تشكل ٢٥١ جريمة عنف علنية.

وتجب الإشارة هنا إلى أن هذا العدد هو مؤشر تقريبي لحجم جرائم العنف العلنية ، والذي تم إحصاؤه من خلال جريدة واحدة * ، ولا يمثل الحجم الحقيقي لجرائم العنف العلنية السائدة في المجتمع . فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذا الحصر قد تم من خلال جريدة واحدة، وأن الجرائم عموماً - سواء كانت علنية أو خفية - لا تنشر جميعها، أو لا تصل كلها إلى أقسام الشرطة ، فإننا نتوقع أن يرتفع الحجم الحقيقي عما هو وارد بالدراسة. يؤكد ذلك بحث "العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري" ^(١٠)، حيث أفادت نسبة ٦٢٫١٪ من إجمالي عينة الدراسة بمشاهدتها لجرائم عنف ، وهو ما يؤكد انتشار جرائم العنف العلنية.

أما عن شهور السنة التي وقعت فيها تلك الجرائم ، فقد تبين أن شهر يوليو أعلاها نسبة (١٤٫٩٪) من عينة الدراسة ، وهي نتيجة تتفق مع تقرير الأمن العام لنفس عام الدراسة ، حيث سجل شهر يوليو أعلى شهور السنة نسبة في ارتكاب جرائم العنف عموماً والمحكوم فيها عام ٢٠٠١ ^(١١)، تلاه شهرا يونيو وديسمبر بنسبة ١٢٫٣٪ لكل منهما، ثم شهر مايو (١٠٫٣٪)، وأكتوبر (١٠٫٠٪)، وأغسطس (٩٫٦٪)، بينما شكّل شهر فبراير أقل شهور العام ارتكاباً لجرائم العنف العلنية (٢٫٨٪) ، ويرجع سبب ذلك إلى أنه الشهر الذي شهد أحداث حريق قطار الصعيد المنكوب (عام ٢٠٠١). الأمر الذي يؤكد أن وقت المحن تختفي مشاعر الحقد والأثام ليطهر المعدن الحقيقي للشعب المصري .

* تم الاعتماد على جريدة واحدة هي جريدة الأهرام ؛ بوصفها واحدة من أبرز الصحف القومية .

أما عن عدد مرتكبي جرائم العنف العنيفة ، فقد بلغ ٥٠١ مرتكب لـ ٢٥١ جريمة موزعة على شهور السنة ، حيث شهد كل من شهرى يوليو وديسمبر ٢٠٠١ أكبر عدد من مرتكبي جرائم العنف العنيفة (٨١ مرتكبا) فى كل منهما بنسبة ١٦١٪ من إجمالى المرتكبين ، تلاهما شهر مارس (٦٣ مرتكبا) بنسبة ١٢٦٪، ثم شهر أبريل (٤٢ مرتكبا) بنسبة ٨٤٪ ، فاكثوبر (٤٠ مرتكبا) بنسبة ٨٪ .

أما عن عدد ضحايا جرائم العنف العنيفة التى ارتكبت خلال العام ، فكان ٣٥٧ ضحية ، شهد شهر يوليو أيضاً أكبر عدد منها (٥٧ ضحية) بنسبة ١٥٩٪ من إجمالى الضحايا، تلاه شهر مارس (٥٤ ضحية) بنسبة ١٥١٪ ، ثم ديسمبر (٥٢ ضحية) بنسبة ١٤٦٪، ويونيو (٤١ ضحية) بنسبة ١١٥٪ من إجماليهم .

٢- الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لما نشر عن مرتكبي وضحايا جرائم العنف العنيفة

أ- النوع

شكل الذكور أغلبية مرتكبي جرائم العنف العنيفة (٤٨٥ مرتكبا) بنسبة ٩٦٨٪ من إجمالى ماتم نشره عن مرتكبي هذه الجرائم . بينما شكّلت الإناث عددا قليلا (١٦ مرتكبة) بنسبة ٣٢٪ ، وهى نتيجة تتفق مع طبيعة الذكور وكونهم أكثر ممارسة للعنف ، وهو ما أكدته أيضاً تقرير الأمن العام لعام ٢٠٠١ ، حيث بلغت نسبة الذكور فى جرائم العنف المحكوم فيها ٩٣١٪ ، بينما بلغت نسبة النساء المتهمات ٦٩٪ .

أما عن ضحايا جرائم العنف العنيفة من عينة الدراسة ، فقد شكّل الذكور أغليبتهم العظمى (٣٠٣ ضحية) بنسبة ٨٤٩٪ من إجماليهم ، وهى نتيجة تتفق

معها غالبية دراسات العنف ، حيث تشكل نسبة الذكور النسبة الغالبة لضحايا الجريمة بوجه عام ما عدا الجرائم الجنسية ^(١٣) . فالذكور هم أكثر الفئات إصداراً وتعرضاً للعنف، فقد بلغت نسبة الضحايا من الذكور ٧٦٫٩٪ فى تقرير الأمن لعام ٢٠٠١ . أما عن عدد الضحايا من الإناث فى عينة الدراسة ، فقد بلغ ٥٤ ضحية (١٥١٪ من إجمالهم) . وبلغت فى نسبة جرائم العنف فى التقرير نفسه ٢٣٫١٪ ^(١٣) .

ب-المصر

تقع المرحلة العمرية الأكثر ارتكاباً لجرائم العنف العنيفة ما بين ٢٠-٣٠ عاماً بنسبة ٤٤٫٦٪ من إجمالى ماتم نشره عن مرتكبى هذه الجرائم ، حيث لم يتم ذكر أعمار ٤٣٫١٪ من إجمالهم . وتتفق تلك النتيجة مع النسبة التى أوردها تقرير الأمن العام لسنة ٢٠٠١ لجرائم العنف ، حيث بلغت نسبة المتهمين فى الفئة العمرية ٢٠-٣٠ عاماً ٤٠٫٤٪ من إجمالهم. ويؤكد ذلك أيضاً نتائج الدراسات السابقة عن العنف، حيث - ذكرت على سبيل المثال - دراسة "ظاهرة العنف لدى بعض شرائح المجتمع المصرى" ^(١٤) أن المرحلة العمرية من ٢١-٢٩ عاماً هى أكثر المراحل العمرية عدواناً لدى الذكور بصفة عامة. أكدت ذلك أيضاً دراسة حديثة عن اتجاهات تطور جرائم السرقة بالإكراه فى المجتمع المصرى ^(١٥) ، حيث ذكرت أن أعلى نسبة لمرتكبى جرائم السرقة بالإكراه هم فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٩ عاماً حيث بلغت أعلى معدلاتها عام ٢٠٠٠ (٦٣٫٢٪) من جملة جرائم السرقة بالإكراه المرتكبة خلال العام.

أما عن الفئة العمرية أقل من ٢٠ عاماً، فقد شكّلت نسبة ١٧٫٥٪ ، وهى نسبة تعد أيضاً مرتفعة ، خاصة إذا ما توقعنا أنها تمثل فى الغالب فئة العمر من ١٣ إلى أقل من ٢٠ عاماً (فئة الأحداث).

وشكلت الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٦٠ عاما فأكثر ١٦,٢٪ من إجمالي مانشر من عينة الدراسة ، وقد بلغت في نفس تقرير الأمن العام ٢١,٤٪ من إجماليهم في التقرير.

هذا يعنى أن فئة الشباب هي أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم العنف . ويتفق ذلك مع حقيقة أن جرائم العنف العلنية تستلزم استخدام القوة في ارتكابها بما يتناسب مع الفئة العمرية للشباب.

أما فيما يتعلق بأعمار الضحايا في عينة الدراسة ، فمن أكثر الفئات العمرية استهدافاً للعنف الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ عاماً (٨٦ ضحية) بنسبة ٢٨,٦٪ من إجماليهم ، ممن تم ذكر أعمارهم ، تليها الفئة العمرية أقل من ٢٠ عاماً (٥١ ضحية) بنسبة ٢٢,٩٪، بما يعنى أن الضحايا من الفئات العمرية حتى أقل من ٢٠ عاماً تمثل ٦١,٥٪. عموماً يمكن القول إن الفئات العمرية حتى أقل من ٣٠ عاماً هي أكثر الفئات العمرية استهدافاً للعنف .

ج- المهنة

أما عن مهنة مرتكبي جرائم العنف العلنية مما تم نشره في عينة الدراسة ، فقد شكلت كل من العمالة المساعدة* (١٥,٢٪) والعمالة الخدمية (١٣,٦٪) معا نسبة ٢٨,٨٪ من إجمالي ماتم نشر مهنتهم ، وهي أعلى نسبة في ارتكاب جرائم العنف العلنية ، مما يشير إلى انتشار جرائم العنف عموماً كما أكدت الدراسة السابقة^(١٧) - والعلني على وجه الخصوص - في إطار الشريحة الدنيا للطبقة العاملة . وإذا ما أضفنا إليهما نسبة مرتكبي جرائم العنف العلنية من العمالة الحرفية والتي بلغت ٩,٧٪ لارتفعت نسبة مرتكبي جرائم العنف العلنية

* عامل في مصنع أو متجر .

من العمال إلى ٢٨٥٪ . وفيما يتعلق بالعمالة الحرفية ، فقد أوضحت بيانات دراسة "بطالة الشباب والعنف" ^(١٧) ارتفاع نسبتها - بوضوح - في كل الجرائم . وفسرت ذلك في ضوء فرضية ثقافية تشير إلى أن الثقافة الفرعية لشباب الطبقة العاملة تلعب دوراً هاماً في تشكيل اتجاهاتهم نحو العنف ، ومن بينها استخدام القوة البدنية في حل المشاكل ، وتحقيق الأهداف أيضا .

وتأتى فئة العاطلين في المرتبة الثانية مما نشر عن مهنة مرتكبي جرائم العنف العنيفة ، حيث شكلت نسبة ٢٦٪ ، وهى نتيجة تتفق مع دراسة "بطالة الشباب والعنف" ^(١٨) ، والتي شكل الشباب المتعطّل فيها أعلى نسبة من الشباب المتهم فى قضايا العنف (٢٩٦٪) . كما أكد العديد من الدراسات الإمبريقية على وجود علاقة بصورة طردية بين البطالة - وبخاصةً فى شكلها السافر- وبين شعور الأفراد المتعطّلين بإحباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تسفر - فى كثير من الأحيان- عن إفراز العنف ^(١٩) .

يلى ذلك فئة التجار (١٠٣٪) ، والتي تكون جرائمها - فى الأغلب - إما قتلًا أو شروعا فيه بسبب خصومة أو تنافس أو ضرب مفض إلى الموت، أو إحداث عاهة. ثم فئة الطلاب ، والتي تشكّل ٩٧٪ ، والتي تتركز نوعية جرائمهم فى القتل، وإحداث عاهة، والضرب .

كما شكّل العاملون بمهنة الزراعة نسبة ٩٢٪ ، وقد تركزت جرائمهم فى القتل ، خاصة بسبب الثأر أو الخصومة.

أما فئة العاملين بأعمال مهنية ، فقد شكلت نسبة ٦٣٪ ، وهى نسبة وإن كانت ضئيلة إلا أن المنتظمين لها ينتمون إلى مهن إنسانية راقية ، فمنهم : المحاسب ، والمهندس ، والطبيب ، والمحامى ، ووكيل النيابة ، والمدرس ، ولاعب الكرة .

أما فيما يتعلق بمهن ضحايا جرائم العنف العنيفة مما تم نشره في عينة الدراسة ، فقد شكّل المزارعون أعلى نسبة (١٤٥٪) من إجمالي الذين ذكرت مهنهم) ، حيث لم تذكر مهن ١٣٠ ضحية ، بنسبة ٣٦٥٪ من إجماليهم. تلتها فئة ربات البيوت (١٣٢٪) ، فالطلاب (١٢٨٪) ، فالعاملون بأعمال خدمية (١١٪) ، والتي شكّل السائقون الغالبية العظمى منهم (٩٣٪) ؛ نظراً لكثرة تعاملاتهم، وتفاعلاتهم مع الركاب ومع زملائهم. ثم فئة العاملين بقطاع الأمن ، والتي شكلت أيضاً نسبة ١١٪ . أيضاً شكلت فئة العمال من الضحايا نسبة ٩٣٪ ، وفئة التجار ٧٪ ، وشكّل كل من العاملين بأعمال حرفية ، ومهنية ، وموظفين نسبة ٥٧٪ لكل منها، والعاطلين ٢١٪ ، وأخيراً شكّل أعضاء مجلس الشعب نسبة ٠٩٪ من إجمالي الضحايا الذين وردوا فيما نشر من عينة الدراسة .

٣- نوع العلاقة بين مرتكبي جرائم العنف العنيفة وضحاياها

تبيّن من توزيع جرائم العنف العنيفة المنشورة وفقاً لنوع العلاقة بين مرتكبيها وضحاياها أن ٤٢٦٪ من إجمالي هذه الجرائم تربط بين مرتكبيها وضحاياها علاقات حميمة وشبه حميمة ، منها علاقات أسرية (١٧٩٪) ، وجيران (٩١٪) ، وزمالة (٨٤٪) ، وصداقة (٧٢٪) . وفي المقابل (٥٧٤٪) من إجماليها لا تربط بين مرتكبيها وضحاياها أى علاقة. وهى نتيجة تدعو للاهتمام والتأمل ، إذ إن ما يقرب من نصف جرائم العنف العنيفة تحدث بين أقارب ومعارف ، الأمر الذى يعنى أن أسبابها جميعاً ترجع إلى عوامل تتعلق بتفاعلات الحياة اليومية ، يؤكد ذلك ما استنتاوه فى أسباب ارتكاب جرائم العنف العنيفة أن ١٩٢ جريمة بنسبة ٧٦٥٪ من إجماليها ترجع إلى تفاعلات الحياة اليومية بين أفراد المجتمع .

وتؤيد نتائج بحث "العنف فى تفاعلات الحياة اليومية" ^(٢٠) ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، حيث بينت نتائجها أن الأفراد يميلون إلى ممارسة العنف بجميع أنماطه ودرجاته فى دائرة تفاعلاتهم الخاصة (مع الأسرة ، والأقارب ، والجيران ، والأصدقاء) أكثر من دائرة تفاعلاتهم العامة ، وتضم (زملاء العمل ، ورئيس العمل ، والتفاعل فى الشارع، ومع المؤسسات الحكومية) ، مما يدل على أن حدة التفاعل وكثافته تقل كلما خرج الفرد من تفاعله الخاص إلى نطاق تفاعله العام ، فيصبح التفاعل هنا مقيداً وغير تلقائى، وتحكمه مجموعة من المعايير، وبالتالي تقل ممارسته للعنف . أكدت نتائج الدراسة ذلك ، حيث شكلت نسبة جرائم العنف فى علاقات أسرية ٤٢١٪ من إجمالى جرائم العنف العنيفة مع أقارب ومعارف ، فى حين شكّلت مع الجيران ٢١٥٪، والزملاء (١٩٦٪)، والأصدقاء (١٦٨) من إجمالى جرائم العنف العنيفة مع الأقارب والمعارف.

٤- أنواع جرائم العنف العنيفة

أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر أنواع جرائم العنف العنيفة المنشورة شيوعاً هى جريمة القتل (١٤٩ جريمة) بنسبة ٤٢٧٪ من إجماليها. وهى نتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة عن العنف، حيث ذكرت دراسة حديثة عن "السمات النفسية لمرتكبي جرائم السلوك العنيف" ^(٢١) أن جريمة القتل قد تصدرت أعلى نسبة لجرائم العنف (٤١٪) ، وأيد ذلك بحث "العنف فى الحياة اليومية" ^(٢٢) ، حيث ذكر أن أكثر أنواع جرائم العنف شيوعاً فى المجتمع على مستوى المشاركة بالمشاهدة هى جريمة القتل . وأكدت ذلك أيضاً تقارير الأمن العام للأعوام من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦ ^(٢٣) التى تبين تزايد نسبة جرائم القتل العمد فى المدن الكبرى مثل : القاهرة ، والإسكندرية ، ومحافظات الوجه القبلى، وبعض محافظات الوجه البحرى. وتقرير الأمن العام لعام ٢٠٠١ ^(٢٤) الذى يبين أن عدد المحكوم عليهم فى

جرائم قتل بلغ ٧٩٧ بنسبة ٣٩٪ من إجمالي جرائم العنف المحكوم فيها، فإذا ما أضفنا إليها نسبة ضرب أفضى إلى موت لارتفعت جرائم القتل المحكوم فيها لعام ٢٠٠١ إلى نسبة ٤٩٩٪ من إجماليها.

وقد أكدت الدراسات أن جرائم القتل تحدث - أحياناً- لأسباب تافهة ، كالحصول على كمية صغيرة من النقود، أو بعض الملابس، أو المقتنيات الشخصية، بل إنها قد تحدث دون سبب ظاهر.

وإذا ما أضفنا إلى جرائم القتل، جرائم الشروع فيه التى شكّلت ٥٨ جريمة ، بنسبة ١٦٦٪ من إجماليها ، لارتفعت نسبة جرائم القتل العلنى والشروع فيه إلى ٥٩٢٪.

شكلت جرائم إحداث إصابة ٦٨ جريمة ، بنسبة ١٩٪ من إجماليها .

أما جرائم السرقة بالإكراه ، فقد شكلت ٣٤ جريمة ، بنسبة ٩٧٪ ، وهى من أشد جرائم العنف جسامة وخطورة بعد جرائم القتل ؛ لما تمثله من اعتداء مباشر على الأفراد فى شخصهم وأموالهم فى أن واحد، ويستخدم فيها العنف بدرجات مختلفة قد تصل إلى حد القتل . وقد توصلت دراسة حديثة^(٥) إلى أن جريمة السرقة بالإكراه لدى الشباب شكلت نسبة كبيرة تعدت الـ ٧٧٪ من إجمالي المتهمين على مستوى الجمهورية ، وأن حوالى ٧٥٪ من المتهمين بجريمة السرقة بالإكراه من الشباب المتعطّل عن العمل، أو من أشباه المتعطّلين .

شكلت جرائم البلطجة فى عينة الدراسة ١٧ جريمة ، بنسبة ٤٩٪ من إجماليها، تلك الظاهرة التى شهدت صعوداً ملحوظاً فى المجتمع المصرى، وأصبحت وسيلة شائعة لدى البعض من أفراد المجتمع لاسترداد الحقوق بالقوة، أو سلب حقوق الآخرين بالإكراه، أو تصفية أية حسابات.

أما جرائم الخطف والاعتصاب المنشورة فى عينة الدراسة ، فقد بلغت ١٢ جريمة ، بنسبة ٢٤٪ من إجماليها. وقد شكلت نسبتها فى تقرير الأمن العام

لعام ٢٠٠١ (١٠٩٪) من إجمالي جرائم العنف المحكوم فيها. وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا النوع من الجرائم يرتبط بمشكلات البطالة والفقر واحتياجات الشباب غير المشبعة.

شكلت جرائم مقاومة رجال الأمن المنشورة فى عينة الدراسة ٨ جرائم بنسبة ٢٣٪ من إجماليها. وتؤكد الإحصاءات على وجود جريمة مقاومة السلطات فى المدن الكبرى - مثل القاهرة والإسكندرية - لاتساعها وتضارب الأفكار والاتجاهات وتمركز المناطق العشوائية ، وخروج العناصر الإرهابية منها، ولوجود الجامعات الكبرى ، وإمكانية التجمهر للطلبة وتنظيم المظاهرات^(٣٦).

وشكلت جرائم السطو المسلح فى عينة الدراسة ٢ جرائم ، بنسبة ٠٩٪ من إجماليها . ومن أشهرها فى عينة الدراسة جريمة السطو المسلح التى قام بها أربعة على مكتب بريد منطاي فى أكتوبر ٢٠٠١ .

٥- جرائم العنف العنيفة وفقاً للتوزيع الجغرافى والكمي

أ- التوزيع الجغرافى لمناطق ارتكاب جرائم العنف العنيفة

تم تقسيم المحافظات على مستوى الجمهورية إلى أربع مجموعات ، تتسم كل مجموعة بخصائص وسمات مشتركة ، وذلك على النحو التالى :

• **المحافظات الحضرية** : وتشمل محافظات : القاهرة ، والإسكندرية ، والسويس.

• **محافظات الوجه البحرى** : وتشمل محافظات : الإسماعيلية ، ودمياط ، والقليوبية ، والشرقية ، والبحيرة ، والغربية ، والمنوفية.

• **محافظات الوجه القبلى** : وتشمل محافظات : الجيزة ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا.

شكلت أعلى نسبة لجرائم العنف العنيفة المنشورة في عينة الدراسة في المحافظات الحضرية (١١١ جريمة بنسبة ٤٤٢٪ من إجماليتها) ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية، فمع ارتفاع عدد السكان تزداد نسبة الجرائم المرتكبة، وتزداد المنافسة والصراع على فرص العمل، ويكثر الزحام ، مما يؤدي إلى تزايد النزعة العدوانية. وقد وقعت الغالبية العظمى منها في محافظة القاهرة (٩٨ جريمة بنسبة ٣٩٪ من إجماليتها) ، تلتها محافظة الإسكندرية (١٢٢ جريمة بنسبة ٤٨٪)، ثم محافظة السويس (جريمة واحدة بنسبة ٠٤٪) . وتتفق تلك النتائج مع نتائج بحث العنف في الحياة اليومية^(٣٧) التي أكدت الطابع الحضري للعنف، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان. تلتها محافظات الوجه القبلي (٩٠ جريمة بنسبة ٣٥٩٪) ، والتي غلب عليها جرائم القتل والأخذ بالثأر. وقعت الغالبية العظمى منها في محافظة الجيزة (٧٤ جريمة بنسبة ٢٩٥٪ من إجماليتها)، ورغم أنها تتبع محافظات الوجه القبلي ، فإن لها سمات المحافظات الحضرية التي تتسم بالكثافة السكانية المرتفعة . ثم محافظات الوجه البحري (٥٠ جريمة بنسبة ١٩٩٪) وقعت غالبيتها في محافظة القليوبية (٣١ جريمة بنسبة ١٢٣٪ من إجماليتها) ، نظراً لارتفاع الكثافة السكانية فيها ، وانخفاض مستويات المعيشة ، والتنافس على فرص العمل . أما باقي محافظات الوجه البحري ، فهي محافظات تتسم بالهدوء النسبي والاستقرار. تؤكد تلك النتائج ما أشار إليه أحمد زايد^(٣٨) من أن العنف الذي يظهر في تفاعلات الحياة اليومية هو عنف مديني- حضري ، وقلما يظهر في المجتمعات الريفية. وأن العنف لا يظهر في كل مناطق المدينة على نحو متساو، فهو أكثر ظهوراً في الأحياء الفقيرة التي تضم العمال وفقراء الحضر^(٣٩).

ب- التوزيع المكاني لارتكاب جرائم العنف العنيفة

ارتكبت الغالبية العظمى من جرائم العنف العنيفة المنشورة في عينة الدراسة في الطريق العام (١٥٧ جريمة بنسبة ٦٢.٥٪ من إجماليها)، تلاه ارتكابها في مساكن (٥٦ جريمة بنسبة ٢٢.٢٪). ثم أماكن العمل (٢١ جريمة بنسبة ٨.٤٪). ثم في أماكن الدراسة (٢٪)، مدارس وجامعات)، ووسائل المواصلات (٢٪)، وأماكن الترفيه (١.٦٪)، وسجن (١.٢٪). الأمر الذي يعنى أن الغالبية العظمى من جرائم العنف العنيفة ترتكب في الطريق العام .

٦- أسباب ارتكاب جرائم العنف العنيفة

أما عن أسباب ارتكاب جرائم العنف العنيفة ، فقد تم تصنيفها إلى أسباب ناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية ، أى يقوم فيها أفراد عاديون غير منحرفين أصلاً، وجرائم يرتكبها منحرفون ومجرمون.

شكلت جرائم العنف العنيفة الناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية المنشورة في عينة الدراسة ١٩٢ جريمة ، بنسبة ٧٦.٥٪ من إجماليها. بما يعنى أن الغالبية العظمى من مرتكبيها ليسوا مجرمين في الأصل ، ولكن ارتكبوا تلك النوعية من الجرائم تحت تأثير الانفعالات والغضب والتوتر الذى وصل إلى أقصى مداه بارتكاب الجريمة.

وتمثلت أسباب الجرائم الناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية المنشورة في المشاجرات والتي احتلت أعلى نسبة (٦٤ جريمة بنسبة ٢٥.٥٪ من إجماليها)، واشتملت على مشاجرات بسبب المرور، والعمل ، ولعب الكرة ، ومعاكسة الفتيات، والمشاكل مع الجيران...إلخ ، تلتها الجرائم التى ارتكبت بدافع الانتقام (٤٢ جريمة بنسبة ١٦.٨٪)، ثم جرائم بسبب مشادات كلامية تطورت إلى حد الجريمة (٣٩ جريمة بنسبة ١٥.٥٪)، ثم جرائم بسبب خلافات مالية (٤٢ جريمة

بنسبة ١٣ر٥٪) ، وأخيراً جرائم بسبب الخلافات الأسرية (١٣ جريمة بنسبة ٥ر٢٪) من إجماليتها.

يعلق على ذلك محمد نور فرحات^(٣٠) بقوله : "إن الدليل على أن أفراد المجتمع توافرت لديهم طاقات عدوانية مكبوتة يفرغونها في وجه الآخرين ، بمناسبة ويدون مناسبة لأسباب أغلبها غير مبرر أو مفهوم هو الأسلوب الذي يقود به المصريون سياراتهم في الطريق العام، إذ يشهد الشارع المصري كم العدوان الذي يختزنه البعض منا تجاه الآخرين. وبناء عليه تنشأ المشادات الكلامية التي تتطور إلى حد المشاجرات والاعتداء على النفس ، وما يحدث بسبب المرور يحدث بسبب الخلافات مع الجيران بسبب الأولاد، وبسبب الخلافات المالية والأسرية ...إلخ".

أما عن جرائم العنف التي ترتكب بقصد السرقة والخطف والاعتصاب والبلطجة ... إلخ ، أي جرائم ليست ناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية (المشاجرات والمشادات الكلامية) ولكنها جرائم يرتكبها منحرفون بقصد السرقة والخطف والاعتصاب والبلطجة ومقاومة رجال الشرطة ، فقد شكلت ٥٩ جريمة بنسبة ٢٣ر٥٪ من إجماليتها، واشتملت على جرائم السرقة التي احتلت النسبة الغالبة فيها (٢٩ جريمة بنسبة ١١ر٥٪) ، والتي ترجع - كما سبق أن ذكرنا- إلى تزايد معدلات البطالة وغلاء المعيشة والفقر والحرمان والعجز عن إشباع الاحتياجات. تلتها جرائم الخطف والاعتصاب (١٢ جريمة بنسبة ٤ر٨٪) ، والتي ترجع أسبابها - كما بينت نتائج استطلاع رأى كتاب الأبواب الثابتة - إلى غياب التربية الجنسية السليمة، وتأخر سن الزواج، وإثارة الغرائز الجنسية من خلال التعرض لمشاهد الجنس في وسائل الإعلام^(٣١). ثم جرائم البلطجة (١٠ جرائم بنسبة ٤٪)، وأخيراً جرائم مقاومة رجال الأمن (٨ جرائم بنسبة ٣ر٢٪ من إجماليتها) .

٧- نوع الأداة المستخدمة، وأساليب ارتكاب جرائم العنف العنيفة

بيّنت نتائج الدراسة أن استخدام السلاح الأبيض فى جرائم العنف العنيفة المنشورة هو الأكثر شيوعاً بنسبة ٥٤٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة. وأن المطواة كنوع من أنواع السلاح الأبيض هى الأكثر شيوعاً بنسبة ٥٤٢٪ من جملة السلاح الأبيض ، وتلتها السكين بنسبة ٣١٦٪ من جملة السلاح الأبيض ، ثم استخدام السنجة بنسبة ١٢٣٪ من جملة السلاح الأبيض ، بينما شكّل استخدام الموسى نسبة ضئيلة (١٣٪ من جملة السلاح الأبيض) .

هذه النتائج توضح أن سهولة الحصول على السلاح الأبيض - مثل المطواة والسكين والسنجة - ترجع إلى رخص ثمنه ، إلى جانب توفر السكين والآلات الحادة فى متناول اليد ، سواء فى المسكن ، أو بعض أماكن العمل ، وهو ما شجع على ارتكاب جرائم العنف العنيفة. ومن ثم فإن أسلوب ارتكاب الجريمة الأكثر شيوعاً هو الطعن بنسبة ٤٤٨٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة. ويضاف إليه تقطيع الجسد والذبح ٦٦٪ ، وكلاهما باستخدام السلاح الأبيض ، بما يعنى أن جملة الأساليب التى يستخدم فيها السلاح الأبيض تشكل ٤٩٩٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة .

تلا استخدام السلاح الأبيض فى جرائم العنف العنيفة المنشورة استخدام "الطلق النارى" بنسبة ١٨٩٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة ، و١٤٨٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة فى جرائم العنف العنيفة. وقد شملت الأدوات المستخدمة فى الطلق النارى : مسدسا بنسبة ١٥٪ ، وبندقية بنسبة ٣٩٪.

شكّل استخدام الآلات الحادة نسبة ٧٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة، و٣٤٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة ، وقد شملت : فأسا ، بلطة ، مقصا ، أجنة حديدية ، مفكا .

كما شكّل استخدام مواد سريعة الاشتعال ٤٥٪ من إجمالي الأدوات المستخدمة ، واستخدام الشوم والطوب والحجارة والسيارات والسّم (٤١٪).
أما الجرائم التي ارتكبت بدون استخدام أدوات فقد شكّلت ١١.٠٪ من إجمالي الأدوات المستخدمة ، والتي قد يكون استخدم فيها الضرب بالأيدي والأرجل أو الإلقاء من الشرفة أو الخنق... إلخ.
إجمالاً ، فقد شكّل استخدام الأسلحة والآلات الحادة في ارتكاب جرائم العنف العلنية المنشورة في عينة الدراسة ٧٩.٩٪ من إجمالي الأدوات المستخدمة. فمما لا شك فيه - كما ذكرت "هالة غالب"^(٣٧) - أن استخدام الجاني للأسلحة والآلات الحادة يعد من الأعمال المسهلة لارتكاب الجريمة ، فضلاً عن أنه يكشف عن نية استخدام الجاني لها عند الحاجة ، إضافة لما تمثله الأداة ذاتها من خوف و رهبة في نفس المجنى عليه ، مما يسهل ارتكاب الجريمة. وشكّل استخدام مواد سريعة الاشتعال ، والشوم ، والطوب ، والحجارة ، والسيارات والسّم نسبة ٨.٦٪ من إجمالي الأدوات المستخدمة، بينما شكّلت جرائم العنف العلنية التي ارتكبت - بدون استخدام أدوات - عن طريق الضرب بالأيدي والأرجل، والخنق، والإلقاء من الشرفة... إلخ ١١.٥٪ من إجمالي الأدوات المستخدمة .

نتائج الدراسة

١ - أسفر حصر جرائم العنف العلنية المنشورة في جريدة الأهرام لمدة عام عن إعطاء مؤشر تقريبي لحجمها في المجتمع ، والذي بلغ ٢٥١ جريمة عنف على بواقع جريمة كل ٣٤ ساعة تقريباً.

٢ - شهد شهر يوليو أعلى معدل لجرائم العنف العنلية (٣٧ جريمة) ، وأيضاً فى تقرير الأمن العام لسنة ٢٠٠١. وبلغ عدد مرتكبيها ٥٠١ مرتكب ، وسجل شهر يوليو أيضاً وكذلك شهر ديسمبر أكبر عدد من مرتكبيها (٨١ مرتكباً بنسبة ١٦١٪ ، من إجمالى المرتكبين فى كل من الشهرين)، وبالتالي شهد شهر يوليو أكبر عدد من ضحايا جرائم العنف العنلية (٥٧ ضحية بنسبة ١٥٥٪ من إجمالهم) الذى بلغ ٣٥٧ ضحية .

٣ - الغالبية العظمى من مرتكبى جرائم العنف العنلية من الذكور بنسبة ٩٦٫٨٪، وهى نتيجة تتفق - بشكل عام - مع كونهم أكثر إقداماً على ارتكاب جرائم العنف من النساء. أيضاً شكّل الذكور الغالبية العظمى من الضحايا بنسبة ٨٤٫٩٪ ، وهو ما يؤكد أن الذكور هم أكثر الفئات إضراراً وتعرضاً للعنف ، خاصة الشباب منهم.

٤ - تنتشر جرائم العنف العنلية بالدرجة الأولى فى شريحة الطبقة العاملة (العمالة المساعدة ، والخدمية ، والحرفية)، كرد فعل للمعاناة الاقتصادية، وطبيعة أعمالهم غير المستقرة والموسمية فى بعض الأحيان ، كعمال التشييد والبناء مثلاً. أيضاً يرتبط انتشارها لدى العمالة الحرفية بطبيعة المهنة والأدوات المستخدمة فيها، والتى يمكن أن تقع بها جرائم العنف العنلية ، تلاها انتشارها لدى فئة العاطلين . وقد تركزت جرائم كل من الطبقة العاملة والعاطلين عموماً فى القتل والشروع فيه، وإحداث إصابات، والسرقه بالإكراه ، والاغتصاب .

٥ - ارتكب الطلاب والتجار والمزارعون والبلطجية والمسجلون خطر جرائم العنف العنلية بنسب متساوية تدور حول نسبة ١٠٪ من إجمالها لكل فئة.

٦ - ولم يسلم العاملون بأعمال مهنية - أمثال : المحاسب ، والطبيب ، والمهندس ، والمحامي ، ووكيل النيابة ، والمدرس... إلخ - من ارتكاب جرائم عنف علنية ، وإن كانت النسبة منخفضة (٤٥٪) . وتتركز أسباب ارتكابها لهذه النوعية من الجرائم في استرداد الحقوق، ومقاومة رجال الأمن، والدخول في مشاجرات.

٧ - أما عن مهن الضحايا ، فقد شكل المزارعون أعلى نسبة بينهم، تلاهم ربات البيوت، فالطلاب ، ثم رجال الأمن . أيضا تعرض السائقون لجرائم عنف علنية ؛ نظراً لكثرة تعاملاتهم وتفاعلاتهم مع الركاب والزلاء .

٨ - ما يقرب من نصف جرائم العنف العلنية (٤٢٦٪ من إجماليتها) يتم ارتكابها بين الأقارب والمعارف (الأسرة ، الأقارب ، الجيران ، الأصدقاء ، الزلاء) ، مما يؤكد أن أسبابها جميعاً ترجع إلى عوامل تتعلق بتفاعلات الحياة اليومية ، والتي تتسم بازدياد التوترات كنتيجة لازدياد الضغوط الهيكلية التي يتعرض لها أفراد المجتمع ، كفلاء المعيشة والفقر والحرمان والبطالة وارتفاع الكثافة السكانية. وتقل حدة التفاعل وكثافته كلما خرج الفرد من تفاعله الخاص إلى نطاق تفاعله العام ، فيصبح التفاعل مقيداً بمجموعة من المعايير. أكدت ذلك أيضاً نتائج الدراسة ، حيث ارتفعت جرائم العنف العلنية في نطاق الأسرة عنها في نطاق التعامل مع الأصدقاء والجيران والزلاء.

٩ - تمثلت أنواع جرائم العنف العلنية في : القتل والشروع فيه ، وإحداث إصابة ، والسرقه بالإكراه ، والبلطجة ، والخطف والاغتصاب ، ومقاومة رجال الأمن ، والسطو المسلح . وتعد جريمة القتل والشروع فيه من

أكثرها شيوعاً بنسبة ٥٩٣٪ من إجماليتها ، تلتها جرائم إحداث إصابة (١٩٥٪) ، ثم جرائم السرقة بالإكراه (٩٧٪) ، والتي تقتزن - فى كثير من الأحيان - بجرائم قتل أو الشروع فيه ، تلتها جرائم البلطجة (٤٩٪) ، والتي شهدت صعوداً ملحوظاً ، وأصبحت وسيلة شائعة بين عامة أفراد المجتمع كاسلوب لاسترداد الحقوق بالقوة أو سلب حقوق الآخرين بالإكراه. تلتها جرائم الخطف والاعتصاب (٣٤٪) ، والتي ترتبط بمشكلات البطالة والفقر واحتياجات الشباب غير المشبعة ، ثم جرائم مقاومة رجال الأمن (٢٣٪) ، وأخيراً جرائم السطو المسلح (٠٩٪) ، وقد شكّلت نسبة ضئيلة، ومن أشهرها جريمة السطو المسلح ، التى قام بها أربعة على مكتب بريد منطائى فى أكتوبر سنة ٢٠٠١.

١٠ - أعلى نسبة لجرائم العنف العلنية ارتكبت فى المحافظات الحضرية (٤٤٢٪) ، والتي شملت فى عينة الدراسة محافظات : القاهرة، والإسكندرية ، والسويس. وهى نتيجة تؤكد الطابع الحضرى - المدينى للعنف تم ارتكاب الغالبية العظمى منها (٣٩٪) فى محافظة القاهرة. وتلت المحافظات الحضرية محافظات الوجه القبلى (٣٥٩٪) ، ارتكبت الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية فيها فى محافظة الجيزة (٢٩٥٪) ، ورغم أنها تتبع محافظات الوجه القبلى ، فإنها تضم مناطق تعد حضرية ، والتي تتسم بالكثافة السكانية المرتفعة .

١١ - تم ارتكاب الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية فى الطريق العام (٦٢٥٪) ، مما يؤكد علانيته، تلاه ارتكابها فى مساكن (٢٢٣٪) ، ثم فى أماكن العمل (٨٤٪). وشكل ارتكابها فى أماكن الدراسة ، ووسائل المواصلات، وأماكن الترفيه نسبة منخفضة (حوالى ٢٪ لكل منها).

١٢- الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية نتجت عن تفاعلات الحياة اليومية (٧٦ر٥٪ من إجماليتها)، وهو ما يعنى أن الغالبية العظمى من مرتكبيها ليسوا مجرمين أو من معتادى الإجرام فى الأصل ، ولكن ارتكبوا تلك الجرائم تحت تأثير الانفعالات والغضب والتوتر الذى وصل مداه بارتكاب الجريمة .

١٣ - احتلت المشاجرات أعلى نسبة فيها (٢٥ر٥٪) ، تلتها الجرائم التى ارتكبت بدافع الانتقام (١٦ر٨٪) ، ثم جرائم بسبب المشادات الكلامية (١٥ر٥٪)، ثم جرائم بسبب الخلافات المالية (١٣ر٥٪)، وأخيراً جرائم بسبب الخلافات الأسرية (٥ر٢٪).

أما جرائم العنف العلنية التى ارتكبها منحرفون ، فقد شكّلت ٢٣ر٥٪ ، احتلت جرائم السرقة بالإكراه النسبة الغالبة فيها (١١ر٥٪) ، تلتها جرائم الخطف والاغتصاب (٤ر٨٪) ، ثم جرائم البلطجة (٤٪)، وأخيراً جرائم مقاومة رجال الأمن (٣ر٢٪ من إجماليتها).

١٤ - تم ارتكاب الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية باستخدام الأسلحة والآلات الحادة (٧٩ر٩٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة) ، وشكّل السلاح الأبيض الأداة الأكثر شيوعاً فى ارتكاب جرائم العنف العلنية (٥٤٪) ، وشكلت المطواة كدّاة أكثر أنواع السلاح الأبيض شيوعاً فى ارتكاب تلك الجرائم (٥٤٪ من إجمالى السلاح الأبيض) ، تلتها السكين (٣١ر٦٪) ، ثم استخدام السنجة (١٢ر٣٪)، وشكّل استخدام الموسى نسبة ضئيلة. وكان أسلوب الطعن فى ارتكاب جرائم العنف العلنية الأكثر شيوعاً (٤٤ر٨٪)، وشكّل تقطيع الجسد والذبح ٤ر٦٪ . ويمثل استخدام الطلق

النارى (١٨ر٩٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة ، و ١٤ر٨٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة) . وشملت الأدوات المستخدمة فى الطلق النارى المسدس (١٥٪)، والبندقية (٣٨٪) . وشكّل استخدام الآلات الحادة ٧٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة، و ٣ر٤٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة، واستخدام مواد سريعة الاشتعال (٤ر٥٪) ، واستخدام الشوم والطوب والحجارة... إلخ (٤١٪). بينما شكلت الجرائم التى تم ارتكابها بدون استخدام أدوات ١١ر٥٪ ، والتى تمثلت فى الضرب بالأيدي والأرجل ، والخنق ، وإلقاء من الشرفة ، وخطف سلاسل وحقائب... إلخ.

خاتمة

نتج عن التحولات التى مر بها المجتمع المصرى العديد من الظواهر السلبية ، والتى من بينها ظاهرة العنف بكافة أنواعه ومستوياته المختلفة ، وتقع مسبباته على عدة أصعدة : اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية . ومن ثم اهتمت الدراسة الحالية بالجرائم العلنية الناتجة عن ممارسة أفراد المجتمع لهذا العنف، وقد خلصت إلى مجموعة من المؤشرات الهامة حول جرائم العنف العلنية فى المجتمع المصرى التى تم النشر عنها بالصحف القومية - مثل صحيفة الأهرام - تمثلت فيما يلى :

إن غالبية مرتكبيها من الشباب، شكّل العاطلون منهم نسبة مرتفعة. كما أن ارتكابها لم يقتصر على فئة أو طائفة معينة ، بل ارتكبتها العاطلون والعاملون فى جميع الطوائف المهنية فى المجتمع. وأن ما يقرب من نصفها كان بين أقارب ومعارف نتيجة لتفاعلات الحياة اليومية ، بمعنى أن غالبية مرتكبيها ليسوا

مجرمين ولا معتادى إجرام ، حيث ترتكب فيها جميع أنواع الجرائم الخطيرة والجسيمة مثل : القتل والسرور فيه ، والسرقة بالإكراه، وأعمال البلطجة، والخطف والاعتصاب ، والاعتداء على رجال الأمن، والسطو المسلح. وتنتشر هذه الجرائم فى كل من محافظتى القاهرة والجيزة ، واللتن تشهدان أكبر كثافة سكانية، وارتفاع نسبة المناطق العشوائية فيهما. يتم ارتكاب الغالبية العظمى منها فى الطريق العام. كما أن أكثر الأدوات المستخدمة فى ارتكابها شيوعاً السلاح الأبيض ؛ سهولة الحصول عليه ورخص ثمنه. ومن ثم فإن أكثر الأساليب فى ارتكابها شيوعاً هو أسلوب الطعن.

تدل هذه المؤشرات جميعها على أن المجتمع أمام ظاهرة إجرامية مستحدثة تزداد معدلاتها، ويرتكبها أناس عاديون ليسوا مجرمين بالأساس . الأمر الذى يستلزم من الجهات المختصة الاهتمام بالظاهرة ، وتوظيف المعلومات الناتجة عن هذه الدراسة الاستطلاعية للحد من جرائم العنف عموماً، والعلنية على وجه الخصوص ، ومن ثم القضاء عليها ؛ لما لتلك النوعية من الجرائم من آثار مدمرة على استقرار المجتمع ، مما يعوق عمليتي التنمية والتقدم فيه .

المراجع

- ١ - الكردي، محمود، "السكن العشوائي والعنف الأسري"، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري ٢٠-٢٤ أبريل ٢٠٠٢، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢، ص ٢٥٩.
- ٢- ليلة، علي، "تقاطعات العنف في إطار التحولات العالمية المعاصرة"، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف، ٢٠٠٢، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- ٣- فرحات، محمد نور، "مفهوم العنف وبعض مظاهره في المجتمع المصري المعاصر"، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف، ٢٠٠٢، ص ٢١.
- ٤- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص ص ٢٧٦، ٢٧٧.
- ٥ - زايد، أحمد، "منهجية الدراسة في بحث العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢، ص ص ١-٣٦.
- ٦- تقرير الأمن العام، القاهرة، مصلحة الأمن العام، ٢٠٠١.
- ٧- فرحات، محمد نور، مرجع سابق، ص ٢٧.
- ٨ - Carey, J.T., *An Introduction to Criminology*, New Jersey: Pyentice Hall, 1978, p. 256.
- ٩ - خليل، إمام حسنين "جرائم العنف لدى الأطفال المنحرفين دراسة على الأطفال المودعين بالمؤسسة العقابية للأحداث بالمرج"، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف، ٢٠٠٢، ص ٧٢٧.
- ١٠- نصر، سميحة، العنف في مواقف الحياة اليومية - نطاقات التفاعل، في بحث العنف في الحياة اليومية، مرجع سابق، ص ص ٢٩٧ - ٢٩٨.
- ١١- تقرير الأمن العام لعام ٢٠٠١، مرجع سابق.
- ١٢- الطخيسي، إبراهيم بن عبد الرحمن، الفئات الاجتماعية المستهدفة للجريمة في الوطن العربي، ندوة ضحايا الجريمة، ١٥-١٧ فبراير ١٩٨٨، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٠، ص ١١٠.
- ١٣- تقرير الأمن العام لعام ٢٠٠١، مرجع سابق.
- ١٤- نمر، محمد سعيد، وسليمان، سناء محمد، ظاهرة العنف لدى بعض شرائح المجتمع المصري، الكتاب السنوي في علم النفس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، المجلد السادس، ١٩٨٩، ص ص ٦٧-٨٥.
- ١٥- غالب، هالة، اتجاهات تطور جرائم السرقة بالإكراه في المجتمع المصري- دراسة تحليلية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف ٢٠٠٢، ص ١٠٣٦.

- ١٦- يس ، السيد ، رؤية الأستاذ الدكتور أحمد خليفة للعنف ، مختارات من أوراقه ، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٢٣ .
- ١٧- عبد القوى ، عفاف إبراهيم ، بطلاة الشباب والعنف ، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٧٤ .
- ١٨- عبد القوى ، عفاف إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٨٧٨ .
- ١٩- زيدان ، همام بدروى ، الأمن الاجتماعى وفرص العمل ، والبطالة ، مؤتمر الأمن الاجتماعى والتنمية ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٩ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٦-١٩٤ .
- ٢٠- نصر ، سميحة ، العنف فى مواقف الحياة اليومية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
- ٢١- فايد ، سوسن ، السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى ، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٨٠ .
- ٢٢- نصر ، سميحة ، العنف فى مواقف الحياة اليومية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .
- ٢٣- تقارير الأمن العام للأعوام ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦ ، مصلحة الأمن العام ، وزارة الداخلية .
- ٢٤- تقرير الأمن العام ، عام ٢٠٠١ ، مرجع سابق .
- ٢٥- عبد القوى ، عفاف ، مرجع سابق ، ص ص ٨٧٣-٨٧٧ .
- ٢٦- دعيس ، يسرى ، البطلة رؤية فى أنثروبولوجيا الجريمة ، الملتقى المصرى للإبداع والتنمية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧٦ .
- ٢٧- زايد ، أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ٢٨- Harris, K., *The Geography of Crime and Justice*, New York, McGraw Hill, 1974.
- أيضا : زايد ، أحمد ، قراءة فى أدبيات العنف ، رؤية سوسولوجية ، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف ، ٢٠٠٢ ، ص ٧١ .
- ٢٩- Blau J. and Balw P., *The Cost of Inequality Metropolitan Structure and Violence Crime*, *American Sociological Review*, Vol. 47, 1984, pp. 114-129 .
- ٣٠- فرحات ، محمد نور ، مرجع سابق ، ص ص ٢١-٢٢ .
- ٣١- طه ، هند ، جمال ، هبة وآخرون ، استطلاع رأى كتاب الأبواب الثابتة بالصحف المصرية حول قضية العنف الاجتماعى فى المجتمع المصرى ، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٨ .
- ٣٢- غالب ، هالة ، مرجع سابق ، ص ١٠٣١ .

Abstract

CRIMES OF PUBLIC VIOLENCE IN THE EGYPTIAN SOCIETY

Pilot Study

Soad Atta

This study aims at reaching indicators concerning the characteristics of public violence in the Egyptian society, and to determine its types, perpetrators and victims' characteristics.

The study analysed public violence crimes published in El Ahrām journal through a whole year (March 2001- February 2002).

It showed that most perpetrators and victims were among young and unemployed people. The majority of these crimes were the result of everyday interaction, which means that most of its perpetrators were not criminals in the first place. The crimes were committed in crowded places and in public roads.

دراسة ثقافة تعاطي وإدمان المخدرات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي

باستخدام الأسلوب الإحصائي * Discriminant Analysis

ماجدة عبد الغنى **

تقدم هذه الورقة دراسة إحصائية عن بعض المتغيرات وعلاقتها بمستوى الثقافة والمعرفة لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي عن تعاطي وإدمان المخدرات ، حيث تتناول الدراسة أسلوب تحليل التمايز Discriminant Analysis كأحد الأساليب الإحصائية المتقدمة ، والذي يهدف إلى استنباط قاعدة أو دالة تمايز Discriminant Function تمكننا من تصنيف الأفراد إلى مجموعة ذات مستوى ثقافة جيدة ، ومجموعة ذات مستوى ثقافة منخفضة ، وذلك في ضوء بعض المتغيرات التي قد تكون كلها أو بعضها مرتبطة بمستوى الثقافة والمعرفة .

مقدمة

يمثل مستوى ثقافة تعاطي وإدمان المخدرات لدى طلبة مرحلة التعليم الأساسي أحد المتغيرات الهامة - بصفة خاصة في الوقت الحاضر - التي تستحق الدراسة للتعرف على ثقافة وعي ومدى معرفة الطالب عن المخدرات ، وما يتلقاه من معلومات من المصادر المختلفة والمتعددة المحيطة به ، على سبيل المثال البيئة الداخلية مثل الأسرة ، والبيئة الخارجية مثل المدرسة والأصدقاء والجيران ... إلخ ، والبيئة الإعلامية ، بالإضافة إلى الخبرة بالممارسة الفعلية

* تم إعداد هذا المقال في إطار بحث "ثقافة تعاطي وإدمان المخدرات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي" الذي يقوم به المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ، إشراف أ. د. د. عزة كريم .

** خبير ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وغيرها ؛ لما لهذه الثقافة من تأثير بالغ وارتباط وثيق بسلوك الفرد واتجاهاته ، سواء كان هذا السلوك إيجابيا أو سلبيا . ويتناول هذا البحث دراسة أهم المتغيرات التى لها علاقة بثقافة التلميذ .

وتشتمل هذه الورقة على عرض لأهداف البحث الرئيسية ، وتحليل التمايز ، بالإضافة إلى وصف لعينة البحث والمتغيرات المستخدمة ، وفى النهاية نقدم عرضا للنتائج التى تم التوصل إليها .

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة الإحصائية إلى استخدام الأسلوب الإحصائى المتقدم "تحليل التمايز" Discriminant Analysis فى استنباط دالة خطية أو دالة تمايز Discriminant Function تربط بين أهم المتغيرات المستقلة مثل : الوعى بأنواع المخدرات ، ومفهوم الإدمان لديهم ، ومدى معرفتهم بأن الدين يحرم المخدرات ، ومدى معرفتهم بأن القانون يمنع المخدرات ، وتأثير المخدرات على الفرد ، وعلى الأسرة ، وبالتالي على المجتمع ، وبعض المتغيرات الأخرى التى تسهم بشكل أو بآخر فى تشكيل مستوى ثقافة تعاطى وإدمان المخدرات (المتغير التابع) لدى التلاميذ ، وفى ضوء تلك الدالة يمكن تصنيف التلاميذ إلى : من هو ذو مستوى ثقافة جيدة ، ومن هو ذو مستوى ثقافة منخفضة .

تحليل التمايز Discriminant Analysis

إن تحليل التمايز الخطى يعد من أحد الأساليب الإحصائية التطبيقية التى يتم تطبيقها فى كثير من البحوث المختلفة ^(١) كأداة للتصنيف أو للتمايز بين مجموعتين أو أكثر ^(٢) ، وذلك فى ضوء عدد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_p ، ويتم تحقيق هذا الهدف باستنباط قاعدة رياضية تتمثل فى

دالة التمايز "D" Discriminant Function^(٣) ، والتي تعبر عن علاقة خطية بين هذه المتغيرات على النحو التالي :

$$D = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + + B_p X_p$$

حيث إن $B_0, B_1, B_2, \dots, B_p$ هي المعاملات التي يتم تقديرها من خلال بيانات عينة الدراسة باستخدام هذا الأسلوب . ويعتبر هذا الأسلوب إحدى صور تحليل الانحدار الخطي الذي يهدف إلى استنتاج علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، إلا أنه في تحليل التمايز يكون مستوى قياس المتغير التابع من النوع الوصفي أو الاسمي Nominal ، وإذا كان ثنائي التصنيف فإنه يأخذ القيمتين (١ ، ٢) . ومستوى قياس المتغيرات المستقلة إما أن تكون جميعاً متغيرات متصلة أو أنها خليط من المتغيرات المتصلة وثنائية التصنيف Dichotomous الذي يأخذ القيمتين (صفر ، ١) . ولكي تكون دالة التمايز قادرة على تصنيف المفردات إلى مجموعات بشكل أمثل Optimal ، أى يكون احتمال التصنيف الخطأ أقل ما يمكن ، يجب الأخذ في الاعتبار فرضين أساسيين في المتغيرات المستقلة هما^(٤) :

١ - أن تخضع المتغيرات المستقلة للتوزيع المعتمد المتعدد Multivariate Normal Distribution وذلك في كل مجموعة .

٢ - تجانس مصفوفتي التباين - التغاير المشترك Variance Covariance لتلك المتغيرات في المجموعتين .

ويعد تحليل التمايز طريقة أو أداة تمهيدية توصلنا إلى النموذج الجيد الذي يحدد لنا ، وفق معايير محددة ، أهم مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تسهم بشكل فعال في بناء النموذج . وتوجد عدة أساليب كما هو الحال في الانحدار المتعدد لاختبار أهم المتغيرات من مجموعة متغيرات الدراسة ، استخدمنا منها في الدراسة الحالية أسلوب الاختيار التدريجي

Stepwise Selection للمتغيرات وفقاً لأحد المعايير الإحصائية المختلفة ^(٩) ، وقد تم استخدام معيار Wilk's Lambda في هذه الدراسة .

النقاط الفاصلة (Cutoff Points)

بعد تحديد أهم المتغيرات التي تساهم في بناء النموذج وليكن عددها P ، وبعد تقدير المعاملات B 's يمكن حساب درجة Score لكل فرد $(d_i, i = 1, \dots, n)$ ، حيث n هي حجم العينة الكلية ، في ضوء المتغيرات المستقلة لكل منهم ، حيث تعبر تلك الدرجات عن المستويات المختلفة لثقافة تعاطي وإدمان المخدرات لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي . وإلتزام عملية تصنيف تلك الدرجات إلى مجموعتين (المجموعة الأولى التي تتجه نحو مستوى جيد من الثقافة G_1 ، والمجموعة الثانية التي تتجه نحو مستوى منخفض من الثقافة G_2) ، فلا بد من وجود معيار محدد أو نقطة فاصلة Cutoff Point ، بحيث يمكن تصنيف أي درجة من تلك الدرجات لإحدى المجموعتين إذا كانت أكبر من هذا المعيار أو إلى المجموعة الأخرى إذا كانت أقل .

ويعتمد تحديد النقطة الفاصلة على حساب دالة التمايز D باستخدام متوسط قيم المتغيرات المستقلة في كل مجموعة لينتج \bar{D}_1, \bar{D}_2 حيث :

$$\begin{aligned}\bar{D}_1 &= B_0 + B_1 \bar{X}_{11} + B_2 \bar{X}_{12} + \dots + B_p \bar{X}_{1p} \\ \bar{D}_2 &= B_0 + B_1 \bar{X}_{21} + B_2 \bar{X}_{22} + \dots + B_p \bar{X}_{2p}\end{aligned}$$

وترتباعاً على ذلك نذكر المعيارين التاليين ^(٩) :

المعيار الأول : إذا كان $\bar{D}_1 > \bar{D}_2$ فإن الفرد D يصنف في المجموعة الأولى G_1 إذا كانت الدرجة أكبر من الصفر ، وتصنف في المجموعة الثانية G_2 إذا كانت أصغر من الصفر . أي أن النقطة الفاصلة هي قيمة الصفر .

المعيار الثانى : إذا كان $\bar{D}_1 > \bar{D}_2$ فإن الفرد D يصنف فى المجموعة الأولى G_1 إذا كانت الدرجة أكبر من القيمة $\frac{n_2}{n_1} \text{Log}$ ، ويصنف فى المجموعة الثانية G_2 إذا كانت أصغر من $\frac{n_2}{n_1} \text{Log}$. أى أن النقطة الفاصلة هى القيمة $\frac{n_2}{n_1} \text{Log}$ حيث إن n_1 حجم المجموعة الأولى ، n_2 حجم المجموعة الثانية .

وهناك طريقة أخرى لتصنيف الأفراد وتوزيعهم للمجموعات والتي تعتمد على معاملات التمايز الخطية لفيشر^(٧) . وتتخلص فكرة هذه الطريقة فى حساب مجموعتين من المعاملات F_1 و F_2 ، أى معاملين لكل متغير مستقل ، تناظر كل مجموعة منهما من مجموعتى التصنيف ، ومن ثم تحسب للفرد درجتان D_1 , D_2 ، فإذا كان $D_1 > D_2$ فإنه يصنف فى المجموعة الأولى ، وإذا كانت $D_1 < D_2$ فإنه يصنف فى المجموعة الثانية .

العينة

بالنسبة لعينة البحث ، فقد كان قوامها ٥٢٠ تلميذا من مرحلة التعليم الأساسى ، الصف الخامس والصف الثالث الإعدادى ، باعتبارهما نهاية حلقتى التعليم الأساسى ، والتي تتمثل فيهما مخرجات ثقافية يمكن دراستها . وقد تم اختيار التلاميذ باستخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة من خلال وجودهم فى الفصول وهم جلوس فى أماكنهم . وقد تم التطبيق فى ١٤ مدرسة ، تم اختيارها بطريقة عشوائية بالإدارة التعليمية بعين شمس - التي اختيرت عشوائياً - بمحافظة القاهرة ، بحيث إن أنواع المدارس محل التطبيق كانت : المدارس الرسمية ، والمدارس الخاصة ، والمدارس المهنية . وقد روعى متغير النوع (ذكور وإناث) عند اختيار التلاميذ .

أدوات ومتغيرات الدراسة

اعتمد بناء النموذج على البيانات الميدانية التي تم جمعها من أفراد العينة محل الدراسة باستخدام أداة البحث ، والمتمثلة فى استمارة تضم عددا من الأسئلة ، ومن خلالها وفى ضوء هدف هذه الدراسة تم تحديد الأسئلة والمتغيرات التى عن طريقها بناء دالة التمايز التى تمكننا من عملية تصنيف الأفراد إلى مجموعتين مختلفتين من مستوى ثقافة تعاطى وإدمان المخدرات ، والتى تشير المجموعة الأولى إلى مستوى ثقافة جيدة ، والمجموعة الثانية تشير إلى مستوى ثقافة منخفضة . وقد تحدثت تلك المتغيرات على النحو التالى :

- ١ - درجة الوعى بأنواع المخدرات التى سمع عنها (Q25) .
- ٢ - درجة الوعى بما يعرفه التلميذ عن تأثير المخدرات بشكل عام (Q32) .
- ٣ - درجة الوعى بمعنى مفهوم الإدمان لدى التلميذ (Q36) .
- ٤ - درجة الوعى بما يشعر به المدمن أو المتعاطى (Q54) .
- ٥ - درجة الوعى بالمشاكل الأسرية التى تحدث بسبب المخدرات (Q58) .
- ٦ - درجة المعرفة بأن الدين يحرم المخدرات (Q60) .
- ٧ - درجة المعرفة بأن القانون يمنع المخدرات (Q62) .
- ٨ - درجة الوعى بالدور المدرسى تجاه التلميذ الذى يتعاطى (Q63) .
- ٩ - درجة الوعى بما يفعله القانون تجاه التلميذ المتعاطى (Q65) .
- ١٠ - درجة الوعى بأسباب استغلال تجار المخدرات للتلاميذ الصغار (Q69) .
- ١١ - درجة الوعى بالمعاملة العقابية للأطفال الذين يتم القبض عليهم فى قضايا مخدرات (Q71) .
- ١٢ - النوع (SEX) .

هذه هى المتغيرات المستقلة التى تم تحديدها من خلال أداة البحث ، وهى متغيرات متصلة ، باستثناء متغير النوع وهو متغير ثنائى التصنيف . أما المتغير التابع (متغير التصنيف) ، فقد تم تكوينه من خلال ستة أسئلة بالإستمارة

[(16) Q54, (6) Q36, Q61, Q59, Q57] التي تعكس هل الطالب يعلم أو لديه معلومات كافية أو جيدة عن ثقافة تعاطى وإدمان المخدرات ، أم لديه معلومات غير كافية ، أى ذو ثقافة منخفضة ، وبالتالي فإن المتغير التابع ثنائى التصنيف يصبح على النحو الآتى : من أجاب بنعم (١) فهو لديه ثقافة جيدة ، ومن أجاب إلى حد ما (٢) فهو لديه ثقافة منخفضة ، وقد تم استبعاد من ليس لديهم معرفة نهائياً ، ويرمز للمجموعة الأولى G1 ، والمجموعة الثانية G2 .

نتائج الدراسة

عند إجراء تحليل التمايز فإنه يعطى عديداً من النتائج ، من أهمها الفروق بين المتوسطات للمتغيرات محل الدراسة بين المجموعتين ، بالإضافة إلى دالة التمايز المستنبطة بدلالة أهم المتغيرات التي تساهم فى تشكيلها ، وفيما يلى سنتناول هذه النتائج على النحو التالى :

١- دلالة الفروق بين متوسطي المجموعتين

تبدأ نتائج الدراسة الأولية بالكشف عن الفروق بين المجموعتين G1 , G2 فى المتغيرات المستقلة ، حيث يبين جدول رقم (١) دلالة الفروق بين متوسطي المجموعتين فى متغيرات الدراسة ، حيث يبين العمود السابع والثامن قيمة F ودلالاتها على التوالي . ويتضح من الجدول أن هناك فروقا ذات دلالة عالية للمتغيرات . ويبين العمود السادس إحصاء Wilk's Lambda ، وتنتج قيمته من خارج قسمة مجموع المربعات داخل المجموعات على مجموع المربعات الكلى . مع ملاحظة أنه قد تم حساب المتوسط للمتغير الوصفى ثنائى التصنيف ، مثل متوسط متغير النوع ، وهو يعنى نسبة الذكور ^(٨) [الكود (١)] وذلك فى كل مجموعة على حدة .

جدول (١)

الفروق بين درجتي مستوى الثقافة ودلائلها في متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	المتوسط والانحراف المعياري				Wilks' Lambda	قيمة F	مستوى الدلالة
	G1	G2	G1	G2			
النوع (SEX)	٠.٣٥٥	٠.٣٤٢	٠.٣٥٠	٠.٣٤٩	٠.٩٨٥	٧.٦٨	٠.٠٠٥٨
درجة الوعي بأنواع المخدرات التي سمع عنها (Q25)	٧.٠٣٥	٦.٠٤٤	١٦.٤٣	٢٢.٣٣	٠.٩٣٦	٣٥١.١٦	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بتأثير المخدرات بشكل عام (Q32)	٧.٤٦٦	٦.٣٦٦	١٥.٣٥	٢١.٣٢	٠.٩١٨	٤٥٦.٤٤	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بمفهوم الإدمان لدى التلميذ (Q36)	٧.٠٣٢	٢.٨٦٦	١٩.٢٢	٣٦.١٣	٠.٦٣٧	٢٩٣.٧٧	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بما يشعر به المدمن أو المتعاطي (Q54)	٧.٩٣٥	٥.٦٠٩	١٧.٠٠	٣٦.٠٠	٠.٨٤٧	٩٢.٩٤	٠.٠٠٠٥
المشاكل الأسرية التي تحدث بسبب المخدرات (Q58)	٥.٨٣٥	٤.٧٣٥	٢٣.١٣	٢٦.١٦	٠.٩٥٥	٢٤٦.٤٥	٠.٠٠٠٥
درجة المعرفة بأن الدين يحرم المخدرات (Q60)	٥.٨٣١	٤.٨٣٢	٢٦.١٣	٢٦.١٧	٠.٩٦٧	١٧٢.٢٩	٠.٠٠٠٥
درجة المعرفة بأن القانون يمنع المخدرات (Q62)	٦.٦٣٨	٥.٦٣٨	٢٠.٣٨	٢٥.٣٨	٠.٩٤٩	٢٧٢.٢٥	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بالدور المدرسي تجاه التلميذ المتعاطي (Q63)	٦.١٣١	٥.٢٣٥	٣٣.٣٥	٣٢.٣٩	٠.٩٨٣	٨.٩١	٠.٠٠٣٠
درجة الوعي بما يفعله القانون تجاه التلميذ المتعاطي (Q65)	٨.٣٣٨	٤.٦٣٢	١٤.٣٥	٤٠.٣٩	٠.٦٩٥	٢٢٧.٣٠	٠.٠٠٠٥
أسباب استغلال تجار المخدرات للتلاميذ الصغار (Q69)	٤.٣٥٥	٣.١٦٦	٢٦.٣٨	٢٨.٣٨	٠.٩٤٤	٣٠.٦٥	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بالمعاملة العقابية للأطفال الذين يقيض عليهم في قضايا مخدرات (Q71)	٦.٣٣٧	٥.٣٥٥	٢٢.٣٠	٢٢.٣٢	٠.٩٨٣	٩.٣٠	٠.٠٠٢٨

٢- دالة التمايز

ويوضح الجدول رقم (٢) أهم المتغيرات التي تشكل بناء نموذج التمايز D نتيجة استخدام طريقة الاختيار الدرجي Stepwise Selection لمتغيرات الدراسة ، والذي يعتمد على دالة إحصاء Wilk's Lambda . وكما هو واضح من الجدول أن قيمة هذا الإحصاء ذات دلالة مرتفعة جداً لجميع المتغيرات بالنسبة لستة متغيرات ، كما يبين الجدول أيضاً في عموده الأخير قيم المعاملات المقدرة B's .

وترتيباً على هذا ، فإن دالة التمايز يمكن وضعها على الصورة الآتية :

$$D = - 4.4792 + 0.0327 (Q36) + 0.0141 (Q54) - 0.0024 (Q60) \\ - 0.0023 (Q63) + 0.0304 (Q65) - 0.0028 (Q71) \quad (1)$$

ووفقاً لهذه الدالة يتم حساب قيمتها عند متوسط المتغيرات المستقلة الموضحة في جدول رقم (٢) وعددها ستة متغيرات ، وذلك لكل مجموعة من مجموعتي الدراسة G1 و G2 ، وأن هذه القيم (Group Centroids) تكون كما يلي :

$$\bar{D}_1 = 1.03101 \quad \bar{D}_2 = 1.72721$$

كما أوضحت النتائج أيضاً أن معامل ارتباط إيتا (Canonical Correlation) وهو يقيس العلاقة الارتباطية بين متغير الدرجة المحققة لأفراد العينة Discriminant Scores ومتغير التصنيف (المتغير التابع) وهو عبارة عن معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين بعد إعادة تكويد (المتغير التابع) إلى القيمتين (صفر ، ١) ، وقد تبين من النتائج أن هذا المعامل يساوي ٠.٨٠١ ، وهو دال فيما وراء ٠.٠٠٠٠٠١ ر .

جدول رقم (٢)

معاملات الارتباط ودالاتها

المستفيزات المستقلة	Wilks' Lambda	مستوى الدلالة المقدر B's
درجة الوعي بمفهوم الإدمان لدى التلميذ (Q36)	٠.٦٣٧٧	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بما يشعر به المدمن أو المتعاطي (Q54)	٠.٣٦٤١	٠.٠٠٠٥
درجة المعرفة بأن الدين يحرم المخدرات (Q60)	٠.٢٥٨٧	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بالدور المدرسي تجاه التلميذ المتعاطي (Q63)	٠.٣٥٩٥	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بما يفعله القانون تجاه التلميذ المتعاطي (Q65)	٠.٣٩٢٩	٠.٠٠٠٥
درجة الوعي بالمعاملة العقابية للأطفال الذين يقبض عليهم في قضايا مخدرات (Q71)	٠.٣٦١١	٠.٠٠٠٥
B ₀		٠.٠٢٨٧٢- ٤٩٤٧٩٣١-

ويجدر بنا في هذا الأسلوب البحث عن مدى مساهمة كل متغير من متغيرات الدراسة في بناء دالة التمايز ، ويتمثل ذلك في اختيار الارتباطات بين قيم الدالة وقيم متغيرات الدراسة المستقلة . ويبين الجدول رقم (٣) قيم معاملات ارتباط بيرسون بين قيم الدالة وقيم كل متغير من المتغيرات المستقلة ، وهي مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة الارتباط بين المتغير والدالة .

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين الدرجة (Discriminant Scores) والمتغيرات المستقلة

الارتباط بيرسون	المتغيرات المستقلة
٠.٥٦٣٦٩ (Q36)	درجة الوعي بمفهوم الإدمان لدى التلميذ
٠.٤٩٥٥٥ (Q65)	درجة الوعي بما يفعله القانون تجاه التلميذ المتعاطي
٠.٣١٧١٢ (Q54)	درجة الوعي بما يشعر به المدمن أو المتعاطي
٠.٢٤٣٢٧ (Q32)	درجة الوعي بتأثير المخدرات بشكل عام
٠.٢٣٧١٢ (Q25)	درجة الوعي بأنواع المخدرات التي سمع عنها
٠.١٨٠٩٠ (Q69)	أسباب استغلال تجار المخدرات للتلاميذ الصغار
٠.١٧١٤٢ (Q58)	المشاكل الأسرية التي تحدث بسبب المخدرات
٠.١٦٤٦٦ (Q62)	درجة المعرفة بأن القانون يمنع المخدرات
٠.١٣٦٧٩ (Q60)	درجة المعرفة بأن الدين يحرم المخدرات
٠.٩٨٦٨ (Q71)	درجة الوعي بالمعاملة العقابية للأطفال الذين يقبض عليهم في قضايا مخدرات
٠.٩٨١٧ (Q63)	درجة الوعي بالدور المدرسي تجاه التلميذ المتعاطي
٠.٧٣٤٤ (SEX)	الجنس

وكما ذكرنا من قبل أنه يوجد طريقة أخرى للتمايز ، فإن الجدول رقم (٤) يوضح معاملات فيشر F1 و F2 المقدرة من خلال بيانات الدراسة ، والتي تستخدم في تصنيف الأفراد في إحدى المجموعتين .

جدول (٤)
معاملات فيشر

F2	F1	المتغيرات المستقلة
٠.٠٥٣١٥٣٧	٠.١٤٢٥٢٧٥	(Q36) درجة الوعي بمفهوم الإدمان لدى التلميذ
٠.٠٧٦٨٢٥٩	٠.١١٥٧١٩٣	(Q54) درجة الوعي بما يشعر به المدمن أو المتعاطي
٠.٠١٦٥٧٩٢	٠.١٠١٠٦٢	(Q63) درجة الوعي بالدور المدرسي تجاه التلميذ المتعاطي
٠.٠٧٥٧٧٤٩	٠.١٥٩٦٢٩٦	(Q65) درجة الوعي بما يغطه القانون تجاه التلميذ المتعاطي
٠.٠٢٦٩٠١٩	٠.١٨٩٧٧٧٨	(Q71) درجة الوعي بالمعاملة العقابية للأطفال الذين يقبض عليهم في قضايا مخدرات
٠.٠٤٠٦٨١٨	٠.٠٢٤١٥٧٤	(Q60) درجة المعرفة بأن الدين يحرم المخدرات
٧٥٤٤٧٦ -	١٨٩٣٩٣٣ -	B ₀

٢- جدول التوصيف

إن جدول التوصيف يعتبر إحدى طرق تقييم جودة دالة التمايز المستنتجة لمقارنة نتائجه بنتائج البيانات المشاهدة ، ويمكن تفسير ذلك من خلال عرض نتيجة هذه الدراسة في هذا الصدد ، والمتمثل في جدول رقم (٥) ، حيث يتضح من الجدول أن النموذج قد استطاع توصيف ٢٩١ فرداً توصيفاً صحيحاً من عينة المجموعة الأولى (ذات مستوى ثقافة جيدة) بنسبة ٨٩.٥٪ ، والعدد الباقي ٣٤ حالة توصيفاً غير صحيح ، ومن المجموعة الثانية (ذات مستوى ثقافة منخفضة) ، فقد تم توصيف ١٧٦ فرداً توصيفاً صحيحاً بنسبة ٩٠.٧٪ ، والعدد الباقي ١٨ حالة توصيفاً غير صحيح . ويوضح الجدول أيضاً نسبة التوصيف العامة باستخدام النموذج وهي ٨٩.٩٨٪ ، وهي نسبة جيدة يمكن الأخذ بها كمؤشر يدل على ملاءمة دالة التمايز المستنتجة للبيانات المشاهدة .

جدول (5)

معدلات التوصيف باستخدام المجموعة الجزئية المختارة من التغيرات المستقلة

توزيع مفردات المجموعات وفقاً للدالة

المجموعة الفعلية	عدد المفردات	جيد	منخفض
جيد	٣٢٥	٢٩١ (٨٩.٥٪)	٣٤ (١٠.٥٪)
منخفض	١٩٤	١٨ (٩.٣٪)	١٧٦ (٩٠.٧٪)

نسبة التوصيف العامة = ٨٩.٩٨٪

وسنعرض بعض الأمثلة العددية التي تفسر وتعطى صورة أوضح لنتائج

هذه الدراسة :

مثال (١)

إذا كان أحد الأفراد لديه الاستجابات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة على النحو
الآتى :

$$\begin{aligned} Q36 = ٧٠ & \quad Q54 = ٧٥ & Q60 = ٤٠ & Q63 = ٤٥ \\ Q65 = ٥٠ & Q71 = ٥٥ \end{aligned}$$

فإنه بالتعويض عن قيم تلك المتغيرات فى دالة التمايز رقم (١) فنجد أن :

$$\begin{aligned} D = & - 4.4792 + 0.0327 (70) + 0.0141 (75) - 0.0024 (40) \\ & - 0.0023 (45) + 0.0304 (50) - 0.0028 (50) = 0.0478 \end{aligned}$$

أى أن الدرجة المحققة لهذا الفرد أكبر من الصفر ، وبالرجوع إلى قيم

\bar{D}_2, \bar{D}_1 حيث إن :

$$\bar{D}_1 = 1.03101 \quad \bar{D}_2 = - 1.72721$$

أى أن $\bar{D}_1 > \bar{D}_2$ وبأخذ النقطة الفاصلة Cutoff Point القيمة صفر

نستنتج أن هذا الفرد يمكن تصنيفه من المجموعة الأولى ذات المستوى الجيد فى
ثقافة تعاظم وإيمان المخدرات .

ويمكن استخدام معاملات فيشر $F1$ و $F2$ الموضحة فى جدول رقم (٤) فى تصنيف الفرد ، وفى هذه الطريقة يتم حساب قيمتين ولتكن $D1$ و $D2$ لكل فرد وذلك باستخدام المعاملات المناظرة فى جدول (٤) ، وقد تم حساب ذلك والتي أعطت النتائج التالية :

$$D1 = 10.5380 \quad \text{and} \quad D2 = 9.4451$$

وبما أن $D1 > D2$ فإننا نستنتج أن هذا الفرد من المجموعة الأولى ، وهى نفس النتيجة التى حصلنا عليها باستخدام المعادلة رقم (١) .

مثال (٢)

إذا كان أحد الأفراد لديه الاستجابات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة على النحو الآتى :

$$\begin{array}{llll} ٦٠ = Q63 & ٤٥ = Q60 & ٥٠ = Q54 & ٤٠ = Q36 \\ & & ٦٠ = Q71 & ٧٥ = Q65 \end{array}$$

فإنه بالتعويض عن قيم تلك المتغيرات فى دالة التمايز رقم (١) فنجد أن :

$$D = - 4.4792 + 0.0327 (40) + 0.0141 (50) - 0.0024 (45) - 0.0023 (60) + 0.0304 (75) - 0.0028 (60) = - 0.6002$$

أى أن الدرجة المحققة لهذا الفرد أقل من الصفر ، وبالرجوع إلى قيم $\bar{D}2, \bar{D}1$ حيث إن :

$$\bar{D}1 = 1.03101 \quad \bar{D}2 = - 1.72721$$

أى أن $\bar{D}1 > \bar{D}2$ وبأخذ النقطة الفاصلة Cutoff Point القيمة صفر نستنتج أن هذا الفرد يمكن تصنيفه من المجموعة الثانية ، أى من مجموعة الأفراد ذوى مستوى ثقافة منخفضة .

ويمكن استخدام معاملات فيشر F1 و F2 الموضحة في جدول رقم (٤) في تصنيف الفرد ، وفي هذه الطريقة يتم حساب قيمتين ، ولتكن D1 و D2 لكل فرد ، وذلك باستخدام المعاملات المناظرة في جدول (٤)، وقد تم حساب ذلك والتي أعطت النتائج التالية :

$$D1 = 7.8421 \quad \text{and} \quad D2 = 8.5453$$

وبما أن $D1 < D2$ فإننا نستنتج أن هذا الفرد من المجموعة الثانية ، وهي نفس النتيجة التي حصلنا عليها باستخدام المعادلة (١) .

الخلاصة

توضح نتائج الدراسة الدور الذي يمكن أن يقوم به استخدام تحليل التمايز الخطى كأحد الأساليب الإحصائية المتقدمة ، والذي أوضح لنا وبمستوى ثقة مرتفع المتغيرات الست الهامة التي يعزى إليها تشكيل الوعي وثقافة تعاطي وإدمان المخدرات ، وهي : الوعي بمفهوم الإدمان لدى التلميذ ، والوعي بما يشعر به المدمن أو المتعاطي ، والوعي بالدور المدرسي تجاه التلميذ الذي يتعاطي ، الوعي بما يفعله القانون تجاه التلميذ المتعاطي ، والوعي بالمعاملة العقابية للأطفال الذين يقبض عليهم في قضايا مخدرات ، والمعرفة بأن الدين يحرم المخدرات ، وذلك من بين اثني عشر متغيراً التي كان من المتوقع أن يكون لها تأثير . كما أن هذا الأسلوب قد قدم لنا نموذجاً رياضياً يساعدنا في تصنيف الأفراد إلى : من هو ذو مستوى ثقافة جيد ، أو من هو ذو مستوى ثقافة منخفض ، في ضوء وضعه وحاله بالنسبة للمتغيرات الستة التي أوضحناها ، ويتضح ذلك من الأمثلة المختلفة التي أوردناها في الدراسة .

المراجع

١ - سلطان ، عادل ، دراسة بعض الخصائص الاجتماعية والنفسية المهيئة للسلوك العنيف باستخدام الأسلوب الإحصائي ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ٤١ ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٩٨ .

انظر أيضا :

رمزي ، ناهد : وسلطان ، عادل ، بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المحددة لاتجاهات الأفراد نحو العنف ضد المرأة ، ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ٢٠٠٢ .

٢ - Timm, N.H. Applied Multivariate Analysis. New York: Springer- Verlag, 2002

انظر أيضا :

Afifi, A. A. and Clark, V. Computer-Aided Multivariate Analysis. New York: Chapman & Hall., 1996.

Bryan, F. J. Multivariate Statistical Methods. New York: Chapman & Hall, 1995.

Tabachnick, B.G. and Fidell, L. S. Using Multivariate Statistics, New York: Harper & Row. 1989.

Jackson, B.B. Multivariate Data Analysis: An Intoduction. Richard D. Irwin, Inc., Homewood, Illinois.,1983.

Morrison, D.F.Multivariate Statistical Methods. New York: McGraw-Hill, 1976.

Anderson, T.W. An Introduction to Multivariate Statistical Analysis, New York: John Wiley & Sons, Inc, 1958.

٣ - Norusis, M.J., "SPSS Advanced Statistics User's Guide" SPSS, Inc., 1990, p.6.

Norusis, M.J., op. cit., p. 1. ٤

Norusis, M. J., op. cit., pp. 23-25. ٥

٦ - Kleinbaum, D. G., Kupper, L. L. and Muller, K. E. Applied Regression Analysis and other Multivariate Methods, Boston: PWS - Kent Publishing Company, 1988, pp. 572 - 573.

Norusis, M. J., op. cit., p. 18. ٧

Norusis, M. J., op. cit., p. 4. ٨

Abstract

DRUG ABUSE CULTURE AMONG PRE- SECONDARY SCHOOL STUDENTS USING DISCRIMINANT ANALYSIS

Magda Abdel Ghani

Within the framework of the research entitled "Drug Abuse Culture Among Pre-secondary School Students", this paper uses an advanced statistical method - discriminant analysis - to obtain discriminant function to classify the presecondary school students according to their drug abuse culture into two levels: high and low. This statistical method is carried out through some variables which may be related or not to drug abuse culture.

حلقة نقاشية

الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية*

أحمد وهدان** إيمان شريف***

نظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ندوة الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية ، وحضرها كوكبة كبيرة من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين ، وكذلك المسئولون والمعتنون بقضية الهجرة غير الشرعية ، باعتبارها من الظواهر التى تمثل مأساة إنسانية ، يتكرر وقوعها ، ويكثر ضحاياها ممن غرهم وهم الثراء السريع ، من خلال السفر والعمل فى بعض الدول الأوربية التى يرتفع بها مستوى أجور العمال ، وذلك أياً كانت طريقة السفر والدخول إلى هذه الدول ، وأياً كانت التكلفة المادية والمخاطر التى يحتمل الوقوع فيها .

المشكلة وأهميتها

شغلت حركة الهجرة غير الشرعية اهتمامات الحكومة والرأى العام فى الفترة الأخيرة ، باعتبارها واحدة من المشكلات المستحدثة ذات التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، بل والسياسية أيضاً .

* عقدت هذه الحلقة النقاشية بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، وذلك مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/١/٤ .

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، أعد ورقة العمل .

*** خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، أعدت اتجاهات النقاش .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٥ .

ويلاحظ المتتبع للأحداث - كما تعكسها وسائل الإعلام - النمو المتزايد فى حوادث النصب على الشباب المصرى ، وإيهامه بوجود ترتيبات لهجرته إلى الخارج ، فضلاً عما يتم بالفعل من عمليات هجرة غير مشروعة إلى بعض الدول المجاورة ، وخاصة إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، الأمر الذى دفع بعض دول هذا الحوض إلى التلويح بإدراج مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال منع ومكافحة الاتجار بالمهاجرين غير الشرعيين ، وما قد يعقب ذلك من فرض إجراءات وتدابير غير ودية عليها ، فى ظل عدم توقيع مصر على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر والبحر والجو المرفق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو سنة ٢٠٠٠) .

وقد سعت هذه الحلقة النقاشية إلى محاولة الاقتراب من هذه الظاهرة بصورة تمكن من تشخيصها تشخيصاً علمياً ومنهجياً دقيقاً ، من خلال رؤى بعض الخبراء المتخصصين والمعنيين بها ؛ حتى يمكن وضع تصور ملائم لمواجهتها .

المحور الأول، حجم وخصائص المشكلة

رغم أهمية مشكلة الإتجار بالمهاجرين وخطورتها ، فإن المجتمع المصرى لم ينتبه لها إلا فى الآونة الأخيرة فقط ؛ ولذلك لا توجد إحصاءات رسمية منشورة حولها توضح حجم المشكلة ، أو حركتها ، أو أبعادها ، من حيث خصائص المتورطين فيها ، وتوزيعهم الديموجرافى والجغرافى ، ودواعى السفر ، والمهنة ، والحالة التعليمية والاجتماعية ، والدول المقصودة بالهجرة ، والإجراءات والوسائل التى اتبعت فى سبيل ذلك .

ولاشك أن توفير قاعدة بيانات ومعلومات حول حجم وخصائص المشكلة هو تحد كبير مطروح لإنجاح أية سياسة أو استراتيجية ترمى إلى تحقيق مواجهة منعية ووقائية فعالة .

المحور الثاني، الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية

أصبحت عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين تشكل نمطاً جديداً من أنماط الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، التي احتلت واكتسبت مكاناً متميزاً لها في مرحلة تكريس العولمة ، وتدعيم النظام العالمى الجديد بتوجهاته الاقتصادية التي أدت إلى تهميش مناطق عديدة من دول العالم ، وخاصة دول العالم الثالث . الأمر الذى ساعد على ظهور هذا النمط غير المشروع من الهجرة إلى دول العالم المتقدم ، بما أتاحه هذا النظام الجديد من سهولة انتقال الأفراد عبر حدود الدول التى أصبحت أقل قدرة على القيام بدورها فى حماية حدودها وسواحلها . وقد استغلت عصابات الإجرام المنظم هذه الفرصة لممارسة نشاط الإتجار بالمهاجرين غير الشرعيين عبر حدود الدول البرية أو البحرية أو الجوية . وقد أشير فى أحد تقارير الأمم المتحدة المقدمة إلى المؤتمر التاسع لمنع الجريمة (القاهرة ١٩٩٥) أن المنظمات الإجرامية تحاول تهريب ما يصل إلى مليون شخص سنوياً من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأكثر ثراء ، وأن هذه التجارة تدر ربهاً سنوياً فى حدود ٣٥ بليون دولار .

المحور الثالث، العوامل الاجتماعية الفاعلة والضاغطة فى مشكلة الاتجار بالمهاجرين

لاشك أن الهجرة غير الشرعية تعد تعبيراً عن مشكلات عالمية ، وتعكس فى ذات الوقت هموما محلية . وتحليل العلاقة بين هذه المشكلة والعوامل المجتمعية المحلية يعنى إبراز الصلة بين هذا النمط الجديد للهجرة ومعدلات البطالة

المحلية يعنى إبراز الصلة بين هذا النمط الجديد للهجرة ومعدلات البطالة المتزايدة ، والتي تؤدي إلى الانتقاص من الشعور بالانتماء والإحساس بفقدان الهوية .

وعلى هذا النحو ، تعد الهجرة غير الشرعية حلولا فردية - خارج الإطار القانوني - لمشكلة البطالة القائمة في سوق العمل المصري ، بعد أن تلاشت فرص العمل في الداخل أمام هؤلاء المهاجرين . هذا في الوقت الذي تزايدت فيه صعوبة الهجرى الشرعية إلى الدول الغربية وتعقد إجراءاتها ، وبخاصة في أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠٢ .

فإذا كان السبب الاجتماعى والاقتصادى من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية ، فإن عمليات ضبط سوق العمل والهجرة ومراقبة مكاتب إلحاق الشباب للعمل بالخارج ووسطائها وسماسرتها هى مسألة تطرح نفسها بإلحاح فى هذا المجال .

المحور الرابع: الخصائص الأساسية والسمات المميزة للمهاجرين غير الشرعيين

على الرغم من عدم توافر المحددات الرئيسية التى تتشكل على ضوءها ملامح هذه الظاهرة ، والخصائص والسمات المميزة لهؤلاء المهاجرين ، فإن ماتنتشره وسائل الإعلام حول هذه الحوادث يمكن أن تطرح معها مجموعة من الفرضيات تدور حول :

• إن أكثر الفئات العمرية عرضة للتورط فى عمليات الهجرة غير الشرعية هى فئة الشباب .

• إن هذه المشكلة تنحصر بين الذكور ، فلم يتلاحظ تورط الإناث فيها ، وذلك بعكس حالات الهجرة غير الشرعية فى بعض دول شرق آسيا أو إفريقيا ، حيث تظهر فيها النساء والأطفال كضحايا لهذه العمليات . وقد يرجع ذلك

- إن أكثر المهن المتورط أصحابها فى الهجرة غير الشرعية هى فئة العمال والحرفيين والتجارين والزراعيين بدون ترتيب .
- إن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يكون مقصدهم دول حوض البحر المتوسط مثل : إيطاليا ، قبرص ، مالطا ، اليونان .

المجور الخامس: آليات الهجرة غير الشرعية وطرق التهريب

تتمثل الآليات المهنية لعمليات الهجرة غير الشرعية فى :

- الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة .
 - وسطاء الهجرة والسماسة .
 - المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة للعمل بالخارج .
 - الفساد الإدارى .
- أما طرق تهريب المهاجرين المصريين غير الشرعيين ، فتتعدد وتتنوع هذه الطرق بواسطة الوسطاء والسماسة من خلال :

طرق التهريب البرية

وتتم عادة عن طريق التسلل إلى ليبيا أو الأردن . فعن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، مثل : مالطا ، واليونان ، وإيطاليا . أما عن طريق الأردن وسوريا ، فعادة ما يكون تهريب المهاجرين إلى قبرص أو تركيا .

طرق التهريب البحرية

وتتم عادة عبر البحار عن طريق لنشات صيد ، أو مراكب صغيرة إلى قبرص ، أو مالطا أو اليونان أو إيطاليا .

طرق التهريب الجوية

وتتم عن طريق التزوير فى تأشيرات دخول الدول الأوروبية ، أو تقديم مستندات مزورة ؛ للتمكن من الحصول على تأشيرة دخول الدول الأوروبية بطرق غير شرعية وعلى سبيل المثال ، تزوير مراسلات الإنترنت ، أو شهادات الأرصدة بحسابات البنوك .

وقد تتم جوا عن طريق تخلف المهاجر خلال الترانزيت فى إحدى الدول الأوروبية (دولة المقصد) .

المحور السادس، الآثار والمردودات والانعكاسات السلبية للمشكلة

تعد مصر من الدول المتضررة من الهجرة غير الشرعية ؛ لما يمكن أن يلحق بها من نتائج سلبية لهذه الظاهرة ، فضلاً عن مجموعة من الآثار الأخرى التى تعكسها هذه الظاهرة ، ومنها :

١ - التوجس الشديد الذى تحدثه هذه الظاهرة لدى سلطات الدول الأجنبية ، وخاصة الأوروبية . الأمر الذى أصبح معه حصول الشباب على تأشيرة دخول إليها بطرق شرعية بالغ الصعوبة .

٢ - إن كثيراً من محاولات الهجرة غير الشرعية يكون مصيرها الفشل ، فإما الفرق فى البحر ، أو القبض على المهاجرين وترحيلهم من جديد لبلادهم ، أو إيداعهم السجون .

٣ - تداعيات سياسية وإضرار بمصالح مصر ، حيث إن انتشار هذه الظاهرة بين الشباب المصرى يعكس توجهات نولية خطيرة تجاه مصر ، باعتبارها- على خلاف الحقيقة - من الدول المشجعة لحركة الهجرة غير الشرعية ، وما يرتبه هذا الموقف من التزامات عليها ، أو احتمال فرض

تدابير عقابية .

٤ - إن عمليات تهريب المهاجرين يمكن أن تعرض للخطر حياة أو أمن المهاجرين المعندين .

٥ - قد تؤدي زيادة وتنامي حركة الهجرة غير الشرعية إلى خلق شعور معادى لهؤلاء المهاجرين ، حيث يمثلون قوة تنافسية لأبناء دول المهجر في سوق العمل بصورة غير قانونية .

٦ - تساعد هذه الهجرة على ارتفاع معدلات الجريمة ، وخاصة جرائم المخدرات وممارسة الدعارة ؛ نتيجة تورط هؤلاء المهاجرين في أنشطة غير قانونية لحساب السماسرة والوسطاء المحترفين الذين ساعدوهم في الهجرة .

٧ - إن الهجرة غير الشرعية قد تشكل خطر إثارة رد فعل كبير ضد المهاجرين واللاجئين الشرعيين .

المحور السابع، مدى كفاءة وكفاية الجهود والبنية التشريعية المصرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية
تمتلك مصر بنية تشريعية يتم بمقتضاها العمل حالياً لمحاصرة المشكلة ، كما تبذل مصر جهوداً كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي ، وتتابع كل جهد يبذل في هذا الإطار :

١ - تلتزم مصر بأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، وبمجرد التصديق على هذه الاتفاقيات تعتبر بمثابة قانون من قوانينها عملاً بمقتضى المادة ١٥١ من الدستور . وفى هذا الإطار ، حرصت مصر على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرو ٢٠٠٠) . ومع ذلك فإن عدم التصديق على البروتوكول الثانى الملحق بهذه الاتفاقية والمعنى بمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين يشير التساؤل حول مغزى وجدوى

عدم التصديق عليه ، وهو أمر يجدر التنبيه إليه لحث السلطات المختصة على المضى قدما نحو هذا التصديق ؛ حتى يمكن تدارك أخطار وأضرار قد يتعذر تداركها في المستقبل .

٢ - متابعة الجهود الدولية والإقليمية في مجال منع تهريب المهاجرين : فقد ظلت الجريمة المنظمة عبر الوطنية موضوع بحث لدى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثالثة ، حيث انعكست المناقشة بشأن هذه المسألة في ثلاثة مشروعات قرارات اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تركز الاهتمام في القرار الثالث (قرار المجلس ١٩٩٤/١٤) على إجراءات العدالة الجنائية المعنية بمكافحة التهريب المنظم للمهاجرين غير الشرعيين في كثير من أنحاء العالم ، وحث الدول على التعاون لمواجهة هذه الجريمة من جميع جوانبها ، واتخاذ تدابير واجراءات فورية وفعالة لمكافحتها .

كما شددت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة على تورط عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الاتجار بالبشر (النساء والأطفال القاصرين) ، وطالبت الدول بوضع تشريعات لمكافحة هذا النوع من تجارة البشر . وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٠٢/٤٨) في شأن منع تهريب المهاجرين ، والمطالبة بضرورة تعاون الدول من أجل منع الهجرة غير الشرعية .

وعلى مائدة وزراء خارجية دول غرب المتوسط (مجموعة العشرة أو ٥ + ٥ باعتبارها تضم ٥ دول من إفريقيا و ٥ دول من أوروبا) طرح موضوع مشكلة المهاجرين غير الشرعيين وتحديات العولة ، باعتبارها من أهم موضوعات الساعة ، حيث أوصت المجموعة بضرورة قيام الدول الأوروبية الكبرى بإنشاء

مشروعات لهؤلاء المهاجرين فى أوطانهم لكى يتم تثبيتهم فيها ، وخاصة فى دول إفريقيا ، باعتبارها نقطة عبور إلى أوروبا .

واجتماع قادة الاتحاد الأوروبى بمدينة أشبيلية بأسبانيا لصياغة سياسة مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق عدة إجراءات أهمها :

- ١ - مساعدة الدول الفقيرة لتقليل الأسباب الكامنة وراء تدفق المهاجرين .
- ٢ - مساعدة الدول الفقيرة فى منع وتوقف المهاجرين غير الشرعيين بها .
- ٣ - فرض عقوبات على الدول التى لاتساعد فى مكافحة الهجرة غير الشرعية .
- ٤ - فرض عقوبات قاسية على مهربى المهاجرين غير الشرعيين .
- ٥ - تعزيز التعاون بين قوات حراسة الحدود ومسئولى الهجرة .

أما البنية التشريعية المصرية القائمة بالفعل والتى تصلح - إلى حد ما - فى مواجهة هذه الظاهرة ، فتمثل فى :

- ١ - أوردت المادة الثانية من قانون العقوبات أحوال الامتداد الإقليمي لقانون العقوبات وسريانه على من يرتكب ولو فى الخارج الأفعال التى تجعله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى مصر ، وعلى من يرتكب فى الخارج الجنايات المخلة بأمن الدولة والمنصوص عليها بالبابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وجنايات التزوير وتقليد العملة المنصوص عليها بالمادتين ٢٠٢ و ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وذلك سواء كان المتهم مصرياً أو أجنبياً ، وسواء وقعت الجريمة فى مصر أو خارج مصر .
- ٢ - أوردت كل من المادتين الثالثة والرابعة من قانون العقوبات الأحوال التى بمقتضاها يتم محاكمة المصرى الذى يرتكب فى الخارج جريمة ما لم يكن قد تم الحكم عليه بحكم قضائى بات تم تنفيذه إذا عاد إلى البلاد وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

٣ - أوردت التعليمات العامة الخاصة بالنيابة العامة فضلاً عن أحكام التعاون الدولي لتسهيل كافة ما يقتضيه التعاون الدولي من إجراءات فى مكافحة الجريمة ، وضمان عدم إفلات المجرم بجريمته .

٤ - تضمن قانون العقوبات عدة نصوص لتجريم الطرق والوسائل التى تتم بها الهجرة غير المشروعة وتجارة البشر .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أنه فى ظل الاهتمام العالمى المتزايد لتوفير السلامة والسرعة فيما يتعلق بإجراءات التعاون الدولى فى مواجهة مثل هذه الجريمة ، وتحقيق الضمانات المقررة للأفراد فى إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته المنصوص عليها بالمواثيق الدولية ، فإن مصر حرصت على تضمين مشروع قانون الإجراءات الجنائية فصلاً مستقلاً تناول التعاون الدولى فى القضايا الجنائية بكافة جوانبها ومراحلها ، ومحددات السلطات المختصة المنوط بها إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، وعرض الأمر على السلطات القضائية المعنية للنظر فى هذه القرارات ، ومدى التزامها بالشروط والضمانات القانونية المعنية بتطبيقها .

ولكن فى ظل المستجدات الجديدة بعد إقرار الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية وتوقيع مصر عليها (باليرمو ٢٠٠٠) ، بات من المتعين قيام مصر بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة ، ولاسيما إطار الأفعال المتعين تجريمها ، ومنها الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين .

٥ - القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج .

٦ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بتنظيم هجرة العاملين المصريين إلى الخارج .

٧ - قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .

٨ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٤ لسنة ٨١ بتحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج .

٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠٠٤ بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

١٠ - قرار وزير العمل رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة المنظمة لمزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل في الخارج والداخل .

وباستعراض الجهود التي تقوم بها مصر لمتابعة أحدث الاتجاهات والسياسات الجنائية الحديثة في منع هذه الظاهرة مدعومة ببنيتها التشريعية أنفة الذكر ، والإجراءات التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون على مستوى إدارة الجوازات والسفر والهجرة ، أو على مستوى المنافذ والموانئ والمطارات والحدود ، يظل التساؤل الأساسي : هل نحن في حاجة إلى نهج سياسة جديدة واتخاذ تدابير فاعلة في إطار تشريع وطني جديد لمنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين ، يفهم من فلسفته أن الدولة المصرية مهمومة بانتشار وتزايد وتنامي هذه الظاهرة ، وأنها عازمة على محاصرتها ومنعها ؟

المحور الثامن، تحليل الأدوار للجهات المعنية والتنوطينها المكافحة والمنع

أصبحت عمليات الاتجار بالمهاجرين صناعة كبرى تمارسها جماعات إجرامية منظمة عبر وطنية . وعلى هذا النهج ، فهي ليست مشكلة فردية أو مجتمعية محلية ، بل إنها تتجاوز هذا النطاق ؛ بحسبانها مشكلة متنامية ودولية في

طبيعتها وتكييفها القانونى . أما عواملها وأسبابها الثقافية والاجتماعية والنفسية فهي قد تختلف من مجتمع لآخر . أما العوامل الاقتصادية - كالفقر والبطالة - فتكاد تكون عوامل وقواسم مشتركة لكل المجتمعات الطاردة للمهاجرين غير الشرعيين .

وعلى هذا النحو ، فإن المكافحة الحقيقية لهذه الهجرة ومنعها لا تتأتى إلا من خلال التنمية العادلة والمستدامة ، وضمان تحقيق العمل والرزق للمتغلبين داخل الدولة .

وفضلاً عن ذلك ، يجب تضافر جهود عديد من الوزارات والأجهزة ، نرى أن التنسيق بينها من شأنه أن يأتى بدلالات ومؤشرات إيجابية فى مسألة المنع والمكافحة .

اتجاهات النقاش

دارت المناقشات حول عدد من القضايا والمشكلات المحورية ، يمكن بلورتها فى :

أولاً قضية حجم واتجاه الظاهرة إحصائياً وديموجرافياً

دارت المناقشات حول عدم تحديد الأعداد الحقيقية للشباب المهريين فى هجرة غير شرعية ، والاكتفاء فقط بأعداد ما تم ضبطهم وترحيلهم فقط (أوضحت الإحصاءات أعداد المرحلين الشباب فقط دون الأعداد الحقيقية للمهريين فى هجرة غير شرعية) .

وكذلك اتجاه الظاهرة وانتشارها بين الشباب المتعلم والموظفين وممن لهم دخل ثابت وأسر . كما أشارت المناقشات إلى انتشار الظاهرة فى محافظات الوجه البحرى دون محافظات الوجه القبلى ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى توجه الدولة - فى الآونة الأخيرة - بكل أجهزتها وآلياتها نحو تكريس وتعزيز

جهود التنمية المحلية والبشرية والمستدامة بالوجه القبلي بصورة أكثر من ذي قبل .

ثانياً، منظومة الأسباب والدوافع وراء هجرة الشباب غير الشرعية

تنوعت وتعددت الأسباب والدوافع التي أثارته مناقشات الحاضرين ، وتبلورت في عدد من الدوافع ، يمكن تقسيمها وتلورتها فيما يلي :

١- الأسباب والدوافع الاقتصادية

تمثلت في البحث عن فرصة للعمل ، والرغبة في الكسب السريع ، وكذلك القفز وراء الثراء ، والانبهار بالمال الوفير دون تعب أو مشقة . على الرغم من التكلفة المالية الباهظة التي يتكلفتها الشاب المهاجر نظير سفره إلى دولة أوروبية ، حيث تصل التكلفة إلى ما بين عشرة وعشرين ألف جنيه .

٢- الأسباب والدوافع الاجتماعية

أولت مناقشات الحضور أهمية كبيرة للأسباب الاجتماعية ، وهي الأكثر خطورة من الأسباب الاقتصادية ، وأرجعت مناقشات الحضور فيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية للظاهرة إلى العديد من الدوافع ، وهي كما يلي :

بريق الحرية : في أوروبا في إطار العولة وسهولة الاتصال بالخارج ، واكتساب خبرات جديدة . وسهولة الحياة التي يتوقعها في الدول الأوروبية ، وجاذبية الحرية .

تغيير نسق القيم : ترجع هجرة الشباب إلى تحول النسق القيمي للشباب ، واختفاء قيم الكفاح والمثابرة ، وإحلال قيم أخرى بديلة تتمثل في قيم الكسب السريع والسعي وراء الثراء الأكثر دون معاناة .

المعاناة التي يعيش فيها قطاع من الشباب والتي تدفعه إلى المغامرة بحياته في الهجرة بطرق غير شرعية ، وهو على وعي لما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أثناء هجرته . فلا بد أن يكون هناك عوامل قوية بعيدة عن فكرة الكسب أو الثراء فقط ، وتتمثل في هيكل الأجور حتى بالنسبة للمواطن الذي يعمل في عمل ثابت ولديه أسرة ، فأجره الشهري دون تكلفة الحد الأدنى للمعيشة . هذا إلى جانب **البطالة كظاهرة اجتماعية** سواء كانت بطالة سافرة أو مستترة أو مقنعة .

تراجع وتقلص الهجرة الشرعية ، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث أصبحت منطقتنا مشبوهة سياسياً وتوصف بالإرهاب ، الأمر الذي أدى إلى غلق أبواب الدخول إلى كثير من الدول الأوروبية بطريقة شرعية . قد ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية أيضاً لدول أوروبا على الأخص إلى توطین العمالة والوظائف في كثير من الدول العربية ، والتي كانت تستقبل الكثير من العمالة المصرية وغيرها .

وجود ما يسمى بالضمور الديموجرافي في الدول الأوروبية ، فهي تمثل عامل جذب ، وفي ظل هذه الظاهرة هناك سوق سوداء لجذب الشباب بطريقة غير مشروعة .

كذلك ما يصوره الإعلام في الكثير من الأفلام والمسلسلات من صور للإنسان المصري وما لديه من مقومات وصور ودية تغذى تطلعات الشباب إلى أن يصبح رجل أعمال أو يصبح مليونيراً ، فيسعى جاهداً ويكل الطرق للحصول على المال اللازم لتحقيق آماله ، ليصبح ذلك المصري الذي يشاهده في الإعلام .

مسئولية الأسرة فى التنشئة ، والتي جعلت من الشباب المصرى شبابا رخوا وليس صلباً يتحمل المسئولية . فهناك خلل ما فى أسر هؤلاء الشباب الذين يتوجهون ويتطلعون إلى السفر ولو بطرق غير شرعية ، ويعرض نفسه وحياته للمخاطرة ، ويبيع كل ما لدى أسرته من أشياء لدفع ثمن هجرته ، دون التفكير فى عمل مشروع تجارى بقيمة هذا المبلغ الذى دفعه للهجرة .

عدم وجود طموح وصبر لدى الشباب للتكيف مع وضعه الاقتصادى وظروفه الاجتماعية والعمل بإمكاناته المتوافرة لديه .

ثالثاً: الأسباب القانونية

وتمثل هذه الأسباب فيما يلى :

١ - ضعف عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة ، واعتبارها جنحة ، عقوبتها الحبس أو الغرامة بنص المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ من قانون العقوبات .

٢ - ضعف عقوبة مغادرة الأراضى المصرية من غير المنافذ الشرعية بنص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر ، وهى الحبس مدة لا تزيد على ٢ شهور وغرامة لا تزيد على ٢٠٠ جنيه أو إحدى العقوبتين.

٣ - أفعال الوساطة فى تسفير المواطن للخارج لا تخضع لتجريم رادع ، وتندرج تحت مفهوم مزاوله مهنة السياحة بدون ترخيص ، أو تسفير بدون ترخيص، وهى جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفى للردع .

٤ - تعامل النيابات مع الشباب المرحلين من الخارج - فى كثير من الحالات - على أنهم ضحايا للنصب والاحتيال من قبل بعض الوسطاء ، رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دول أجنبية حيال تسللهم إليها بطرق غير مشروعة .

٥ - تعتبر الهجرة غير الشرعية تجسيدا للصورة المثلى للجريمة المنظمة عبر الوطنية ، حيث تمثل خرقاً لقوانين الدولة المقصود الدخول إليها ، إلى جانب أن من يقوم بالتخطيط لذلك والتنفيذ تشكيلات عصابية منظمة . ومن ناحية أخرى ، غالباً ما يكون راغبو الهجرة من دولة وبعض المهريين لهم من دولة أخرى ، إلى جانب أن هناك دول مقصودة بالهجرة ، ودول ثالثة تمثل دول ترانزيت ، وكل ذلك يجسد الجريمة عبر الوطنية والتي لا تزيد عقوبتها على الحبس ثلاثة شهور ، يصبح بعدها هؤلاء المهربون للشباب وهم أفراد العصابات الدولية من المليونيرات الأغنياء ، ثم الهرب إلى أى دولة أخرى ، بعد جمع الأموال الهائلة من هذه الجريمة .

رابعاً، النتائج والآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

فيما يتعلق بالنتائج والآثار المترتبة على هجرة الشباب بطرق غير شرعية ، أسفرت مناقشات الحضور عن العديد من النتائج التي تعود على الشاب نفسه ، أو تعود على الدول المشاركة فى ذلك ، سواء كانت دول جذب للهجرة ، أو طاردة لها ، ومجتمعه الذى ينتمى إليه . وتتفاعل محصلة عوامل الجذب والطرده فى النهاية لتؤدى إلى خروج كم معين من الشباب - سواء كان يتناقص أو يزداد - إلى الدول الأوروبية بطرق غير شرعية . وتوضح إحصاءات وزارة الداخلية المصرية أن الظاهرة قابلة للزيادة، وليس النقصان .

١ - هناك من الآثار السيئة التي تعود على الشاب نفسه المتورط فى الهجرة غير الشرعية ، والذي انخدع فى الهجرة ، وعاد مرة أخرى مسلوباً ماله ، وقد يكون ترك عمله أيضاً ، ووقع فريسة لعصابات نصب ، فأصبح بلا مال ولا عمل ، يعاني من الآلام النفسية نتيجة تعرضه للعديد من المعاناة أثناء تهريبه ، وما تعرض له من مخاطر ومتاعب جسيمة وظروف حياتية شاقة ، الأمر الذى قد يوقعه فريسة للمرض النفسى ، أو تحويله إلى شخص حاقق ناقم منتقم من ظروف مجتمعه وبيئته وظروفه الأسرية والاجتماعية ، بما يدفع به إلى الانحراف السلوكى ، وقد يتحول إلى مجرم ، ويتورط فى ارتكاب العديد من الجرائم .

٢ - الآثار السيئة لأسر الضحايا ، إلى جانب العبء النفسى الذى يتحمله الضحايا من الشباب المهاجر ، والذي فقد منهم حياته أثناء تهريبه ، سواء عبر البحر ، أو البر (وأوقع دليل على ذلك مأساة قرية ميت ناجى التابعة لمحافظة الدقهلية ، وما حدث بها للشباب الذى هاجر بطريقة غير شرعية عن طريق لنش إلى إيطاليا ، حيث غرق بهم ، وفقد الكثير منهم حياته بالغرق فى البحر). فقد عانت أسر هؤلاء معاناة أليمة إثر فقد ابنهم وفقد مالهم الذى دفعوه ثمناً لهجرته ، إلى جانب ما تركه هؤلاء الشباب من آلام أخرى إذا كان أحدهم متزوجاً وله أطفال ، وما يتبع ذلك من تشرد لهؤلاء الأطفال وترميل للزوجة .

٣ - الآثار السيئة التى تعود على المجتمع الذى يعود إليه مهاجروه من الشباب ممن تعرضوا لكل هذه الآلام والمعاناة ، وما يمكن أن يتأثر به المجتمع من انتشار عديد من الشباب العاطل ، والمريض نفسياً ، والمنحرف سلوكياً .

خامسا: أهم التوصيات والمقترحات

أسفرت مناقشات الحضور عن عدد من التوصيات والمقترحات للحد من الظاهرة.

ونوجز أهم هذه التوصيات فيما يلي :

- ١ - الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي تشارك فيه كافة الدول المهتمة والجهات المعنية بهذا الموضوع ، سواء جنوب البحر المتوسط ، أو شماله ، تحت رعاية وإشراف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنع الجريمة والمخدرات .
- ٢ - ضرورة إعداد خطة إقليمية لمواجهة هذه المشكلة ، يمول تنفيذها من كافة الدول في المنطقة ، ويجب التركيز على التدريب الفنى والأمنى والتكنولوجيا للمسؤولين عن مراقبة الحدود والمنافذ .
- ٣ - ضرورة التأكيد على أهمية دور الخطاب الإعلامى والخطاب الدينى ، وضرورة ترجمة الخطاب الدينى إلى خطاب إعلامى ؛ لرفع مستوى الوعى عند الشباب بخطورة مثل هذه الهجرة غير الشرعية .
- ٤ - ضرورة وضع تنظيم تشريعى لتجريم هذه الظاهرة ، وتشديد العقوبة على منفذيهما والقائمين بها والوسطاء ، وكذلك تشديد العقوبة على مغادرة الأراضى المصرية من غير المنافذ الشرعية .
- ٥ - تفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، واعتبار الهجرة غير الشرعية ضمن هذه الاتفاقيات وضرورة مكافحتها ، مع ضرورة وضع خطة إقليمية لمواجهة هذه الظاهرة .
- ٦ - أهمية دور التعاون والتنسيق الدولى والأمنى لمواجهة أى نوع من أنواع الانتهاكات لقوانين الدول التى تنظم حقوقها وواجباتها ومصالحها .

٧ - تكثيف وتنسيق الجهود الأمنية ، والتعاون بين الجهات المعنية ، كوزارة الداخلية ، وحرس الحدود والسواحل ، وجهاز أمن الدولة ، والأجهزة الأخرى فى مواجهة الظاهرة ، ومحاولة القضاء عليها أو الحد منها بأكبر قدر ممكن .

٨ - تشديد وتكثيف الرقابة على مكاتب السفر وشركات السياحة التى تقوم بتسفير الشباب بطرق غير مشروعة .

٩ - التركيز على الطرق غير التقليدية لمواجهة الظاهرة ، وخاصة دور مؤسسات المجتمع المدنى (المنظمات غير الحكومية ، وأيضاً الأحزاب السياسية) .

١٠ - التعامل مع ضحايا الهجرة غير الشرعية باعتبارهم ضحايا ، ولكن بطريقة مقننة تكون موائمة وملائمة ، فهم متهمون بقدر مشاركتهم فى الجريمة ، ولكنهم ضحايا بقدر ما تعرضوا له من أضرار مادية وصحية ومعنوية ، وما تعرضوا له من أساليب النصب والاحتيال ، وآلام ومخاطر .

١١ - خلصت الندوة ومناقشاتها بالتوصية على ضرورة إجراء بحث ميدانى موسع ، يشمل الظاهرة من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية بإجرائه ؛ لوضع أنسب الحلول لمواجهة هذه الظاهرة بصورة منهجية وعلمية .

مؤتمر السجون والسياسة العقابية، منظور دولي*

فادية أبوشهبة**

شهدت العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ يونيو ٢٠٠٤ فعاليات المؤتمر الدولي حول السجون والسياسة العقابية والذي اتخذ من حقوق الإنسان والعدالة الجنائية شعاراً له.

وقد شاركت كاتبة هذا التقرير في حضور المؤتمر بتقديم ورقة علمية حول "حقوق الإنسان المسجون في النظام العقابي المصري".

تنظيم المؤتمر والمشاركة فيه

قامت الجمعية البريطانية لعلم الإجرام بتنظيم المؤتمر الذي عقدت جلساته بجامعة سيتي City ، وقد شارك في المؤتمر ما يقرب من خمسين من الأكاديميين وصناع القرار والباحثين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الجنائية والسجون ، يمثلون أكثر من عشرين دولة من بينها: مصر، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، واستراليا، والبرتغال ، والولايات المتحدة الأمريكية، وأسبانيا، وكندا، وجنوب إفريقيا، وهولندا، والنرويج ، وفنلندا، وبلجيكا، واليونان. مما ساهم في إتاحة الفرصة للجميع للاشتراك في المناقشات وتبادل الخبرات والآراء .

* "Prisons and Penal Policy: International Perspectives", UK. London, 23-25 June 2004.

** خبير أول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الجنائية القومية . المجلد الثامن والأربعون . العدد الأول . مارس ٢٠٠٥ .

سير أعمال المؤتمر

دارت أعمال المؤتمر على مدى ثلاثة أيام فى جلسات صباحية ومساءنية بلغ عددها ثلاثين جلسة ، خصصت أربع وعشرون جلسة منها لمناقشة الأوراق العلمية المقدمة ، وست جلسات لإلقاء محاضرات عامة ، بواقع محاضرتين كل يوم، وقد ركزت المحاضرات العامة على الموضوعات التالية :

١ - السجن كنظام للإصلاح الاجتماعى ، ألقاها لويس وكنت Loic Wacouant أستاذ بجامعة سيتى بالمملكة المتحدة.

٢ - الوضع فى سجوننا ، ألقته أن أويرز Anne Owers رئيسة مفتشى السجن فى إنجلترا وويلز.

٣ - عشرة أسباب لعدم بناء سجون أخرى ، ألقاها توماس ماثيزين Thomas Mathiesen أستاذ بجامعة أوسلو بالنرويج .

٤ - مخاطر ومسئوليات حبس المرأة ، ألقته بات كارولين Pat Carlen أستاذ بجامعة كيلي بالمملكة المتحدة .

٥ - السباحة ضد التيار : حقوق الإنسان وبحوث العقوبة ، ألقاها سونجا سناكن Sonja Snacken رئيس جامعة بروكسل بيلجيكا .

٦ - مستقبل الحبس ، ألقاها ميشيل تونرى Michael Tonry أستاذ بجامعة كمبردج بإنجلترا .

وقد وزعت الأوراق البحثية على جلسات أو ورش عمل ، وعرض فى كل جلسة ما بين ثلاثة وأربعة بحوث ، واستخدم فى عرض تقارير البحوث أحدث تقنيات العرض. بحيث أمكن لمن لم يقرأها أن يلم بما جاء فيها .

واختير للتعقيب على أوراق كل جلسة أحد المتخصصين أو الخبراء في موضوعها . وتلا التعقيب - فى معظم الحالات - مناقشة جادة للأوراق انطوت على إضافات مهمة لما جاء فى مادتها .

ونظرا لأهمية الموضوعات التى ناقشتها الأوراق المقدمة ، قررت إدارة المؤتمر إنشاء موقع على الإنترنت يحتوى على أبحاث المؤتمر :

WWW.Prisons 2004. Com.

المحاور الأساسية للمؤتمر

دارت الأوراق البحثية المقدمة حول عدد من القضايا المتصلة بالسياسة العقابية والسجون . ويمكن تحديد عدد من المحاور التى دارت حولها الأوراق المقدمة فيما يلى :

١ - حقوق الإنسان ، العنف ، والتعذيب فى السجون

٢ - الإصلاح العقابى

٣ - تغيير دور السجون

٤ - تطور بدائل الحبس

٥ - التنفيذ العقابى

٦ - الخصخصة

٧ - أحوال السجون والمؤسسات

٨ - العدالة التقييمية

وقد أعد وعرض فى كل من المحاور الثمانية - سألغة الذكر - مايزيد على خمسين ورقة بحثية ، غطت موضوعات بالغة التعدد . وتنوعت تقارير البحوث من حيث المنهج : فبعضها دراسات إحصائية . وبعضها دراسات نظرية ، وبعضها

ميدانية . واهتم بعضها بالمقارنات بين بلاد مختلفة . ولم يكن هناك أية محاذير سياسية أو أمنية أو عقائدية على ما ذكر من إحصاءات أو تقارير عن بعض السجون والمعتقلات وانتهاكات حقوق المسجون بها .

أهم القضايا التي أثّرت في المؤتمر

أثارت البحوث المقدمة في المؤتمر وما دار حولها من نقاش - بالإضافة إلى الجلسة الختامية بما تضمنته من تقارير عن سير العمل في المؤتمر- العديد من القضايا الحيوية والساخنة حول حقوق الإنسان والعدالة الجنائية والإصلاح العقابي والبحث عن بدائل لعقوبة الحبس .. إلخ .

وسيحاول هذا التقرير استخلاص أهم تلك الأفكار والقضايا التي أثّرت ، وذلك على النحو التالي :

أولا : تناول بعض الأوراق العلمية التي قدمت حول حقوق الإنسان المسجون ، تلك الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية ، وقسمت تلك الحقوق إلى قسمين : تناول القسم الأول الحقوق الأساسية للمسجون والتي يستمدّها من صفته كإنسان وتنحصر في حقين هما : الحق في المعاملة الإنسانية ، والحق في التقاضي ، وتضمن القسم الثاني الحقوق النسبية ، وهي الحقوق التي ترد عليها قيود بسبب المركز القانوني للمسجون ، والذي يتميز به عن الأفراد خارج السجون ، وتشمل : الحق في حرمة الحياة الخاصة ، والحق في ممارسة الشعائر الدينية ، والحق في التعليم والثقافة ، والحق في العمل ، والحق في التعبير عن الرأي .

وقد أشارت هذه الأوراق إلى أن الاعتراف للمسجون بالحق في الكرامة والمعاملة الإنسانية أمر ضروري لمساعدته على إعادة تأهيله

وإصلاحه اجتماعيا ونفسيا . وقد ركزت البحوث على أن حق المسجون في معاملة إنسانية له عدة مظاهر أهمها : ضرورة حماية المسجون من التعذيب ، وحظر القسوة في مواجهته ، وتحسين الأحوال المعيشية داخل السجن .

وأشارت غالبية الأوراق إلى أن اعتبارات الأمن داخل السجن تقف عقبة أمام تقدم حقوق المسجون . ففي كثير من الدول توجد قيود كثيرة على حق المسجون في حرمة حياته الخاصة ، وحقه في ممارسة الشعائر الدينية ، وحقه في التعليم والثقافة ، والعمل ، وإبداء الرأي .

كما أوضحت تلك الأوراق أن التفتيش البدني للمسجون أمر جائز قانونا في العديد من النظم العقابية ، بشرط ألا يتحول هذا الإجراء إلى معاملة غير إنسانية . كما أن الحبس الانفرادي جائز كإجراء إداري أو كجزاء تأديبي ، بشرط تحديد مدته ، بالإضافة إلى ضرورة توافر شروط معينة في الزنزانة الفردية ؛ حتى لا يتحول هذا الإجراء أو الجزاء إلى معاملة غير إنسانية .

وتعرضت بعض الأوراق لموضوع انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجن والمعتقلات واستخدام العنف والتعذيب . ودعت هذه الأوراق إلى ضرورة التزام الدول والحكومات بما دعت إليه قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرتها الأمم المتحدة في جنيف عام ١٩٥٥ ومعااهدة مناهضة التعذيب لسنة ١٩٨٤ ، ومجموعة القواعد السجونية الأوروبية التي وضعت بقرار لجنة الوزراء بالمجلس الأوروبي الصادر سنة ١٩٨٧ ، بالإضافة إلى توصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تعالج حقوق المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا ، والاتفاقيات الدولية الأخرى في هذا الصدد .

ثانياً : غطت الأوراق التي قدمت حول محور الخصخصة موضوعات كثيرة تتعلق بازدياد ظاهرة خصخصة السجون في العديد من البلدان الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وقد ناقشت بعض البحوث موضوع العقوبة طويلة المدة وخصخصة السجون ، داخل السياق التاريخي والأيدولوجي وفي إطار المواثيق الدولية التي قامت الأمم المتحدة بتطويرها.

كما تناولت بحوث أخرى مشكلات الخصخصة ، وتعرضت للتجربة الأمريكية في هذا الشأن.

وقد قدمت تحت هذا المحور خمسة بحوث حول الموضوعات التالية :

١ - حقوق الإنسان والثورة التصحيحية وخصخصة ، السجون بكندا.

٢ - العولة في الإطار العقابي : معالجة انتشار السجون الخاصة حول العالم .

٣- مقارنة بين استراليا وكندا والولايات المتحدة في خصخصة السجون.

٤ - إقامة العدالة في بريطانيا والولايات المتحدة: حالة السجون الخاصة.

٥ - السجون الخاصة في بريطانيا: نظرة في التطورات الأخيرة .

ثالثاً: دعت الأوراق التي قدمت حول الإصلاح العقابي وتغيير دور السجون إلى ضرورة تغيير دور السجون من مجرد سلب الحرية إلى

التأهيل والإصلاح . ومن البحوث الهامة التي قدمت حول هذا الموضوع البحث الذي عرضته ليندا مور Linda Moore عضو لجنة حقوق الإنسان في شمال أيرلندا عن تطوير حقوق الطفل المحبوس .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على التحقيقات التي قامت بها لجنة حقوق الإنسان في شمال أيرلندا ، والخاصة برعاية لطفل المحبوس بالمؤسسات العقابية ومراكز المحاكم الخاصة بالأحداث . كما اعتمدت على الأبحاث المتعلقة بالشباب والنظر في الموائيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ، ومقابلات بعض الأطفال ، ولقاء بعض الشخصيات التي تعمل في مؤسسات الأحداث من موظفي وضباط تلك المؤسسات . وقد كشفت الدراسة عن أن معظم الأطفال المحبوسين بالمؤسسات العقابية هم في حاجة إلى المزيد من الرعاية والاهتمام ورفع مستوى المعيشة والصحة والتعليم .

طرحَت تلك الدراسة عدة توصيات خاصة بتشريع محكمة الأحداث وحالات الدعم داخل المؤسسات العقابية ، ومن بين هذه التوصيات ما يلي:

- أ - يجب عدم حبس الأطفال لمدة طويلة.
- ب - الاهتمام بالرعاية الصحية والعلاج والتعليم أثناء الحبس.
- ج - وضع الخطط والاستراتيجيات المتكاملة لبرامج تأهيل الأطفال المحبوسين ؛ لإعادة تأهيلهم وتطوير قدراتهم على الاندماج في المجتمع.
- د - ضرورة البحث عن بدائل لحبس الأطفال تهدف إلى التأهيل والإصلاح .

رابعاً : أثارت الأوراق التي قدمت حول التنفيذ العقابي بالسجون موضوع الآثار السلبية لعقوبة الحبس والإيداع بالسجون - سواء لمدة طويلة ، أو قصيرة - على المحكوم عليه وعلى أسرته وعلى المجتمع . فتعرضت هذه الأوراق البحثية للآثار الصحية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية لعقوبة الحبس ، كما تناولت مشكلة التكس داخل السجون ، والمشكلة الجنسية بالسجون ، وتزايد معدلات العود. هذا بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية التي يتكبدها الاقتصاد القومي للمجتمع. فعلى سبيل المثال أشارت الأوراق المقدمة إلى أن التكلفة الإجمالية التي يتكبدها الاقتصاد القومي في إنجلترا للإنفاق على السجون خلال العام (٢٠٠٢) ١٧ بليون جنيه استرليني. وبلغ إجمالي ما أنفق على السجون الكندية خلال نفس العام (٢٠٠٢) ما يقرب من ١٨ بليون دولار.

وأشارت الأوراق إلى أن تكس السجون يعد إحدى أبرز المشكلات التي يواجهها القائمون على إدراتها، وعلى وضع وتنفيذ البرامج الإصلاحية بها. والقائمون على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة. فالتكس يؤدي إلى عجز القائمين على إدارة السجون من توفير المتطلبات اللازمة لإداراتها على الوجه الأكمل، الذي تتحقق معه أغراض العقوبة وأهدافها، كما يلقي على عاتقها مزيداً من الأعباء بدرجة قد تؤدي إلى إعاقة تحقيق تلك الأهداف. كما يؤدي التكس إلى عجز القائمين على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة عن توفير الإمكانيات المالية اللازمة لإدارة السجون، وأيضاً يؤدي إلى إلقاء أعباء اقتصادية متزايدة على الاقتصاد القومي للدول ، وفشل البرامج الإصلاحية للمحكوم عليهم . وخلصت تلك الأوراق إلى أن هناك

سببين هامين يكمنان وراء مشكلة تكدس السجون هما:

١ - إشراف المشرع الجنائي فى الدول المختلفة فى العقاب بالسجن القصير المدة كجزاء لاقتراف العديد من الجرائم.

٢ - فشل المؤسسات العقابية فى أداء دورها فى إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم ، مما يؤدى لتزايد فرص عودتهم إلى السجون .

ودعت تلك الأوراق البحثية إلى ضرورة الحد من عقوبة الحبس والبحث عن بدائل أخرى .

خامساً: اهتمت الأوراق التى قدمت حول محور تطور بدائل الحبس بدراسة البدائل فى التشريعات العقابية الحديثة ، وقسمتها إلى نوعين أساسيين هما : البدائل الشخصية ، وتشمل بدائل سالبة للحرية، وبدائل مقيدة للحرية، وبدائل سالبة ومقيدة للحقوق والمزايا . والنوع الثانى ، هو البدائل العينية ، وتشمل الغرامة الجنائية ، والمصادرة ، والتعويض ، وإصلاح الجاني لأضرار الجريمة .

وأوضحت هذه الأوراق أن هناك أساليب حديثة تستخدم فى مراقبة المحكوم عليه مثل أسلوب المراقبة الإلكترونية وهو أسلوب مطبق فى بعض الدول مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، وهولندا ، وإنجلترا ، وفرنسا . ويعتمد على وضع جهاز إلكترونى حول معصم المحكوم عليه ، يسهل مهمة المكلف بالمراقبة فى معرفة تحركات المحكوم عليه والأماكن التى ذهب إليها. كما أشارت هذه الأوراق إلى أن من أهم بدائل الحبس وأوسعها انتشارا فى التطبيق وأكثرها فعالية فى عقاب أنماط عديدة من مقترفى السلوكيات المجرمة وأكثر العقوبات البديلة عدالة هى العقوبات العينية ، كالغرامة ، والمصادرة ، والتعويض ، وإصلاح الجاني لأضرار الجريمة.

سائماً: تعرضت الأوراق العلمية التي قدمت حول أحوال السجون والمؤسسات والعدالة التقييمية لموضوع هام ، وهو مدى فعالية عقوبة الحبس لتعاطي ومدمني المخدرات ، حيث تعرضت هذه الأوراق لظاهرة استخدام المخدرات وكيفية معاملة متعاطي ومدمني المخدرات المودعين بالسجون ، ومدى فعالية برامج التأهيل والعلاج الخاصة بهم في السجون وعقب الإفراج عنهم.

فأشارت تلك الأوراق إلى العديد من التقارير والبيانات الإحصائية من أهمها :

أ - إنه طبقاً لإحصاءات الجريمة البريطانية عام ٢٠٠٣ هناك حوالي ٤ ملايين فرد يتعاطون مخدرات محظور تناولها. كما يستخدم نحو مليون فرد مخدرات من الدرجة الأولى مثل الهيروين والكوكايين . وتؤكد الدراسات على وجود علاقة قوية بين إدمان المخدرات وارتكاب الجرائم ، حيث ينفق متعاطو المخدرات أموالاً ضخمة على المخدرات ، وخاصة في مناطق معينة من إنجلترا وويلز.

ب - تبلغ التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات في بريطانيا ما بين ١٠,١ و ١٧,٤ مليار دولار في السنة .

ج - إن غالبية السجناء لديهم تاريخ في تعاطي المخدرات ، وهناك ما يقرب من ٥٠٪ من المودعين بالسجون كانوا يتعاطون الهيروين والكوكايين في السنة السابقة لحبسهم.

د - علاج المخدرات متوافر في إنجلترا ، ويمكن استخدامه كبديل للحبس في الجرائم الأقل خطراً.

ومن البحوث الهامة التى قدمت حول هذا الموضوع البحث المعنون "تعاطى المخدرات جريمة وسجناء" حيث أشارت هذه الدراسة التى أجريت فى أحد السجون فى بريطانيا عام ٢٠٠٤ إلى أن ما يقرب من نصف السجناء الرجال (٤٧٪) تعاطوا الهروين والكوكايين خلال فترة امتدت إلى ١٢ شهرا عقب خروجهم من السجن ، وأن نسبة ٧٥ ٪ من النساء المودعات بالسجون من النساء اللاتى دخلن كمتعاطيات للمخدرات لم تنجح برامج التأهيل والعلاج التى خضعن لها ، حيث عادت نسبة كبيرة منهن للتعاطى عقب الإفراج. وتوضح احصاءات خدمة السجون أن نسبة ١١,٧ ٪ من المسجونين قد فشلوا فى اختبارات الشفاء من تعاطى المخدرات التى أجريت لهم عام ٢٠٠٣ ، مما يدل على ارتفاع نسبة استخدام المخدرات داخل السجون . فالسجون تعد مكانا مناسباً لتجارة المخدرات . ففي عام ٢٠٠٣ كان هناك ٥٠ ألف مسجون فى قضايا المخدرات داخل السجن .

كما أوضحت هذه الدراسة أن المحبوسين لفترات قصيرة لا يتلقون علاجاً من المخدرات داخل السجن . وتؤكد الدراسات التى أجريت على المفرج عنهم والذين كانوا محبوسين لمدة قصيرة أن مستوى تعاطيهم للمخدرات فى السجن كان أعلى بالرغم من عدم تعاطيهم قبل الحبس، وأن مستويات الجريمة بعد الحبس أعلى بشكل ملحوظ لمتعاطى المخدرات. ونسبة العودة إلى الجريمة كانت من نصيب مرتكبى جرائم المخدرات.

وخلصت الدراسة إلى أن السجناء الذين تلقوا علاجاً من المخدرات داخل السجن ربما يعودون إلى المخدرات مرة أخرى عقب الافراج عنهم ، مالم يكونوا محاصرين بالرعاية الاجتماعية المتكاملة. كما أوصت بضرورة العمل على علاج متعاطى ومدمنى المخدرات فى المجتمع بدلا من استخدام أسلوب الحبس .

فينبغي النظر فى سياسة التجريم والعقاب، وبدلا من إقامة السجون يتم إقامة مراكز للعلاج والتأهيل ، أو تطوير أسلوب العقاب فى قضايا المخدرات. فالرأى العام فى بريطانيا يتجه نحو اعتبار متعاطى المخدرات مريضا يجب علاجه بدلا من حبسه.

وطرحت الأوراق المقدمة عدة مقترحات فى هذا الشأن ، من أهمها:

أ - إعداد برامج علاجية وتأهيلية شاملة لعلاج متعاطى ومدمنى المخدرات من الرجال والنساء داخل السجون وعقب الإفراج .

ب - إنشاء إدارة المجرمين القومية ، يكون الهدف منها رعاية المفرج عنهم من السجون ؛ لضمان استمرار تلقى المتعاطين العلاج والدعم عقب إطلاق سراحهم.

ج - البحث عن بدائل الحبس بالنسبة للمحكوم عليهم فى قضايا تعاطى وإدمان المخدرات ، يكون الهدف منها تأهيل المتعاطى وعلاجه .

توصيات المؤتمر

اتساقا مع طبيعة المؤتمر، فقد تضمنت الجلسة الختامية - فى اليوم الثالث والأخير - تقارير أعدها مقررو المؤتمر حول السياسات العقابية الحديثة، بالإضافة إلى محاولة صياغة إطار عام يتفق عليه فى تحليل هذه السياسات. وقد شارك معظم الحضور فى مناقشة هذه التقارير.

كما تضمنت الجلسة الختامية عددا من التوصيات تناولت التحديات التى

يلزم التصدى لها فى دورات ومؤتمرات مقبلة فى هذا المجال ، وأهمها :

- ١ - الحد من انتهاكات حقوق الإنسان بالسجون ، ومنع العنف والتعذيب.
- ٢ - الحد من انتشار ظاهرة خصخصة السجون.

- ٣ - العمل على رفع مستوى كفاءة برامج علاج وتأهيل متعاطي ومدمني المخدرات للمودعين بالسجون، ورعايتهم عقب الإفراج عنهم .
- ٤ - عدم حبس الأطفال لمدة طويلة ، والبحث عن بدائل لحبس الأطفال.
- ٥ - الحد من عقوبة الحبس ، والتوسع في الأخذ ببدائل الحبس.

على هامش المؤتمر

- ١ - أقيم على مدى أيام المؤتمر الثلاثة معرض للكتب والأبحاث التي اهتمت بالمسجونين (رجال ، نساء ، أطفال) في المجالات المختلفة : القانونية ، والاجتماعية ، والنفسية .
- ٢ - أقيم معرض للمنتجات اليدوية للمسجونين من عدة دول هي : كندا ، والمسيك ، والبرتغال . وقد شمل المعرض مشغولات يدوية تحتوى على أشغال الإبرة والرسومات والزخرفة ، والسجاد اليدوى ، والرسم على الزجاج .
- ٣ - نظمت السيدة Anne Owers رئيسة مفتشى السجون فى إنجلترا وويلز زيارة للسجن الرئيسى بمقاطعة ويلز والخاص بالمجرمين الخطرين .

28- Cook, H. C., *Manual of Histological Demonstration Techniques*. Bulter Worth, 1974, pp. 750-800.

And Also :

Kachman, J. F. and Moss, D. W. , Enzyme in: *Fundamental of Clinical Chemistry*, Tietz, N. Y. (Ed.), Sounders Company, 1976.

Kozma, C. K.; Weisbroth, S. H.; Stratment, S. L. and Conjeros, M., Normal Biological Values of Long Event Rats, *Laboratory Animals Care*, Vol. 19, 1969, pp. 746-755.

29- Cook, H. C., op. cit., pp. 750-800.

30- Mimura, D. J.; Yamade, C. and Swendseid, M. E. Influence of Dietary Protein Levels and Hydrocortisone Administration on the Branched- chain Amino Acids Transaminase Activity in Rat Tissues, 1968, Cited in: *Protein-calorie Malnutrition*. Olson, E.R. (Ed.) ,1975.

ملخص

تأثير غذاء ملكات النحل على بعض أعضاء صفار فتران التجارب المفداة على وجبات منخفضة المحتوى من البروتينات والدهون

إيمان هلال وآخرون

يعتمد الشباب في بعض المجتمعات الفقيرة في غذائهم علي وجبات غير متكاملة العناصر (ضعيفة المحتوى من البروتينات والدهون اللازمة لنمو الجسم) ، مما يؤدي بهم إلى أمراض سوء التغذية .

لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الوجبات التي لا تحتوي على كميات كافية من البروتينات والدهون على محتوى الكبد والمخ والكلية والعضلات لفتران التجارب من بعض المكونات الحيوية للجسم ، ومدى إمكانية استخدام غذاء ملكات النحل "الرويال چيلي" للعلاج .

وقد أثبتت الدراسة وجود نقص حاد في محتوى الكبد من البروتينات الكلية ومحتوى القلب والكلية والعضلات من الدهون الكلية ومحتوى القلب والكلية والمخ والعضلات من الكوليسترول . وإن هناك ارتفاع في محتوى الكبد من الدهون الكلية والكوليسترول للفتران التي تغذت على وجبات ضعيفة المحتوى من البروتينات والدهون .

وقد تحسنت هذه الأوضاع كثيرا بإعطاء وجبات كاملة العناصر مضافا إليها غذاء ملكات النحل "الرويال چيلي" لمدة ٣٠ يوم .

- 12- Bunce, G. E. and Bloomer, J. E., Effects of Protein Deficiency on Serum and a Urinary ions in Rats, *Journal of Nutrition*, Vol. 102, 1972, pp.863-868.
- 13-Paget, G. E. and Barns, J. M., *Evaluation of Drug Activities, Toxicity Tests, Pharmaceuticals*, Vol. 1, New York and London, Academic Press, Chapter 6, 1964.
- 14-Knight, J. A.; Anderson, S. and Rawie, J. M., Chemical Basics of the Sulfo-phospho-vanillin Rreaction for Estimating Total Serum Lipid, *Clinical Chemistry*, Vol. 18, 1972, pp.199-202.
- 15-Allain, C. C.; Lucy, S. P.; Cicely, S. G. C.; Richard, W. and Paul, C. F., Enzymatic Determination of Total Serum Cholesterol, *Clinical Chemistry*, Vol. 20 (4),1974, pp.470-475.
- 16- Doumas, B. T., Standards for Total Serum Protein Assays, *Clinical Chemistry*, 2 (8), 1975, pp.1159-1166.
- 17-Reitmen, S. and Frankel, S., A Colourimetric Method For Determination of Serum Glutamic Oxaloacetic and Glutamic Pyruvic Transaminases, *American Journal of Clinical Pathology*, Vol. 28, 1957, pp. 26 - 63.
- 18- Armitage, P., *Statistical Methods in Medical Research*. Oxford, London, Blackwell Scientific Publication, 1974, pp. 116-120.
- 19-Lentner, C.; Lentner, C. and wink, A., *International Medical and Phar nia ceu-tical Sciences*, Switzerland, Basal, Ciba- Geigy limited, Vol. 2, 1982.
- 20- Cherel, Y; Attaix, D.; Rosolowska-Huszez, D.; Arnal, M. and Le Maho, Y., op. cit., pp. 843 - 847.
- 21- Viana, G. S.B.; Figueiredo, R.M.O. and Bruno, J.S., Effect of Protein-energy Malnutrition on Muscarinic Receptor Density and Acetylcholinesterase Activity in Rat Brain, *Annals of Nutrition and Metablism*, Vol. 41, 1977, pp. 52-59.
- 22- Heymsfield, S. B.; Mc Marus, C.; Stevens, V. and Smith, J., op. cit., pp.1192 - 1199.
- 23- Fiorotto, M.L.; Davis, T.A. and Reeds, P.J. , Regulation of Myofibrillar Protein Turnover During Maturation in Normal and Undernourished Rat Pups, *American Journal of Physiological Regulation and Integrated Comparative Physiology*, Vol. 278 (4) , 2000, pp. 845-854.
- 24- Heymsfield, S. B.; Mc Marus, C.; Stevens, V. and Smith, J., op. cit., pp.1192 - 1199.
- 25- Williams, J. N. and Hurllebaus, A. J., Response of the Liver to Prolonged Protein Depletion: Neutral Glycerides and Cholesterol; Production of Fatty Liver by Certain Amino Acids , *Journal of Nutrition*, Vol. 85, 1965, pp. 73 - 81.
- 26- EL-Nabawy, M.; Shukery, A. S.; Safowh, M. A. and Fayad, I., *Gazzet Egyptian Pediatric Association*, Vol. 12, 1964, p. 1, Cited in: Amer, M. M., *Plasma Protein Energy Malnutrition*, Thesis, Faculty of Medicine, Cairo University, 1993.
- 27-Waterlow, J. C., Kwashiorkor Revised the Pathogenesis of Edema in KWO and its Significance, *Transcend Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene*, Vol. 71, 1984, p. 436.

References

- 1- Davidson, S. S.; Passmore, R.; Brack, J. F. and Truswell, A. S., *Human Nutrition and Diabetics*. The English Language Book Society and Churchill Living Store, 6 th ed., 1975, pp. 302-317.
- 2- EL-Deeb, B.; Hefny, k.; Hussein, M. A.; Moharram, S. and oldhom. L., *The State of Egyptian Children*, Report Published by the Central Agency of Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS) and United Nations of Children Fund (UNICEF) June, 1988, p. 76.
- 3- World Health Organization (WHO), *Malnutrition Worldwide; Malnutrition Across the Life Span*, WHO Nutrition Program, 1998, p. 12.
- 4- Spiekerman, A. M., Increased Risk of Respiratory Disease and Diarrhea in Children with Pre-existing Milk Vitamin A-deficiency, *American Journal of Clinical Nutrition*, Vol. 48, 1993, p. 977.
And Also :
Straus, P. S., Nutritional Regulation of Hormones and Growth Factors that Control Mammalian Growth, *FASEB Journal*, Vol. 8, 1994, pp. 6 - 12.
- 5- Cherel, Y; Attaix, D.; Rosolowska-Huszez, D.; Arnal, M. and Le Maho, Y., Brief Fasting Decrease Protein Synthesis in the Brain of Adult Rats, *Neurochemical Researches*, Vol. 16, 1991, pp. 843 - 847.
- 6- Heymsfield, S. B.; Mc Marus, C.; Stevens, V. and Smith, J., Muscle Mass, Reliable Indicator of Protein Energy Malnutrition Severity and Outcome, *American Journal of Clinical Nutrition*, Vol. 35, 1982, pp. 1192 - 1199.
And Also :
Millward, D. J.; Garlic, P. J. and James, W.P.T. , Relationship Between Protein Synthesis and RNA Content in Skeletal Muscles, *Nature*, Vol. 241, London, 1973, p. 204.
- 7- Tamura, T.; Fujii, A., and Kuboyama, N. , Antitumor effects of royal jelly (RJ). *Nippo Yakurigaku Z.*, Vol. 89, 1987, pp. 73-80.
- 8- Fujii, A.; Kobayashi, S.; Kuboyama, N. et al., Augmentation of Wound Healing by Royal Jelly (RJ) in Streptozotocin Diabetic Rats, *Japanese Journal of Pharmacology*, Vol. 53, 1990, pp. 331-337.
- 9- Sver, L.; Orsolic, N.; Tadic, Z. et al., A Royal Jelly as a New Potential Immunomodulator in Rats and Mice, *Comparative Immunology and Microbiology of Infectious Diseases*, Vol. 19, 1996, pp. 31-38.
- 10- Campbell, J. A., Methodology of Protein Evaluation, *Nutrition Documents* , R. 101, add. 37, New York, June Meeting , 1963.
- 11- Hegsted, D. M.; Milles, R. C.; Elvehjem, C. A. and Hart, E. B., Choline in the Nutrition of Chick, *Journal of Biological Chemistry*, Vol. 138, 1941, pp. 459-470.

Muscle ALT and heart AST indicated a significant decrease in low protein-low fat group after 21 days of malnutrition. The decreasing of AST and ALT activities may be correlated to the decreased biosynthesis of these enzymes as a result of lowered protein intake, and / or with the sustained increase in their serum levels due to their loss from the tissues as found in a previous study. In contrary to our results, Mimura et al. ⁽³⁰⁾ revealed that protein deprivation causes a significant reduction in the oxidation of valine by muscle but not by liver. So, transaminase activity in muscles is increased.

It's clear that, after the regimen period, rats fed balanced diet with royal jelly showed more improvement, faster returning back to normal, and more closer to the control individuals than those received balanced diet only.

From the present results, it is well recommended to use royal jelly to help revealing from sever malnutrition. Further investigations must be done to illustrate the mechanism of royal jelly on malnourished cases, and compare between it and other natural product on such cases.

food deprivation, and the decrease in protein synthesis result mainly from a decrease in ribosomal activity. Heymsfield et al. ⁽²²⁾ stated that when protein-energy malnutrition (PEM) is the result of underlying disease, organs and tissues begin to resemble brain, in that the protein pools within them are critical for survival. This is a rather marked contrast to the uncomplicated semistarved rat in which heart, muscles and kidney showed significant atrophy⁽²³⁾.

Heymsfield et al. ⁽²⁴⁾ investigated that skeletal muscle, liver protein content and glycogen reduced greatly in the malnourished rats. When adequate diet is restored, liver quickly regains original protein content. Skeletal muscle regain weight and protein content gradually. On the contrary, brain loses no mass, therefore brain would be a very poor marker of the protein-energy malnutrition (PEM) process, and liver would be a sensitive marker in the early phases of PEM development and recovery.

The present work revealed that total lipid and cholesterol content of heart, kidney and muscle decreased significantly in the regimen group. On the contrary, total lipid and cholesterol content of liver was increased significantly in the same group. While total lipid of brain recorded nonsignificant change after the regimen period. These results were concomitant with that of Williams and Hurlebaus ⁽²⁵⁾ who reported that liver content of lipid and cholesterol increased significantly in the sample protein deficiency group after 8 weeks. Furthermore, the protein deficiency produced an increase in the liver neutral glycerides. In the present work, the increase in liver lipid content may be a reflection of infiltration of fats in the liver as indicated by EL-Nabawy et al.⁽²⁶⁾ and Waterlow ⁽²⁷⁾. They reported that fatty infiltration of the liver is a constant feature and it is suggested to be sometimes the cause of death in KWO.

Transaminases (AST and ALT) represent a group of enzymes that are present within the cytoplasm of the living cells with the highest concentrations of ALT found in liver tissue, lower concentrations present in heart, muscle and relatively small amounts are present in brain, kidney and serum ⁽²⁸⁾. AST was found to have its highest concentration in a variety of tissues including liver, kidney, skeletal and cardiac muscles⁽²⁹⁾.

Table (5)
Effect of Low Protein -low Fat Regimen on AST
(Aspartate Aminotransferase) Activity (u/g Tissue)
in Differentorgans After 21 Days of Treatment and 30 Days
of Recovery Period in Albino Rats

Criteria	21 Days of Treatment			30 Days of Recovery Period		
		Control	Regimen group	Control	Balanced diet	Balanced diet and Royal Jelly
Heart	\bar{X}	15.917	16.633	18.800	18.700	19.000
	S.E	0.107	0.049	0.900	0.932	0.967
	P		<0. 05		--	--
Kidney	\bar{X}	16.200	12.000	16.567	16.555	16.994
	S.E	0.500	0.333	0.667	0.800	0.667
	P		<0. 01		--	--
Brain	\bar{X}	10.000	11.000	10.833	11.000	11.500
	S.E	0.601	0.967	0.667	0.567	0.931
	P		--		--	--
Liver	\bar{X}	18.333	14.033	19.867	19.867	20.000
	S.E	0.700	0.400	0.733	0.538	0.712
	P		<0. 01		--	--
Muscle	\bar{X}	17.000	16.867	16.955	17.017	16.117
	S.E	0.333	0.709	0.798	0.529	0.962
	P		--		--	--

Discussion:

In the present work, liver protein content showed significant decrease in the regimen group. On the other hand, total protein content of heart, kidney, brain and muscles did not show any significant change in all groups, after twenty-one days of regimen.

In agreement with our results, Cherel et al. ⁽²⁰⁾ and Viana et al. ⁽²¹⁾ revealed that brain proteins of mature rats are preferentially spared during starvation. Protein turnover declines very early in response to

Concerning ALT activity, a significant decrease was observed in kidney and liver ($P<0.01$) and muscle ($P<0.05$) after the regimen period. While no significant change was observed in both heart and brain (table 4). On the other hand, AST activity showed a significant decrease in heart ($P<0.05$), kidney and liver ($P<0.01$) only. No significant change was recorded in both brain and muscle when compared with the control group after the treated period (table 5). Both ALT and AST activities showed no significant change after the recovery period in all the tested organs (in rats treated with balanced diet only or balanced diet and Royal Jelly).

Table (4)
Effect of Regimen on ALT (Alanine Aminotransferase)
Activity (u/g Tissue) in Different Organs After 21 Days of
Treatment and 30 Days of Recovery Period in Albino Rats.

Criteria		21 Days of Treatment		30 Days of Recovery		
		Control	Regimen group	Control	Balanced diet	Balanced diet and Royal Jelly
Heart	\bar{X}	6.400	6.400	11.567	12.117	19.000
	S.E	0.581	0.888	0.812	0.819	0.967
	P		--		--	--
Kidney	\bar{X}	12.783	7.517	13.667	13.100	16.994
	S.E	0.534	0.193	0.850	0.425	0.667
	P		<0. 01		--	--
Brain	\bar{X}	4.153	4.108	6.401	6.533	11.500
	S.E	0.392	0.973	0.276	0.653	0.931
	P				--	-
Liver	\bar{X}	16.433	13.983	16.962	16.583	17.000
	S.E	0.107	0.048	0.881	0.671	0.712
	P		<0. 01		--	--
Muscle	\bar{X}	13.567	13.281	15.815	15.567	16.117
	S.E	0.107	0.043	0.381	0.749	0.962
	P		<0. 05		--	--

As shown in table (3), a significant decrease ($P < 0.01$) was indicated in the cholesterol content of heart, kidney, brain and muscle in the regimen group after the treated period. On the contrary, liver showed a significant increase ($P < 0.01$) in its cholesterol content. While no significant change was detected in all the examined organs after the recovery period in the groups treated with balanced diet with Royal Jelly.

Table (3)
Effect of Low Protein - Low Fat Regimen on Cholesterol
Content (mg/g Tissue) in Different Organs During 21 Days
of Treatment and 30 Days of Recovery Period in Albino Rats

Criteria		21 Days of Treatment		30 Days of Recovery		
		Control	Regimen group	Control	Balanced diet	Balanced diet and Royal Jelly
Heart	\bar{X}	9.500	1.830	8.330	7.830	8.500
	S.E	0.102	0.065	0.042	0.070	0.050
	P		<0. 01		--	--
Kidney	\bar{X}	20.330	15.175	18.830	18.670	19.670
	S.E	0.076	0.054	0.087	0.080	0.095
	P		<0. 01		--	--
Brain	\bar{X}	15.83	5.500	16.000	16.330	15.500
	S.E	0.249	0.159	0.211	0.105	0.138
	P		<0. 01		--	--
Liver	\bar{X}	6.500	20.170	6.670	4.500	5.670
	S.E	0.180	0.296	0.194	0.171	0.233
	P		<0.01		--	--
Muscle	\bar{X}	11.330	3.500	15.170	14.500	14.670
	S.E	0.095	0.034	0.105	0.163	0.131
	P		<0.01		--	--

A significant decrease ($P < 0.01$) was observed in the total lipid content of heart, kidney and muscle in the regimen group. On the other hand, total lipid content of liver showed a significant increase ($P < 0.01$) in the same group after 21 days of the experiment. While brain content of lipid showed nonsignificant change throughout the time of the experiment in all groups. After thirty days of recovery period, total lipid content in all these major organs did not show statistical differences in all groups when compared with the control group (table 2).

Table 2
Effect of Low Protein -low Fat Regimen on Total Lipid
Content (mg /g Tissue) in Different Organs After 21 Days
of Regimen and 30 Days of Recovery Period in Albino Rats

Criteria		21 Days of Treatment		30 Days of Recovery		
		Control	Regimen group	Control	Balanced diet	Balanced diet and Royal Jelly
Heart	\bar{X}	52.00	18.00	47.00	53.00	46.00
	S.E	0.704	0.309	0.546	1.1184	0.400
	P		<0.01		--	--
Kidney	\bar{X}	103.00	49.00	99.00	93.00	98.00
	S.E	0.392	0.796	0.873	0.257	0.704
	P		<0.01		--	--
Brain	\bar{X}	82.083	80.067	81.150	82.520	81.717
	S.E	2.968	2.191	1.766	2.071	2.595
	P		--		--	--
Liver	\bar{X}	22.733	45.167	24.400	25.167	23.500
	S.E	0.926	1.352	0.938	1.078	2.432
	P		<0.01		--	--
Muscle	\bar{X}	89.00	23.00	83.00	87.00	87.00
	S.E	0.811	0.326	0.628	0.653	0.372
	P		<0.01		--	--

Results

The data presented in table (1) revealed a significant decrease ($P < 0.05$) in liver protein content in the regimen group after 21 days. On the other hand, total protein content of heart, kidney, brain and muscle did not show significant difference in all groups whether before or after recovery period.

After thirty days of recovery period the liver protein content showed nonsignificant change in the regimen group received balanced diet with Royal Jelly. While that received balanced diet only was still indicate "significant" decrease ($P < 0.05$) as shown in table (1).

Table (1)
The Effect of Low Protein Low Fat Regimen on Total Protein Content (mg/g Tissue) in Different Organs After 21 Days of Treatment and 30 Days of Recovery Period in Albino Rats

Criteria		21 Days of Treatment		30 Days of Recovery		
		Control	Regimen group	Control	Balanced diet	Balanced diet and Royal Jelly
Heart	\bar{X}	87.000	87.017	89.383	87.000	87.950
	S.E	1.222	1.430	1.405	1.913	2.008
	P		---		---	---
Kidney	\bar{X}	64.167	59.950	62.733	59.450	59.133
	S.E	1.440	2.109	1.041	2.134	2.299
	P		---		---	---
Brain	\bar{X}	11.483	11.867	11.883	11.600	12.083
	S.E	1.336	1.562	1.721	0.759	0.878
	P		---		---	---
Liver	\bar{X}	52.783	37.500	54.700	45.167	54.700
	S.E	2.305	6.334	3.078	1.723	3.078
	P		<0.05		<0.05	--
Muscle	\bar{X}	12.500	13.917	11.533	11.050	10.583
	S.E	1.900	1.145	2.413	1.365	3.279
	P		---		---	---

The Composition of Control Diet and Low Protein Low Fat Diet

Diets Constituents g%	Control diet ⁽¹⁰⁾	Low protein - low fat diet
Casein	13	3.9
Maize starch	67	76.1
Olive oil	10	5
Mineral mixture ⁽¹¹⁾	4	4
Vitamin mixture ⁽¹²⁾	1	1
Cellulose	5	5

All animals were kept in healthy cages at room temperature. Food and tap water were freely available. After twenty-one days, six individuals from each group were sacrificed. The remainder of regimen group was divided into two groups, one received the balanced diet as that of the control group and the other received the balanced diet and administered with royal jelly for thirty days for recovery.

The amount of royal jelly that given to the individuals was calculated using multiplication factors for dose conversion between different species (The conversion factor from man of 70 kg to rat of 200g is 0.018) according to Paget and Barnes⁽¹³⁾.

After 30 days of the recovery period, animals were scarified and as soon as possible organs were removed. Pieces of each organ were weighed and put in saline to determine cholesterol level, aspartate and alanine aminotransferase activities, or put in 0.1N sodium hydroxide to determine total protein or in concentrated sulphoric acid to determine total lipids. Total lipid was determined according to the method of knight et al.⁽¹⁴⁾. Cholesterol has been detected according to the method of Allain et al.⁽¹⁵⁾. Protein was estimated according to Doumas⁽¹⁶⁾. Aspartate and Alanine transaminases activities were determined according to the method described by Reitman and Frankel⁽¹⁷⁾.

The statistical analysis of the obtained data was done according to Armitage⁽¹⁸⁾ and Lentner et al.⁽¹⁹⁾. The analysis was revised by Quattro pro for windows program version 2-Microsoft Windows version 7.

Malnutrition affects all ages across the entire lifespan. From the moment of conception, through out fetal life. Iodine, folate and intrauterine nutrition have a profound influence on development, growth, morbidity, mortality, not only in utero and in early infancy, but on morbidity, physical and mental capacity through out life, including the development of diet-related nutritional calorie deficiencies later in life ⁽³⁾.

Malnutrition is known to cause biochemical alterations in the brains of humans and other animals, and its effects appear to be specific for various gene products⁽⁴⁾. Brain proteins of mature rats are preferentially spared during starvation. Protein turnover declines very early in response to food deprivation, and the decrease in protein synthesis result mainly from a decrease in ribosomal activity⁽⁵⁾. Skeletal muscles, liver protein content and glycogen reduced greatly in the malnourished rats. When adequate diet is restored, liver quickly regains original protein content. Skeletal muscles regain weight and protein content gradually⁽⁶⁾.

Royal jelly has moderate antitumor activity ⁽⁷⁾. Promote wound healing, ⁽⁸⁾ and stimulate or inhibit various aspects of immune function⁽⁹⁾.

Many people in the developing countries suffer from obesity. They follow many kinds of diets for weight loss, but their diets are usually poor in protein and fats. So this study was planned to investigate the effect of low protein-low fat regimen on some physiological parameters of animals and to identify the possible hazards of such regimen. Also, to assess the role of balanced diet only and balanced diet with Royal Jelly as recovery agents.

Material and Methods

Thirty male albino rats of similar age and size, weighing $55 \pm 5g$ at the beginning of the experiment, were fed balanced diet for 10 days. After this adaptation period, when their weight reached $80 \pm 10g$, they were randomly divided into 2 main groups as the following:

- (a) Control group (12 rats) fed on a balanced diet containing 10% protein and 10% fat.
- (b) Low protein low fat group (18 rats) fed on low protein low fat diet containing 3% protein and 5% olive oil.

EFFECT OF ROYAL JELLY ON SOME ORGANS OF YOUNG RATS SUBJECTED TO LOW PROTEIN LOW FAT REGIMEN

Eman Helal *
Mohamed Bashandy *

Samir Zaahkhouk *
Mohamoud Khalifa *

It has been noticed that young people in poor countries usually follow regimen, which based on low protein - low fat diet. Since dietary protein is expensive, so they could not have their requirement of it. In this study young rats were fed low protein low fat diet for 21 days. Then, one third of animals were sacrificed while others were divided into two groups. One of this groups was fed on a balanced diet and the other was fed on balanced diet supplemented with Royal Jelly for 30 days.

Significant decreases were found in liver total protein, total lipids of heart, kidney, muscles and total cholesterol of heart, kidney, muscles and brain. On the other hand, a significant increase was recorded in liver total lipids and cholesterol. Other parameters were not affected during this period. From this study, it is clear that both royal jelly and balanced diet have a good effect in ameliorating the resulted hazards of this diet.

Introduction:

Malnutrition is the most important health problem in developing countries in the world today. Protein malnutrition (PEM) occur characteristically in children under five years, where ever the diet is poor in protein and energy. Death rate in these children may be 20-50 times more than the rate in rich and prosperous communities in Europe and North America. No age is immune, but in older persons the disease is much lesser frequent, because protein and energy requirements are relatively reduced as age advances⁽¹⁾. In Egypt, malnutrition particularly among young children and their mothers is an important problem⁽²⁾.

• Zoology Department, Faculty of Science for Girls, Al-Azhar University.

The National Review of Criminal Sciences, Volume 48, Number 1, March, 2005.

ملخص

دراسات مناعية على إدمان وانحسار الأفيونيات

حنان مصطفى

يؤدى تعاطى الأفيونيات إلى حدوث اضطرابات فى الهرمونات العصبية وخلل فى كفاءة أداء الجهاز المناعى فى الجسم ، ويتم ذلك بواسطة المستقبلات الأفيونية الموجودة فى الجهاز العصبى المركزى ؛ لذا لزم دراسة تأثير العلاقة بين المورفينات ومستقبلاتها على الجهاز المناعى ، وهذا ما استهدفت إليه هذه الدراسة . وقد أجريت الدراسة عن طريق مقارنة تأثير المورفين بمفرده أو الهيروين فى وجود أحد مضادات الأفيونيات "نالوكسون" على هذه المستقبلات . ويفصل الخلايا الليمفاوية من دم متعاطى الهيروين ، وباستخدام الانقسام الخلوى (PHA, PWM) لكل من الخلايا (ت) و (ب) على التوالى . أظهرت النتائج انخفاض إفراز السيتوكينات (IL-2, IL-4, IFN- γ) بدرجة معنوية ، بينما زاد إفراز السيتوكينات (IL-10, IL-5) مقارنة بالمجموعة الضابطة. وقد أظهرت النتائج أيضاً تأثير إفراز هذه الخلايا الليمفاوية فى وجود مضادات الأفيونيات (نالوكسون) ، حيث زاد إفراز السيتوكين (IL-10, IL-5) فى وجود محثات التكاثر (PHA) .

وقد أظهرت النتائج زيادة إفراز هرمون الكورتيزول فى بلازما دم متعاطى الهيروين ، بينما لم يتأثر هرمون أدرينوكورتيكوتروبيك. وشمل الجزء الثانى من الدراسة تأثير الانقسام الخلوى (Con A and LPS) على خلايا طحال فئران التجارب للخلايا (ت) و (ب) على التوالى . وأظهرت الدراسة أن هناك انخفاضاً يتبعه زيادة فى تكاثر الخلايا (ب) (Con A) والخلايا (ب) فى وجود (LPS) . وقد تأثر إفراز السيتوكينات (IL-2, IL-4, IL-5, IL-10 and IFN- γ) خلال فترة انحسار المورفين من جسم حيوانات التجارب المعالجة. بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن تعاطى المورفين يسبب انخفاض هرمون الكورتيزول ، بينما يزيد فى فترة الانحسار. ولم يتأثر إفراز هرمون أدرينوكورتيكوتروبيك فى بلازما الدم. وتتطلع الدراسة إلى معرفة الآلية المنظمة خلال عملية الإدمان والانحسار للكشف عن التغيرات المناعية المتأثرة بالمورفينات .

immunity may be connected with a variety of mechanisms of the morphine-induced immunomodulation, including indirect mechanisms involving the central NS and a stress-responsive hypothalamo-pituitary-adrenal axis as well as direct effects on immunocompetent cells. This observations show a complexity of the interactions between morphine and neuro-endocrine-immune system leading to various effects on particular components of the immune system. Undoubtedly, morphine effects are dependent on actual balance of neural, endocrine, and immune parameters of the body, which are constantly altered by stressing factor. The present study also shows that heroin immunomodulatory properties are similar, but not identical, to those of morphine. Since heroin use may be a cofactor in the development of autoimmune diseases and loss of resistance to pathogenic infection, elucidation of the immunopathogenic mechanism of heroin is vitally important. Consequently, the coming research on the effect of heroin on the immune system should be connected with neuro-endocrine system. It will facilitate to understand which mediators will play a vital role (s) in the heroin-modulated immune response, and how this indirect effect of heroin combines with the direct effect of heroin on immune system. Collectively, these findings indicate that heroin produces intrinsic immunomodulatory properties that might contribute to the immunological abnormalities observed in heroin users.

In summary, the potential contribution of morphine to the effect of drug addiction on immune function health endpoints, and the recent development of alternative delivery system for heroin, increase the immediate need for information on the effect of heroin on the immune system. The present study also showed the effect of quantify day abuse on the recovery of the immune functions of the tested subjects. In addition, the recovery was found to appear earlier at 5days post-withdrawal. On the other hand, the animals model used in the present study also confirmed the data obtained from the human study. Also, this may help to answered some questions which could not to be answered using the human study.

However, during the abstinent period, the present results showed that significant rise in spleen cell responsiveness to Con A was demonstrated in early period followed by a remarkable decline throughout. Simultaneously, non-significant response in B-cell mitogen, LPS, was detected throughout.

During the abstinent period, our study reported a non-significant differences in the production of IL-2. In contrast, previous studies demonstrated that *in vivo* exposure to morphine results in a statistically significant reduction on IL-2 production in both tolerant and abstinent animals. The present results also reported that the effect of morphine on IFN- γ production was significantly depressed from the 3rd week post-treatment. However, a significant increase was observed only during the 4th week of withdrawal, followed by significant decline throughout. These results supported partially by the previous studies. It has been reported that narcotic administration of morphine produced remarkable decrease in the level of circulating IFN- γ .

Also, the present results demonstrated that the production of IL-4 after chronic morphine treatment slightly decreased in early period after treatment and normalizes throughout. More clearly, in the withdrawal period the production of IL-4 was suppressed throughout the abstinence period. Our results, partially is in agreement with previous study demonstrated that IL-4 production was suppressed only in morphine-tolerant mice, but appeared to recover following pellet removal. IL-10 initially designated cytokine synthesis inhibitory factor was originally identified as a production of murine Th2 clones suppressed the production of cytokines by T-helper-1(Th1) clones. The reported results indicated that the increase of IFN- γ production by stimulated T-cells mitogen in early period of chronic treatment of heroin was accompanied by no change of IL-10 synthesis. Indeed, IL-10 production accompanied with no change of IFN- γ production.

In conclusion, the overall immunocompromised state induced by *in vivo* morphine treatment is the result of multiple suppressive activities of the opioids. Furthermore, this effect appears to be mediated by a classic opiate receptor, based on reversibility of the effect by an opiate receptor antagonist, naloxone. Differential effects of morphine on

Previous studies have shown HPA axis involvement in immuno-modulation following short-term exposure to morphine, specifically, the administration of morphine elicits a stress response with a subsequent increase in serum corticosterone levels. The results previously showed serum corticosterone levels were lower in the chronic morphine-treated mice relative to vehicle-treated control. In response, elevated corticosterone levels at some time points between morphine injections in morphine-tolerant subjects, could be due to alterations in the normal circadian rhythms of hormone release as well as drug withdrawal, rather than increasing corticosterone levels by suppression of abstinence. In agreement, our results showed that serum cortisol levels were lower in chronic morphine-treated mice compared to control. The levels were significantly increased thereafter. However, withdrawal of morphine caused a non significant increase in plasma cortisol levels in mice. Moreover, serum ACTH levels were not significantly changed in the chronic morphine-treated and abstinent mice. Our results, in part, are in agreement with other studies found that chronic morphine treatment affects ACTH levels in the anterior pituitary. Specifically, the response of HPA axis during withdrawal is the same acute response to opioid

The present results showed that daily administration of morphine significantly suppressed the body weight of injected mice, but in abstinent mice exhibited significant increase in body weight. Other studies revealed that the body weight changed, and the weight of liver, spleen, thymus, and kidneys were all reduced in response to morphine 24 hr after implantation. Moreover, body weights of animals 6 days after implantation with morphine pellets were not significantly different from placebo-treated animals. Specifically, none of the reduction in organ weights had a strong relationship to morphine dose. Therefore, these changes may be due to the increased cortisol levels.

Our results clearly showed that chronic morphine treatment produced a remarkable enhancement after early period of administration followed by a significant suppression of the splenic lymphocytes stimulated by Con A and LPS mitogen.

B-cell, but IL-2 secretion was completely suppressed. Moreover, the increase of IFN- γ secretion was accompanied by decrease of IL-10 production specifically, in HBw group. Such suppression of B-cell proliferative response was accompanied by increasing IL-5 production. However, there was no further significance changes in the B-cell proliferative response and IL-5 production in the presence of naloxone. In the current study, our data indicated that there was a significant suppression of IFN- γ levels by PHA-stimulated blood lymphocytes from Hw and HBw subjects. Additionally, a significant suppression of IFN- γ production was demonstrated after the in vitro presence of naloxone.

2.The Experimental Animal and Morphine Treatment

Although a relationship between morphine and changes in the immune system was found several years ago. The range of effects that morphine induce on the immune system have not yet been fully characterized. The experimental animal models designed previously to study the effect of morphine on the immune system generally evaluated short periods of treatment. In the present study, we developed a murine model simulating three possible serious problems of human heroin abuse. First is an increasing daily dose model; second a regular injection for a long period of time and third, is the period of drug withdrawal after heroin quitting. As the use of morphine and withdrawal treatment are common in human intravenous drug users, an experimental murine system modeling human chronic heroin addiction was developed in the present study. Intravenous drug abusers, hospitalized for serious infectious diseases, showed an inverted T-helper/T-suppressor (TH/TS) ratio. Therefore, it was difficult to assess the drug or infection contributing changes in T-cell subsets particularly as healthy drug abusers showed no changes. As changes in lymphocytes subpopulation were found in long-term addicts, long-term repeated exposure may be necessary to induce sever modifications in T-cell subsets and different cytokine assays. In this study, we evaluated the effects of increasing doses of morphine for 10 weeks treatment on immune system by measuring T- and B-cell mitogenic responses and different cytokine assays.

actions. The present results clearly demonstrate that the immunological deficits evidence during drug consumption are reversible slowly after heroin is withdrawn concomitantly in parallel with the decline of the withdrawal signs and other neurobehavioral effects.

The mechanisms responsible for the opioid-induced changes in immune function are still unclear. They may be mediated directly via opioid receptors present on lymphocytes, and/or indirectly via opioid receptors in the central nervous system. Our present study showed that in vitro the presence of naloxone induced further inhibition of the PHA-proliferative response and IL-2 production. The naloxone irreversibility of this effect clearly suggested that the opioids do not interact with a typical opiate receptor on the target lymphocytes. Molecular and biochemical characterizations suggest that the immune cell differentially express classic opioid receptor. In addition, the presence of a novel class of opioid receptor in immune cells has been suggested, and is believed that the antiproliferative effect is mediated via this receptor type. However, multifactorial elements might be involved in such alteration. Taken all together, it appears that the opioids may regulate the immune system indirectly by altering various neuro-endocrine mediators of immuno-suppression.

In the current study, IL-4 production was suppressed in Hw but not in HBw group and the in vitro presence of naloxone did not additionally affect the suppression of IL-4 secretion in both group. Secondly, IL-10 production demonstrated a remarkable increase accompanied by significant suppression of IFN- γ secretion in both groups. Additionally, a significant suppression of IFN- γ production was demonstrated after in vitro presence of naloxone. In contrast, in vitro the presence of naloxone produced further suppression in IL-10 and IFN- γ production. Thirdly, IL-5 secreted by T-helper-2 (Th2) cells stimulated by PHA showed a significant increase in both groups. In contrast, no significant effect of naloxone was demonstrated on IL-5 production stimulated in vitro by PHA mitogen.

Clearly, our results demonstrated that the proliferative responses of PWM, IL-2 and IL-10 production were totally suppressed, but IFN- γ production was significantly increased. In the presence of naloxone, there was no significant changes in the proliferative response of

Results and Discussion

1. Study population

The immune function in heroin withdrawal subjects primarily was a focus of the present study. In most previous studies of heroin addiction, the data were obtained from patients who were not only polydrug abusers, but also in the withdrawal state. Indeed, most patients were treated with other drugs to suppress withdrawal symptoms. This would make our results extremely beneficial for the better of heroin withdrawal mechanisms.

In the present study, the total number of blood lymphocytes were not significantly changed in Hw and HBw subjects as compared to control throughout the experimental period.

Hepatic damage following exposure to morphine has been suggested to occur via centrally located opiate receptors and directly through reactive metabolites. In agreement, our study showed that the serum were significantly impaired in Hw and HBw subjects. Indeed, sGOT level was significantly increased in both Hw and HBw as compared to control. However, sGPT level showed only significant change in HBw group as compared to control.

The response of the HPA axis during withdrawal is the same acute response to opioids. Indeed, morphine withdrawal effects cause an increase in plasma cortisol levels of cats and human. In the current study, however, the level of ACTH was not significantly changed in Hw and HBw subjects throughout the experimental withdrawal period. Moreover, the level of circulating cortisol was significantly increased in Hw group after 5 days of the beginning of withdrawal and decline throughout.

The study results demonstrated an earlier decrease in the response of T-lymphocytes to PHA-stimulation and secretion of IL-2 in both Hw and HBw subjects. Our studies supported the notion that the time course of development of tolerance following initial drug exposure and the persistence to tolerance following sudden removal of the drug was found to parallel the development and decline of immune re-

(PHA), Pokeweed mitogen (PWM), Concanavalin A (ConA), and Lipopolysaccharide (LPS)). The functional capacity of lymphocyte subsets to produce intracellular cytokines during different drug phases will be evaluated. The neuroendocrine activation is one of several possible mechanisms through which opiate might regulate immune status. The examination of these different pathways with respect to different lymphoid compartments may elucidate the compartment specificity of opiates immunomodulatory effects. So, the level of adrenocorticotrophic hormone (ACTH) and cortisol in serum of mice and plasma of human were assessed as well.

Methods

1. Study Population

Subjects addicted to heroin and admitted to the inpatient clinic of narcotic treatment department in a private psychiatric hospital in Egypt, were recruited in the present study. All subjects were tested for any recent parasitic infections, HIV, HBV, HCV. All heroin abusers were selected from those who had a history of intravenous injection of heroin from 1-5 years, with a daily heroin dose ranging from 200-1000 mg/day (illicit dose). All subjects did not receive any drugs for suppression the withdrawal symptoms. The patients divided into two groups, thirteen heroin injector intravenous (Hw); their mean age = 30.385 ± 1.734 and eleven heroin/bhang patients (HBw); their mean age = 26.18 ± 1.715 . Fourteen healthy blood donors were used as control with mean age = 29 ± 2.97 . The withdrawal period concerning the human study was twenty days.

2. Experimental Design and Morphine Treatment

The animals (160 mice) were divided into two main groups. The first one to study cellular immune response (140 mice). Morphine sulphate was dissolved in saline 15 min before being injected intraperitoneally. Morphine-injected mice were treated with increasing dose starting with 10mg/kg/day at 1st week and ending with 50mg/kg/day at the 5th -10th week. After the last drug injection animals treated with morphine for 10 weeks were kept for long term (10 weeks later) studies on abstinence. The second group (20 mice) injected with saline and used as control.

A fundamental interaction between the nervous and immune systems has been recognized for a number of years, and has been reviewed. Distinct innervation of immune organs has been demonstrated as well as opiate receptors on immune cells. In addition, lymphocytes have been shown to produce opioid peptides, proteins previously associated with the nervous system. The relationship between these two systems has also led to the hypothesis that withdrawal appears to be, at least in part, immunologically mediated. Studies supporting this relationship utilized either ionizing radiation or cyclosporine to induce the immune system, followed by evaluation of the severity of withdrawal. However, no studies have been reported on the potential differential effects on the immune response following tolerance or abstinence of morphine.

The activation of the hypothalamo-pituitary-adrenal axis (HPA) elicits the production of adrenocorticotropin hormone from the pituitary which in turn elicits the release of the glucocorticoids (GC) which either suppress or have no effect on immune functions. It appears that chronic morphine treatment induces immunosuppression through GC, whereas the immuno-suppressive effects of acute morphine administration appears to be GC independent. Alternatively, the activation of the nervous system (NS) by morphine through innervation of primary and secondary lymphoid organs, elicits the release of catecholamines, which have been demonstrated to suppress lymphocyte functions.

The aim of the present investigation was to explore the effects of different opiates in vivo on experimental animal immune responses during addiction, tolerance and withdrawal phases. As the above findings attest, heroin and morphine differ greatly in their pharmacological and behavioral effect. As heroin and morphine also might differ in their immunomodulatory properties, in vivo studies on heroin immunomodulatory effects are both warranted and needed. Particularly because heroin, not morphine, is the most commonly abused opiate by humans.

Thus, the present study was conducted also to determine the withdrawal effects of heroin on immune status of humans. Splenocytes of mice and human peripheral blood lymphocytes will be assayed for their ability to be induced by different mitogens {Phytohemagglutinin

IMMUNOLOGICAL STUDIES ON OPIATE ADDICTION AND WITHDRAWAL *

Hanan Mostafa **

Chronic administration of heroin alters various neuroendocrine and immune parameters via opioid receptors located within the central nervous system. To examine the possible relationship between opioids and their receptors activation on the immune system, we compared the effects of morphine with both heroin and the highly selective opioid antagonist, naloxone. The present study showed the effect of human mitogens stimulation of T-cells, B-cells in heroin addicts and splenic cells of mice treated by morphine respectively. In addition the production of IFN- γ , IL-2, IL-4, IL-5, IL-10 the level of plasma ACTH and cortisol were studied. Our data clearly demonstrated that opioid treatment can cause measurable suppression of some components of the cellular immune response.

INTRODUCTION

Drug abuse is a public health problem contributing to increased susceptibility to infectious disease, including possibly, the increased incidence of Human Immunodeficiency Virus (HIV) seropositivity, and cancer. Clinical observations first suggested that opiate addicts have an increased susceptibility to infections. Findings subsequently shown to be related to deficits in immune functions. Pre-clinical studies have demonstrated that opioids lead to decreased survival and increased metastasis, in tumor-bearing animals, as well as increase the susceptibility of animals to bacterial and viral infections. In vivo injection of opioids alters a number of immune parameters which increase susceptibility to diseases. Opioids such as morphine have been reported to suppress B- and T-cell proliferation in rats.

- * Summary of Ph. D. Thesis Submitted to Faculty of Science, Cairo University and Supervised by : Prof. Dr. Nadia Gamal Zaki, National Center for Social and Criminological Research, Prof. Dr. Abdel Hakim Saad El-Din and Prof. Dr. Ahmed Osman, Faculty of Science, Cairo University.
- ** Expert, National Center for Social and Criminological Research.

The National Review of Criminal Sciences, Volume 48, Number 1, March, 2005.

The National Review of Criminal Sciences

THE CONSULTATIVE EXPERT: PRIVATE AGREEMENTS AND JUDGEMENTS

Ebrahim Abdalla

ONLINE SIGNATURE AS AN EVIDENCE

Hatem Abdel Bary

CRIMES OF PUBLIC VIOLENCE IN THE EGYPTIAN SOCIETY: Pilot Study

Soad Atta

**DRUG ABUSE CULTURE AMONG PRE- SECONDARY SCHOOL STUDENTS
USING DISCRIMINANT ANALYSIS**

Magda Abdel Ghani

EGYPTIAN YOUTH AND ILLEGAL MIGRATION

Ahmed Wahdan
Eman Sherif

CONFERENCE OF PRISONS AND PENAL POLICY: International Perspectives

Fadia Abou Shahba

**EFFECT OF ROYAL JELLY ON SOME ORGANS OF YOUNG RATS SUB-
JECTED TO LOW PROTEIN LOW FAT REGIMEN**

Eman Helal
and Others

**IMMUNOLOGICAL STUDIES ON OPIATE ADDICTION AND
WITHDRAWAL**

Hanan Mostafa

VOLUME 48



NUMBER 1

MARCH 2005

The National Review of Criminal Sciences

Issued by
**The National Center for Social and
Criminological Research**

Editor in Chief
Nagwa El Fawal

Vice Editors
Hussein El-Makkawi Ahmed Essam Miligui

Editorial Secretaries
Ahmad Wahdan Inass El-Gaafarawi

Correspondence:

Editor in Chief, The National Review of Criminal Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt.
P. C., 11561.

Price and annual subscription :
US \$ 15 per issue
US \$ 40 per volume

Issued Three Times Yearly
March- July- November

The National Review of Criminal Sciences

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
Cairo

THE CONSULTATIVE EXPERT: PRIVATE AGREEMENTS AND
JUDGEMENTS

Ebrahim Abdalla

ONLINE SIGNATURE AS AN EVIDENCE

Hatem Abdel Bary

CRIMES OF PUBLIC VIOLENCE IN THE EGYPTIAN SOCIETY:
Pilot Study

Soad Atta

DRUG ABUSE CULTURE AMONG PRE- SECONDARY SCHOOL
STUDENTS USING DISCRIMINANT ANALYSIS

Magda Abdel Ghani

EGYPTIAN YOUTH AND ILLEGAL MIGRATION

Ahmed Wahdan
Eman Sherif

CONFERENCE OF PRISONS AND PENAL POLICY: International
Perspectives

Fadia Abou Shahba

EFFECT OF ROYAL JELLY ON SOME ORGANS OF YOUNG RATS
SUBJECTED TO LOW PROTEIN LOW FAT REGIMEN

Eman Helal
and Others

IMMUNOLOGICAL STUDIES ON OPIATE ADDICTION AND
WITHDRAWAL

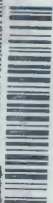
Hanan Mostafa

VOLUME 48

NUMBER 1

MARCH 2005

Bibliotheca Alexandrina



0531612

